شهرية تصدر عن الجمعية الوطنية الحجازية
العدد (١٩) ٢٠٠٤/٥/١٥

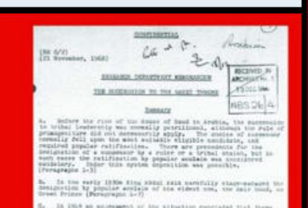


- السيد المالكي: الفقيه المفترى عليه
- التفكيك الهادئ للسلطة السعودية
- المحرومون من الجنسية: قنبلة موقوتة
- دوره مفقود: الحجاز محرابنا وبوصلتنا
- هجمات ينبع وآثارها الإقتصادية والنفطية

حركة الصراع التاريخي لم تتوقف بعد إنشاء الدولة السعودية



تمايز
نجدي - حجازي
أم هويات متضادة



CONFIDENTIAL

RESEARCH DEPARTMENT MEMORANDUM

THE SUCCESSION TO THE SAUDI THRONE

Summary

A. Before the rise of the House of Saud in Arabia, the succession to tribal leadership was normally patrilineal, although the rule of primogeniture did not necessarily apply. The choice of successor normally fell upon the most suitable eligible candidate, and required popular ratification. There are precedents for the designation of a successor by a ruler or a tribal shaikh, but in such cases the ratification by popular acclaim was considered mandatory. Under this system deposition was possible. (Paragraphs 1-3)

B. In the early 1930s King Abdul Aziz carefully stage-managed the designation by popular acclaim of his eldest son, the Amir Saud, as Crown Prince (Paragraphs 4-7)

C. In 1949 an assessment of the situation concluded that there was no good reason why the Crown Prince should not succeed his father peacefully. Doubt was expressed, however, concerning his ability to maintain and consolidate his position after succession. There were a number of valid reasons for this doubt. (Paragraphs 8-12)

D. Similar conclusions were drawn in ...

وثيقة تكشف الصراعات الخفيّة على العرش السعودي

في هذا العدد

الدولة النرجسية

ولدت الدولة في الحركة ـ الصفوة المندغمة في مشروعها الديني والسياسي إحساساً بالتميّز عما حولها، لا لكون أفرادها أشدّ إيماناً وأنقى طويّة، وأحدّ ذكاءً فحسب، بل لكونهم كحركة تطهيرية تمثل مصدر الاشياء ومنتهاها.. فهذه الحركة ترى بأن الخير كله فيها ولها وأن الشر كله في سواها، فإذا جرى الخير فإنما على يد أفراد هذه الصفوة يجري ويعم، وإذا نزل البلاء فإنما ينزل ويعمّ لانصراف غيره عن إرشادها وسبل هديها.

إن هذا الاحساس المتعاظم، والمفتعل في أحيان كثيرة، أحال العالم الى شطرين: شطر يمثل البقعة الطاهرة التي يجب أن ينأى أهلها عما يعكّر صفو العيش فيها، أو يجلبوا اليها مصادر الكدر والشقاء من خارجها، لأنها بقعة تقطنها صفوة الخلق وخلاصة أهل الأرض وخاصة الخلق، التي يجب أن تكون مصانة من كل سوء ومكروه كيما تظل ثقل الله في الأرض والضامن لأهلها من العذاب والغرق، وهناك شطر آخر ممتد ومفتوح على العالم بأسره، وهو يمثل مسرح عمليات ضخم لهذه الحركة ـ الصفوة التي يعتمل بداخل أفرادها نزوع شديد الشراسة ويقوم على الاعتقاد بأن العالم كله مباح الدم والأرض، وبالتالي فإن للحركة ـ الصفوة مطلق الحق في تشييد مشروعاتها الدعوية والجهادية في كل أجزاء هذا الشطر المتسع، تحت شعار هداية العباد من الضلال.

إن هذا الانشطار الجغرافي للعالم قد تأسس ابتداءً على إنشطار ايديولوجي أيضاً، وقد حظي بعد ذلك بمباركة دينية وسياسية مشتركة.. بل نكاد نزعم بأن النخبة السياسية في بلادنا ساهمت بصورة متعمدّة ولأغراض خاصة في زرع وتعزيز فكرة الانشطار الايديولوجي داخل أفراد الحركة ـ الصفوة التي نشأت في الاصل بوحي والهام الخطاب الديني الذي كان يوقد فتيل الغارات. فمن ايحاءات هذا الخطاب، تشرّب أفراد الحركة ـ الصفوة البلاغ المبين والذي يقضي بأن مشروع الدعوة في الداخل قد أكمل بنيانه وأن ما فاض منه قابل للاستعمال في مشاريع دعوية أخرى في الخارج، أي في المساحة الممتدة من العالم.. وفي غضون عقدين من الزمان تمددت المشاريع الدعوية بمستوى أفقي بحيث شملت القارات الست، ولاتكاد تخلو بقعة في هذا الكوكب من راية للدعوة، وكوكبة من المجاهدين الذين تحوّلوا بقدرة قادر الى رموز كاريزميين في بلدان لا يكاد يتقنون أسماء مدنها، بل وباتوا جزءا من الرأسمال الرمزي والتاريخي والثقافي لهذه البلدان.

ولأن العالم كله، باستثناء البقعة الطاهرة التي تناسل منها أفراد الحركة ـ الصفوة، يمثل فضاءً مباحاً ومفتوحاً لمشروع الدعوة، فإنه يمثل محطة افراغ لشحنات التوتر الداخلية، واملاءات الدعوة، أو حتى الطموحات الكاريزمية، ففي الخارج متسع لكل ذلك، طالما أن ذلك فيه سلامة للداخل.. بل سيجد هؤلاء من يدفع لهم المال، ويحشد لهم الرجال، ويطلق لهم العناق دعاءً ودعاية من أجل نقل هؤلاء المشحونين الى الخارج كيما يحققوا ذواتهم ولو بالتضحية بدمهم ودم غيرهم ولكن في غير الارض.

فهناك مكبّ نفايات في الخارج لكل من لديه فائض انفعالي ورغبة في تمريس نزعته الدعوية، لأن الداخل يعتبر خطاً أحمر لا يجوز اختراقه.. فهذا الداخل ينظر اليه باعتباره وسطاً طاهراً يقطنه مجتمع الحواريين والملائكة وأن الخارج هو مأوى الكفار وأهل الضلال، ولا عجب حين يتباكى رموز الحركة ـ الصفوة المتأخرين بعد سقوط ضحايا التفجيرات في الداخل وانهدام البيوت وتلف المصالح العامة، فقد كان ذلك كله من نصيب شعوب الخارج، التي ظلت تتلقى هدايا بعض الدعوة والدعاة على هيئة قنابل، ودماء، وجثث، وكأن هذه الشعوب لا تستحق الحياة الكريمة والآمنة، أو كأنها وحدها التي قدّر عليها البلاء بأيدي دعاة الحركة ـ الصفوة، أو كأن الدعوة صارت شقيقة الدم!

ولذلك يظل السؤال قائماً: لماذا تصدّر حكومتنا مشاغبيها الى العالم، شرقاً وغرباً، فكلما أرادت الخلاص من مشكلة صدّرتها الى الخارج القريب والبعيد، حتى انبث مجاهدوها في أرجاء المعمورة يحققون الانتصارات، وكاريزما الشهادة، ولكن على جثث الموتى الذين يتحولون الى جسر بشري تعبر عليه مشاريع الجهاد المنطلق من نجد.

إن ما يقال عن تواطىء بين وزير الداخلية وإبنه من جهة وكتائب الجهاد في الداخل حول تسهيلات العبور الى بعض الساحات الخارجية والعراق بصورة بارزة لم يكن ضرباً من التكهن، فالتقارير الامنية الصادرة مؤخراً عن جهات عراقية وغربية تثبت بأن المقاتلين السعوديين الذين شاركوا في عمليات داخل العراق قد حظوا بتشجيع جهات أمنية، وهناك من يموّل أنشطة هذه المقاتلين.. إن التفسير الذي بات يحظى بقبول لدى كثير من المراقبين هو أن السعودية تصدّر المجاهدين للخارج في محاولة لامتصاص مصادر التوتر في الداخل.. هل لأن كل من يريد اقتراف حماقات بإسم الدعوة، ومزاولة طقس الجهاد الدموي في الخارج يجد فيه متسعاً ويحتمل اهراق الدم، وكأن الدماء تلك ليست دماء مسلمين، أو أن أهل العراق وافغانستان وباكستان والشيشان ليسوا من مجتمع المسلمين بحيث يصبح سقوط الضحايا في أوساطهم مقبولاً أو أن تحال مدنهم وقراهم الى ساحات حرب يقاتلون عليها، رغماً عن أنوفهم ودونما تفويض منهم، رغم أن حروب هؤلاء المجاهدين قد حصدت من أرواح المدنيين الآلاف، وهجّرت أمنهم سكان قرى بأكلمها، ودمّرت البيوت والحقول والمصالح العامة..

فلماذا يصبح الآخر وإن كان مسلماً مسترخصاً الى حد تحويله الى ضحية محتملة دائماً وهو هدف لمشروع جهادي ينطلق من الداخل، وهو غنيمة سهلة يجوز إستعماله درعاً ومتراساً في حروب خارجية.. أليس في ذلك اعتقاد راسخ ولكن غير مفصح عنه بأن الآخر حتى المسلم فضلاً عن الانسان بصورة عامة بات مهتوك الكرامة والحرمة الى حد عدم الاكتراث بحياته وسعادته وألمه.

رؤية

العائلة المالكة والسباحة عكس تيار الاصلاح

التفكيك الهادىء للسلطة

يمكن القول ابتداءً أن لكل دولة تجربتها الخاصة في التطور والاصلاح والنابعة من ظروفها الخاصة الداخلية بالدرجة الأولى الى جانب تأثير الاحوال الخارجية عليها.. والسعودية ليست بدعاً من الدول، إذ لا يمكنها استيراد نموذج اصلاحي من الخارج، وفي الوقت نفسه لا يمكن أن تنأى بنفسها عن التغييرات الجارية خارج الحدود بحجة (إن تقاليدنا الدينية لا تسمح بذلك) أو أن الاوضاع الداخلية ليست ناضحة بدرجة كافية بما يجعل من وتيرة التغيير بطيئة للغاية الى درجة تقترب من التوقف، فيتم تحت هذه الذرائع تجاهل التطورات الداخلية أو إساءة تفسيرها أو نفي الحاجة الى مواكبة التحولات الخارجية والتي تتطلب درجة من التفاعل من أجل السير المتوازن والموازي مع حركة العالم الخارجي.. فهذه المواكبة ليست بالضرورة مصوّبة للخارج بل هي أيضاً حاجة داخلية، فأبناء المجتمع لا يعيشون في فراغ أو عزلة حضارية كيما يكون لدعوى (الخصوصية) مصداقية في هذا الزمن الاتصالي الصفري.

لاشك أن البلاد تمرّ بمرحلة غليان تنذر بانفجارات إجتماعية نتيجة الجمود المتراكم لمشكلات عميقة الجذور اقتصادية واجتماعية وسياسية وامنية. ومن الناحية التاريخية، كانت عمليات التغيير في الجهاز الاداري للدولة تتم بعد سلسلة تجاذبات داخلية وزوابع سياسية، بما في ذلك التغييرات التي طالت رأس السلطة ووراثة العرش، ولم تنبع من إحساس داخلي لدى القيادة السياسية في الدولة بالحاجة الى الاصلاح، ولذلك فإن الزعم المتكرر بأن الدولة لم تتوقف عن اصلاح وتطوير أجهزتها هو ليس أكثر من محاولة نفي الرضوخ للضغط الداخلي، الذي يمكن حمله على ضعف الدولة.

هناك قناعة لدى كثير من دعاة الاصلاح في المملكة وفي ضوء تجارب مباشرة ومعاشة بأن النظام السياسي في السعودية يندرج في قائمة الأنظمة المناهضة للتغيير ليس بوحي من نزعته المحافظة فحسب، بل لأن فلسفة الحكم ومكوّناته الايديولوجية مبنية على أساس رفض التغيير في بنيته كونه يفضي الى نقل الحق التاريخي المزعوم، أو الارث العائلي الى خارج دائرة المجموعة المستحقة. ولذلك، فإن العناد الصلب في نبذ المساومة السياسية بين العائلة المالكة ودعاة الاصلاح يمثل شكلاً من أشكال المقاومة الطبيعية عن الحق المزعوم. وقد يفسّر ذلك ميل العائلة المالكة الى استعمال وسائل القهر في مواجهة حركات الاحتجاج الداخلية سواء كانت سلمية أم عنفية، لأن ذلك يمنحها خيار الحسم السريع، وإستعادة الهيبة المرشحة للتصدع على الدوام، الى جانب كونها نابذة لمبدأ المساومة بما يتطلب بالضرورة تنازلاً عن جزء من السلطة والثروة كإحدى مليات التسويات الداخلية للصراع بين المجتمع والدولة.

> **تعويل العائلة المالكة على مكامن القدرة الاقتصادية والامنية لن يحبط تأثير التغيرات المتوازية في الداخل**

لقد بدا واضحاً بشدة هذه المرة بأن حركة الشارع، دع عنك القوى السياسية والاجتماعية الفاعلة فيه، سبقت الحكومة في موضوع الاصلاح السياسي، وليس في ذلك جديد، فقد كانت عرائض القوى السياسية الوطنية والدينية عام ١٩٩١ متقدمة بكثير على ما قررته العائلة المالكة من اصلاحات رمزية، تماما كما هي مطالب التيار الاصلاحي الوطني الآن متقدمة على المدعيات الاصلاحية لدى الحكومة.. ولا يجب إعتبار ذلك مبرراً للمناكفة مع الحكومة، لأن معظم التجارب الاصلاحية في العالم تثبت تفوّق توّقعات الشعوب على الحكومات في مجال الاصلاح، وفي الوقت نفسه لا مكان لتصريح وزير الخارجية سعود الفيصل قبل عدة أشهر لصحيفة اميركية بأن الحكومة متقدمة في رؤيتها الاصلاحية على الناس، ما لم يكن يشير الى طبقة محددة، اي علماء الدين.

السؤال هناك: كيف تقيّم الحكومة حركة الشارع ومطالبه والظروف العامة السياسية والفكرية والاقتصادية التي تشهدها البلاد؟

ثمة مؤشرات ترتقي الى مستوى الادلة احياناً على إنعدام الابحاث والدراسات والأرقام التي تعتمدها القيادة السياسية في البلاد والتي توجّه سياساتها وخططها وبرامجها الاصلاحية، بدليل أن ليس هناك ما يعكس وحتى بالقدر القليل المتوفر منها أداء الدولة بإتجاه يوحي بذلك.

ويمكن القول بأن القيادة السياسية والعصبة الحاكمة بدرجة أساسية تميل الى الاعتقاد بأن الافكار الاصلاحية التي تخترق الاجيال الجديدة وهكذا القوى السياسية الحديثة سواء الدينية أو الليبرالية هي أفكار انفعالية أسيرة لحظتها التاريخية وهي بالتالي موجة مصيرها الانحسار شأن موجات سابقة، قومية ويسارية، وبالتالي فالمطلوب من وجهة نظر القيادة السياسية هو ضبط النفس وإحتواء الضغوط ريثما تنحسر الموجة.

هناك رأي آخر أيضاً بأن الصعوبات الاقتصادية وتداعياتها الاجتماعية والسياسية لم تبلغ مرحلة الخطر، وأن الدولة لا تزال تمتلك إمكانات مادية قادرة على امتصاص التشنج الداخلي أو جزءا منه. وبالرغم من التحذيرات التي تطلقها الاحصائيات الخاصة بالدين العام الداخلي الذي تجاوز ١٧٠ مليار دولار، والبطالة المتزايدة التي وصلت معدلات مخيفة والتي تتراوح بين ٢٥ ـ ٣٥ بالمئة، فإن الدولة نجحت بفعل ارتفاع أسعار النفط خلال العامين الاخيرين من ضخ كميات كبيرة من المال في السوق من أجل تحريك الركود الاقتصادي، وهذا ما انعكس ايضاً على سوق الاسهم الذي تشير الارتفاعات فيه الى تدخل واضح من قبل الدولة لأغراض واضحة. يضاف الى ذلك، قناعة العائلة المالكة بأن المملكة مازالت تمتلك فرصاً تنموية عديدة

تمنحها القدرة على تسوية جزء هام من أزمتها الاقتصادية الداخلية وتوفير نسبة مقبولة من الوظائف في القطاعين العام والخاص.

علاوة على ذلك كله، فإن ثمة اعتداداً مبالغاً فيه لدى الأجهزة الأمنية في الدولة وعلى رأسها وزير الداخلية بأنها قادرة وبكفاءة عالية على اخماد أي تحرك جماهيري عفوي أو منظم ومعالجة الظواهر الانشقاقية عبر استعمال القوة وسلاح الأمن. وتستعيد هذه الاجهزة تجاربها السابقة في القضاء على الحركات الشعبية الاعتراضية التي ظهرت في العقود الممتدة من الستينيات وحتى الآن.. ولعل لجوء هذه الاجهزة الى إستعمال ذات الوسائل مع كافة أشكال المقاومة الاجتماعية السلمية منها والعنفية على السواء يعكس الى حد كبير الشعور المفروط بأن السلاح وحده الرد الذي تحمله الدولة لرعاياها، وهذا دون شك يجلي شكلا من أشكال الخصومة وانعدام الثقة بين الدولة والمجتمع. إذ حين تفقد القيادة السياسية أدوات التفاهم والحوار الداخلي مع الحركات الاجتماعية والمطالب التي ترفعها تكون فرص المواجهة المسلحة ممكنة بين الدولة وبعض فئات المجتمع، وهذه المواجهة مرشحة للاتساع دائماً وقد تصل في مرحلة من المراحل الى ثورة شعبية حين تفقد الحكومة قدرتها على تقديم علاجات استثنائية عاجلة.

تلزم الاشارة هنا الى أن ثمة تقليلاً من شأن القوة الكامنة التي يبطنها الشارع من قبل الحكومة، وبالتالي فإن الأخيرة تجهل أو بالأحرى لاتكترث بما يمكن أن يصدر عن الشارع من أفعال احتجاجية أو ما يمكن أن ينشأ عنه من ظواهر انشقاقية عنفية كانت ام سلمية وما هي الاحجام المتوقعة لهذه الظواهر بمعنى عدد الافراد الذي يندمجون فيها وينضوون تحت لوائها.. ولعل النزوع العميق والموجّه لدى العائلة المالكة بربط المتغيرات الداخلية بمصادر خارجية يجعل تقليل شأن الجمهور في الداخل واضحاً، إذ ليس الاهتمام الحكومي المصبوب على إعتبار المخاطر المحلية ذات امتداد خارجي وحده الدافع نحو تبني هذا الرأي، ولكن ثمة اعتقاد صلب لدى العائلة المالكة بأن المتربصين بها في الخارج هم الذين يقومون بتحريك فئات داخل المجتمع من أجل تهديم بنيان الدولة وتحطيم أو سرقة المنجز الذي حققه آل سعود.. فهذه العائلة ترى بأن ليس في الداخل ما يمكن أن يشكل مصدر اعتراض على سياساتها (وهذا جزء من الاحساس المتضخم بالجدارة وكفاءة الأداء) ما لم يكن هناك من يحمل في نفسه (حسداً) أو (دسيسة) على هذا النظام. ولهذا السبب، يسارع الأمراء الكبار الى ربط أي حدث داخلي بجهات خارجية، يزيد في ذلك الشعور المتزايد بأن ثمة مؤامرة تحاك ضد مركز السلطة..

واذا نظرنا الى تاريخ الحركات السياسية الاحتجاجية في هذا البلد، نجد بأنها توصم من قبل العائلة المالكة بالعمالة والذيلية للخارج، فقد وصمت الحركات القومية في الستينيات بالعمالة لمصر عبد الناصر، ووصمت الحركات اليسارية بالعمالة الى موسكو عبر بغداد ودمشق، ووصمت حركة الشيعة في المنطقة الشرقية بالعمالة لطهران، وأخيراً وصم التيار الاصلاحي بالعمالة لأميركا، ومما يثير السخرية إتهام الجماعات الجهادية السلفية في الداخل بالعمالة الايديولوجية للاخوان المسلمين في مصر.

ولعل هذا كله يلمح الى حقيقة أخرى، أن المواطن في تفكير العائلة المالكة قاصر سياسياً وأن ثمة وصاية خارجية تفرض عليه لتوغر في صدره وتزرع فيه طموحات لم يكن يحملها بصورة تلقائية أو من وحي وعيه الذاتي.. فالمواطنون من وجهة نظر العائلة المالكة غير ناضجين سياسياً بل ويجب أن يبقوا كذلك، ولذلك كان السعي دائماً يتجه الى محاصرة مصادر التوجيه الثقافي والسياسي،

جوهر أزمة الدولة يكمن في احتكارية السلطة وأن الحصار السياسي على الداخل يهدف الى إماتة الاحساس بالشراكة

وما الحصار الاعلامي الذي ظلت الدولة تفرضه على المواطن في الداخل لسنوات عديدة الا محاولة لادامة الجهل الفكري والقصور السياسي.

وغني عن القول بأن الهدف من ذلك الحصار هو إحباط الميول الاصلاحية في الداخل، فغياب تقاليد وتراث سياسي يحرم الشعب من الانخراط الواعي في العملية السياسية المحلية، ويؤدي في الغالب الى تأخير الحاجة الى تطوير أجهزة الدولة. لاشك أن ظروفاً كهذه تعيق العملية الاصلاحية، تماماً كما أن عدم النضج السياسي يقود الى أعمال سياسية غير ناضجة، وسيبقى الوضع كما هو عليه طالما بقي منسوب النضج السياسي متدنٍ بما يمنع من نشوء حركة سياسية واعية في وسائلها، وأهدافها ورؤيتها نحو المستقبل.

إن ما جرى خلال العقدين الاخيرين هو وقوع انفجارهائل في الوعي السياسي لدى مواطني هذا البلد، بتأثير من انفجار اعلامي كوني، حيث تنوعت مصادر التوجيه السياسي والثقافي وتم تكسير الاحتكار الاعلامي المحلي من خلال ثورة الاتصالات الفضائية والتي بلغت ذروتها بدخول الانترنت كمصدر مركزي في توجيه الوعي العام، ولا شك أن تغييراً دراماتيكياً حصل في الادارك السياسي لدى المواطنين، الذين باتوا الآن أكثر من أي وقت مضى أقدر على التعبيرعن تطلعاتهم السياسية وعن انتقاداتهم وسخطهم.. وقد كان لوسائل الاتصال الحديثة دور أساسي في الاحداث التي جرت على الساحة الداخلية، فقد حرّكت المعارضة في الخارج مظاهرة احتجاجية في قلب العاصمة الرياض عن طريق محطة اذاعية خارجية، كما تمكن التيار الاصلاحي الوطني من حشد عدد كبير من المتعاطفين والمؤيدين عن طريق منتديات خاصة على شبكة الانترنت، ونجح دعاة الاصلاح في التواصل مع العالم الخارجي وإبلاغ رسالتهم الاصلاحية عن طريق محطات تلفزة فضائية.. وبهذا أمكن القول بأن الدولة رغم تدابيرها الصارمة ازاء هذه الظواهر وفرضها اجراءات قمعية ضد عدد من دعاة الاصلاح بظهورهم على محطات فضائية خارجية، وهكذا سعيها الى حجب أو اغلاق مواقع على شبكة الانترنت تمثل إحدى الساحات التي يلتقي عليها المواطنون للتعبير عن وجهات نظرهم في الشأن العام المحلي، الا أن هذه التدابير لم تلفح في وقف حركة الوعي المتصاعدة في الشارع، والسبب في ذلك أن الثورة الاتصالية لم يعد بالامكان وقف تأثيراتها العالمية، حتى على القوة الأكبر في هذا العالم، اي الولايات المتحدة التي باتت تخشى من تقارير محطات تلفزة عربية مثل (الجزيرة) و(العربية)، دون أن تتمكن من تحييدها فضلاً عن اجهاض تأثيراتها.

إن ما تخشى العائلة المالكة منه هو تفتت إحتكارها للسلطة وهذا يمثل جذر الأزمة الداخلية، ولذلك فهي تلجأ الى استعمال اقصى الوسائل وأقساها من أجل الاحتفاظ بالسلطة وعدم انتقالها جزئياً أو كلياً لصالح فئات أخرى، ولاشك أن التغييرات الاجتماعية والسياسية التي تقوم بها الثورة الاتصالية الحالية ستفضي تلقائياً الى تكسير هادىء للسلطة شاءت العائلة المالكة أم أبت، وأن حركة الزمن تسير على عكس المبدأ الثيوقراطي في الحكم السعودي (شاء الله أن أكون ملكاً عليكم).

الوهابيون يبحثون عن نصر مذهبي في الحجاز يعزز نصرهم السياسي والعسكري

السيد محمد علوي المالكي.. الفقيه المفترى عليه

كان العنوان الرئيس لصحيفة عكاظ، وهي إذ تسرد بعضاً من ذكريات مفتي الحجاز وفقيه مكة الدكتور السيد محمد علوي المالكي، في حلقات بدأت منذ بداية شهر مايو الحالي، هو: (المالكي.. الفقيه المختلف حوله). ولا نعلم سبباً وجيهاً لاختيار هذا العنوان، سوى محاولة الجريدة آنفة الذكر للنأي بنفسها عن تبنّي آرائه، وكأنها تريد القول بأنها مجرد (ناقل) وليس (متبنٍ) للأفكار المطروحة، وهي بالتالي تقف في الوسط بينه وبين الطاعنين فيه من مشايخ الوهابية ومريديهم.

أيضاً فإن الجريدة (الخديوية) تريد أن تظهر وكأنها حياديّة في موضوع حسمه النظام السياسي ورموزه، وهو التصدّي للسيد محمد علوي المالكي ومناجزته والتشهير به، وطبع الكتب الكثيرة في داخل البلاد، وبإجازة حكومية، ضده.. وهي بهذا، تفتح الطريق مواربا أمام مشايخ الوهابية للرد حول ما يكتب، والطعن في هذه الشخصية الفذّة التي تقول الجريدة أنه (فقيه مختلف حوله).

والحقيقة فإن المالكي ليس مختلفاً حوله، وأتباعه ومريدوه يتجاوزون موقعه الديني في الحجاز، بل يتجاوزون المملكة نفسها، وله من الأتباع والمحبّين والمقدّرين في عدد من دول الخليج العربي، والعالم الإسلامي أجمع، من أندونيسيا الى مجاهل أفريقيا. لا أحد يختلف حول مكانة السيد محمد علوي المالكي. وكل القصّة أن الوهابيين ومن ورائهم رموز نظام الحكم السعودي، لا يريدون أن تبرز في الحجاز شخصية دينية تنافس مذهبهم. ونحن والمسلمون جميعاً نعلم بأن الوهابية لا ترضى، ولم ترضَ في السابق، عن أية شخصية دينية غير وهابية لا في داخل المملكة ولا في خارجها. وطعون الوهابية لم تستثن أحداً من مشايخ الحجاز القدامى والمعاصرين، ولم توفّر أحداً من علماء مصر، بمن فيهم المفتي وشيخ الأزهر الحاليين والقدامى، ولم تستثن أحداً في سوريا بمن فيهم الشيخ محمد سعيد البوطي، كما لم تستثن علماء الأمة الآخرين ابتداءً من الشيخ القرضاوي وانتهاءً بكل علماء الأمة، ورجال الحركات الإسلامية، فضلاً عن علماء المذاهب الأخرى كالزيدية والإباضية والشيعة وغيرهم.



السيد محمد علوي المالكي

حكاية السيد محمد علوي المالكي مع مشايخ الوهابية هي حكاية مكرورة إذن؛ فهو لم يكن وحيداً فيها حتى يكون فقيهاً مختلفاً حوله. ومن الذي يختلف معه ويطعن فيه ويكفّره ويخرجه من الملة غير الوهابيين؟! وكان الأجدر بعكاظ أن يكون عنوانها: المالكي.. الفقيه المفترى عليه!

والسؤال: إذا كان الوهابيون لازالوا على حالهم وموقفهم منه، وكذلك العائلة المالكة، فلماذا ينشرون مقتطفات مبتسرة من مذكراته؟ ولماذا الآن ينشرون عنه بعد أن تجاهلوه دهراً، ومنعوه من التدريس في الحرم، ومنعوا كتبه من التوزيع فضلاً عن الطباعة في داخل البلاد، وضيّقوا على أتباعه، وسمحوا لكل من هبّ ودبّ للطعن فيه دون أن يعطى حقّ الردّ، في حين كان يطلّ على المواطنين من قنوات فضائية وأرضية عربية خليجية أخرى؟

يمكن القول بأن الهدف لا يعدو أن يكون مجرد (تهدئة) مؤقتة لأهل الحجاز ولرموزهم الدينية والثقافية والسياسية. وهي ليست سياسة مبنية على رؤية استراتيجية مختلفة، تسعى لجمع الكلمة الداخلية، وتوحيد المواطنين وإشاعة فكر التسامح والتعددية، بدل الإنغلاق والتعصب والغلو والتطرف والإرهاب الذي جاءنا السعوديون به عبر مذهبهم.

الحكومة السعودية في أزمة حقيقية.. داخلية وخارجية. والأمراء يعلمون أن (الوهابية) هي حجر الأساس لقوتهم، كما هي حجر أساس (محنة الدولة والمجتمع).. وإزاء هذا يريدون تخفيف الضغوط عنهم خارجياً، كما يريدون فعل الأمر ذاته داخلياً ليعودوا من جديد فينقلبوا على الأوضاع كما هو دأبهم. لقد فعلوا ذلك مع الشيعة ومع الإسماعيليين ومع بقية المذاهب التي قمعت كلها منذ تأسس كيان الدولة السعودية القائم على المذهبية والإستعلاء المناطقي، ثم زعموا الحوار الوطني واستبشر المواطنون في الحجاز خيراً، أن دعوا لأول مرة السيد المالكي في المؤتمر الثاني، إذ لا يمكنهم تجاهله، ولا يستطيعون إدعاء الحوار الوطني والمصالحة الوطنية في غياب رمزيّته. فحضوره ضرورة لإنجاح المؤتمر! ولكنهم لم يريدوه حاضراً دائماً، لا في إعلامهم ولا تلفزيوناتهم ولا صحافتهم.

يدلنا على ذلك، أن السيد محمد علوي المالكي، وبعيد انتهاء المؤتمر الثاني في ديسمبر الماضي، دعي لندوة ومحاضرة في جامعة أم القرى، في سابقة غير معهودة! وقبل فترة وجيزة من الموعد، اتصل ولي العهد ـ الديمقراطي جداً ـ بمدير الجامعة ليطلب إليه إيقاف المحاضرة!

وكنّا ـ في مجلة الحجاز ـ قد نشرنا موضوعات تتعلق بمفتي مكة السيد المالكي، وكان موضوع الغلاف، فسبب ذلك انزعاجاً شديداً للأمراء ولمشايخ الوهابية.. ولكن ما الحلّ؟ الحلّ أن تتدخّل (الجريدة الخديوية) لتلطّف الأمور ـ بعد استصدار موافقة من وزير الداخلية ـ فكانت تلك المذكرات. يعلم المسؤولون بأن السيد المالكي يستطيع أن ينشر في أي مكان، وأن يخاطب جمهور

الحجـاز مـن قـنـوات عـدّة في مصـر والشـام والإمـارات وغيرهـا.. فـلا مـعـنـى لـلـتـجـاهـل الكلي، وليس في نية السلطة النجدية (دينية أو سياسية) سوى هذه الألاعيب الصغيرة. ولا ينتظر منها أن تعتذر عمّا فعلته في الماضي بحقـه، ولا أن تـعـيـد حقوقه المسلوبـة، ولا يتوقع أن تطعم جهازهـا الديني بأمثاله. فالدين كما السياسة كما الإقتصاد حكر على نجد وأهل نجد! أما الحجاز، فكان آل سعود يؤملون بـأن يموت الرعيل الأول من علماء الحجـاز، فـيصـفـى الجو لمشـايـخ الـوهـابـيـة دونما منافسة، فالنصر السياسي والعسكري لا يـكـتـمـل مـن وجـهـة نـظـرهـم بـدون نصر مذهبي وهابي ساحق.

ولهذا لم تكن الحرب على السيد المالكي لشخصـه، أو لـفـكـره الذي يـخـتلف عن فكر الوهـابـيـة، أو لأنـه يرى تـعـظيم مولد النبي صلـى الـلـه عليـه وسلم.. وإنما أرادوا ضرب الحجـاز بضـربـه، والـتـسـريـع بـإفـنـاء أيـة شخصية علمية دينية حجازية لها حضورها في الساحة، وإلا بقي خطر الهوية الحجازية ماثلاً، وخطر عودة الحجاز كدولة مستقلة كما كان قريباً.

إذن.. هـي مشـكـلـة الـدولـة الـسـعـوديـة، والعـائلة المالكة، والوهـابية كمذهب، ونجد كمنطقة. هي مشكلة صعبة أن لا يستطيع هؤلاء بناء دولة غير فئوية وغير متمذهبة. هؤلاء جميعاً لا يبحثون عن حلول صحيحة. لا يؤمنون بمواطنة متساوية، ولا يعترفون بتنوّع ثقافي، ولا يقبلون بنصيب الأسد من حصـة السلـطـة ومـغـانـمهـا. هـم يريدون كل شـيء، ولا يـتـنـازلـون حـتـى عن الـتـافـه من الأمـور. إنـهـم يـلـعـبـون لعبة الموت، ولعبة الوقت، فلا يربحون سوى تعقيد لمشاكلهم، وتـأجـيـلاً لحلـول بـدت سـهـلـة في الـبـدايـة فاستعصت وستبقى.

وما يفعلونه اليوم مع فقيه مكة ومفتي الحجاز، ومن ورائـه أهل الحجاز جميعاً، إلا تكتيكات حفظنـاهـا عن ظهر قلب. يعرفها السيـد المالـكـي، ويـعـرفـهـا خديوية عكاظ، ويعرفها أمراء آل سعود. المسكنات لا تحل أزمة ولن تحل.

الجريـدة الخديـويـة، وإن بـدت بـنـشـرهـا مذكرات السيد محمد علوي المالكي، وكأنها تـقـدّم خـدمـة لـه ولأهـل الحجـاز الـذيـن يتعرضون لمذبحة ثقافية مستمرة منذ قيام الدولة، إلا أنها تقدّم خدمة في المقابل لرموز السلطة الوهابية - السعودية، حين تبادر الى إقناع نايف وسلطان بفائدة النشر، وضرورة امتصاص الإحتقان حتى لا ينفجر في وجوه الأمراء، الذين لا يغيظهم شيء مثل ظهور السيد المالكي وأمثاله من رموز الحجاز، الدينية والثقافية والسيـاسـيـة. ولعلنـا نتذكّر قصة نائب رئيس تحرير عكاظ، الدكتور أيمن حـبـيب، الـذي نشر مـذكـرات الشـيـخ أحـمـد زكـي يماني، وزيـر النفط الأسبق، وذلك بتنسيق بين رئيس التحرير هـاشم عبده هـاشم، ونـايـف. وقد نشرت المذكرات في رمضـان الماضـي، وكـان غرضـهـا نفس غرض نشر مذكرات المالكي!

كان سلطان في خارج المملكة - في المغرب - يـتـعـبّـد الله هـنـاك! وحين عـاد واطـلـع على المذكرات المنشـورة، طـالـب بـإبـعـاد مـديـر الـتـحـريـر أيمن حبيب، لأنـه حسب رأيـه قـام بتلـمـيـع (اليمـاني) خدمـة لأميركـا، وتحقيقاً لأغراضها! فقيل له بأن اليماني - ومـن خـلال كـتـابـاتـه - صـريـح في مـواقـفـه المضـادة لـلـولايـات المتـحـدة، فـرد عـلـيـهـم سلطان بـأنهم لا يفهمون في السياسة! وأصرّ على إقصاء الدكتور أيمن حبيب، وهكذا كان!

المالكي، كما اليماني، كما الدكتور ربيع دحـلان، كـمـا آخـريـن مـن رموز الحجـاز، هـم أشبه ما يكونون بـالعظمة الناشبة في حلوق الأمراء السعوديين، لا يستطيعون ابتلاعها وهضـمـهـا، ولا يقدرون على إخراجهـا. لقد

نشر بعض من مذكرات السيد المالكي تكتيك بقصد التهدئة وليس إيماناً بحرية معتقد أو تغييراً في الإستراتيجية

مضى على احتلالهم للحجاز ثمانين عاماً، ولازالوا يعيشون رعباً من عودته سيّداً لنفسه، وهـم لا يـريـدون الـتـخـفـيـف من ذلك الرعب بانتهاج سياسة حسنة بإقرار المساواة في المواطنـة في الحـقـوق والـواجـبـات، وبـإقـرار الحريـة الـديـنـيـة، وحـريـة الـتـعـبـير، وبـإقـرار المشـاركـة الشـعـبـيـة وتـوزيـع السلطة والثروة بـالعدل.

هذا الحلّ مكلف لهم، لا تتحمله المعدة النجدية، ولا تستطيع أنزيماتها أن تهضمه.

وليس عندهم من حلول سوى الإستمرار في التمييز المناطقي والطائفي، والإتكاء أكثر عـلـى الـوهـابـيـة وأسـنـانـهـا الحديـديـة الـتـي يشـحـذهـا الأمـراء لمقـارعـة خصـومـهـم السـيـاسـيين. إنـه حلّ مؤقت مـهـمـا طـال ليل الحكم السعودي، ولن ينجيهم هذا الحلّ من انطباق سنن التاريخ عليهم وعلى حكمهم، أو أي حكم يشابهه.


أحمد زكي يماني: وزير النفط الأسبق

إن مـا يـفـعـلـه الأمـراء السـعـوديـون في الحجاز هذه الأيام فاق كل تصور، وأصعب من أن يتحمّله عقل أو ضمير حرّ. لم يكتف الأمراء بنهب الميزانية، ولا الإستحواذ على مـفـاصـل الإقـتـصـاد الـوطـنـي، ولا طـرد الحجازيين من العسكر، وإبعادهم المنظم من ساحة السياسة، كما من ساحة القضاء - رغم قلـة القضـاة.. بل تعدوا حدودهم بمصادرة الأوقاف، ومنحها لبعضهم البعض، خارقين كل حرمة دينية، وكل حق شرعي. لم تكن السـيـطـرة عـلـى قـلـعـة جـيـاد مـن مـلاكـهـا والأراضـي الـتي حولهـا الأولى والـتي قدرت قـيـمـتـهـا بـثـلاثـة مليـارات ريـال هـي الحالـة الأولى، فمسلسل المصادرة مستمر، وشركات ابن الملك المدلل عبد العزيز والأمراء الآخرين تأتي على أبسط الموارد المالية للحجازيين. إنه نهب للبنايات والأراضي دونما تعويض للقائمين على الأوقاف، ودونما اتفاق. فجأة يصحو المرء ليجد أرضه قد أصبحت فندقاً لأمير، أو جزءً من ممتلكات إحدى شركات الأمـراء. فـجـأة تـرى بـنـايـات الأوقـاف قد تملكها مشعل بدون أوراق وبدون محاججة! لم تكن أوقاف أمين عطاس إلا جزءً يسيراً منها.

إنها دولة النهب.. دولة من لا يريد مقاماً في الحجاز! يسرق ليهرب.

كلما زادت عنجهية الأمراء، وزاد فسادهم وطغيانهم، فذلك مؤشر قريب على نهايتهم.

الحجازية د. مي يماني

الدعوات الإنفصالية تلاحق الحكم النجدي

النظام في السعودية لن يستطيع البقاء طويلا

ما هي قراءتك للأمور، كيف سيتصرف الأميركيون في الشأن السعودي وهم بالمناسبة يتدخلون ويتصرفون في كل أمور العالم وهذا عهدهم وعصرهم وهو شأن القوى الكبرى التي حكمت العالم طوال التاريخ؟

واضح ان الاميركيين في حيرة الآن فيما يتعلق بالموضوع السعودي. نحن نعرف انهم يحمون السعودية. وعندما أعدت الادارة الاميركية تقريرها للكونغرس في تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي وحجبت منه ٨٢ صفحة عن الجزء الخاص بالسعودية، برر البيت الابيض والخارجية الاميركية اسباب حجب هذه الصفحات عن الملأ على اساس انها حساسة جدا ووقتها رفض الديمقراطيون مثل هذا التبرير من الادارة الجمهورية. لكن القصد الحقيقي كان حماية العائلة المالكة السعودية لانهم بحاجة اليهم.

مرة أخرى لماذا؟

هناك سبب آخر يعود الى حالة عدم الاستقرار في العراق. الاوضاع المتفجرة وغير المستقرة في العراق وفي فلسطين تجعلهم لا يستطيعون المغامرة بالسعودية التي يعتبرونها أهم بلد في المنطقة. يعني اذا نظرنا اليوم الى البلاد العربية والاميركان ايضا اذا نظروا الى منطقة الشرق الاوسط فان البلدين الاكثر أهمية لهم هما العراق والمملكة العربية السعودية. والخطر الذي قد ينجم من عدم الاستقرار، كبير جدا. ليس لأميركا فقط وانما لدول الجوار أيضا.

لكن السؤال هو: هل يمكن ان يستمر النظام السعودي في الحكم كما هو دون إصلاحات حقيقية وجراحات موضعية حتى وإن حمته أميركا؟

ليس لفترة طويلة. النفط لن يدوم طويلا لكن الآن وحتى وان انتعش الوضع الاقتصادي في البلاد وهي مسألة مرتبطة بارتفاع اسعار النفط فان الأوضاع لن تتصلح. لأن الاعمدة الرئيسية للحكم هي الدين والبترول وشرعية الدولة وهذه هي الاسئلة الصعبة جدا في المملكة في هذه اللحظة . كل المواقع الالكترونية (الويب سايت) تتداول فتاوى وتتناقل اخبارا وتطرح تساؤلات صعبة بهذا الخصوص عن شرعية الاجراءات الحكومية وعن امور دينية يدور حولها لغط كبير وتثير تفرقة وخصومة. الأمر الآخر هو البترول. لقد استخدموا في البداية اسلوب اعانة قبائل الجوف (بجوار الاردن) وعسير (اليمن) لضمان ولائها واعتادوا على الدفع لهذه القبائل. أما الآن فان الوضع قد اختلف. وآلية الدفع لم تعد فعّالة كما كان عليه الوضع في السابق. فلا يمكن اسكات الناس.

الأسرة االمالكة تظهر نفسها وكأنها تتأقلم مع المتغيرات وتستجيب لمطالب الإصلاح، هل هذا ممكن ام انه ضمن خطط البقاء والدفاع عن الحكم؟

مثل هذا الامر طرح على بساط البحث والنقاش مرارا وسئلنا عنه تكرارا. وكانوا يسألونني: هل يمكن أن يتغيروا؟ ويقصدون العائلة المالكة وانا لا أريد ان أتكلم عنهم كلهم. لكني بيّنت ان الامور تطورت والاوضاع تغيرت ولم يعد المواطنون السعوديون يحترمون الحكام ويثقون بوعودهم ومثل هذا الامر لا ينحصر بالسعودية وحدها وانما اغلب الدول العربية. وعندما جاء احمد قريع رئيس الحكومة الفلسطينية الى هذه المؤسسة قبل اسابيع وهو رجل جيد ومتحدث مقنع ولبق أيضا، وقال امام الحضور ان الفلسطينيين ضحية وانهم يدفعون ثمنا كبيرا والمشكلة ان لا حل لهذه المعضلة. وقتها قلت: يا ربي .. أيش مصيبة الشعب الفلسطيني؟ ما هي المشكلة؟ هل يجب ان يبقى عرفات الى أن تضيع القدس الى الابد؟ ووقتها ايضا تذكرت الشعب المصري وهم يدعون ويدعون ويدعون عندما صارت عند مبارك وعكة صحية بسبب البرد واختفى خمسين دقيقة يومها عن جلسة البرلمان، ونشوف التلفزيون وهم يدعون ان تتحسن صحته وان يتعافى!! بينما رئيسهم لا نائب له واوضاعهم في منتهى السوء اقتصاديا



وسياسيا! وكل المصريين يتحدثون عن الحاجة الى الديمقراطية. فكيف يتمسك المظلومون والمقهورون والمضطهدون وهي حال شعوبنا، بحكامهم وهم سبب معاناتهم!

نعود الى السؤال: كم من الوقت سيبقى النظام السعودي في الحكم؟

كنت سأجيبك على السؤال حتى لو لم تكرره. سيتمكنون من البقاء طالما بقي النفط يحميهم. والمملكة لا تزال حتى هذه اللحظة هي الدولة الاكثر انتاجا وهذا يخدم اميركا ويخدم اسواق العالم. لكن على المدى ليس البعيد كثيرا سيتمتع العراق بنفس القدرات الانتاجية. وسيكون له وضع آخر في الاسواق. وسيكون من شأن ذلك، التقليل من اهمية السعودية ومن حاجة أميركا تحديدا الى التمسك بالنظام الحالي. العراق مرشح لأن يكون حالة مختلفة تماما عما نعرف.

قد يتطور نحو الاحسن في وقت قصير. وقد يصبح منافسا رئيسيا في الاقتصاد والسياسة والثقافة. العراقيون فعالون والعراق بلد بامكانات كبيرة وهائلة. لكن اذا تعرض العراق الى خلافات حادة بين المكونات العرقية والسياسية او الدينية او اذا تم تقسيم العراق فان مثل هذا الامر سيشكل خطرا حقيقيا على السعودية.

فهل من شأن ذلك أن يزيد من متاعب النظام؟
هذا الامر أكيد. لأن دائرة السلطة المركزية التي تقتصر على الامراء الحكام والنافذين منهم ومن يرضون عنه، بدأت تصغر وتصغر. وكل المواطنين الذين لحق بهم ظلم التفرقة بالمعاملة او نقص الحقوق، يعتقدون الآن بعد احداث العراق ان الوضع الذي كانوا فيه غير مقبول ولا يمكن ان يستمر بأي حال من الاحوال. العراق سيقود الى كشف كل الاخطاء المستترة في المنطقة بفضل الرخاء السابق او بسبب قوة تسلط النظم الحاكمة. التغيير الذي حصل في العراق سيقود المنطقة الى منعطف خطير قد يغير الكثير من الامور.

فهل أدرك الأمراء حقيقة خطورة الوضع وما يمكن أن تؤول إليه الأمور وأيضا مخاطر وثمن التباطؤ بالتغيير والإصلاح والاستجابة لدعوات المطالبين بالإصلاح في الداخل والخارج؟
آل سعود يعرفون ذلك. لذلك شهدت بلادنا لأول مرة ما يعرف بالحوار الوطني. لأول مرة آل سعود يتحدثون عن حوار وطني كان لازم يكون عندنا من خمسين سنة. لأول مرة جابوا شيعة وجلسوهم مع الصوفي والسلفي والاسماعيلي. اجلسوا الجميع في غرفة واحدة. وقالوا لهم انتم جميعا سعوديون وعليكم اجراء حوار.

لكنها بداية مشجعة أليس كذلك؟
القليل جدا من الصحيح وفي وقت متأخر جدا. الحالة الاقتصادية متدهورة. واعداد العاطلين عن العمل عالية. والوظائف الوهمية او البطالة المقنعة في اجهزة الدولة تخطت الحدود. والأدهى من ذلك. ليس هناك اي نوع من الاصلاح الحقيقي او الجدي. فكيف يمكن تهدئة الامور واقناع السعوديين ان الدولة جادة في الاستجابة لمطالب الاصلاح وتصحيح الاخطاء والغاء التفرقة وانصاف من وقع عليهم الظلم والاذى ولم يتمتعوا بحقوق المواطنة الحقيقية طوال الفترة السابقة! الى متى يمكن ان تستمر الامور على هذا النحو؟ الى متى سيحافظ آل سعود على الحكم؟

أيضا هناك مخاوف من احتمال حدوث انقلاب عسكري، هل هذا ممكن بينما الحكم يتقاسم طرفي المؤسسة العسكرية (الجيش والحرس الوطني)؟
الانقلاب العسكري مستبعد تماما وغير ممكن. انهم اذكياء جدا. ومن يطلع على خارطة المواقع العسكرية في المملكة ويرى مسافات التباعد بين اطراف المؤسسة العسكرية، سيشهد لهم بالذكاء او لمن خطط لهم او اشار عليهم بذلك. فهي متباعدة يجعل من التعاون العسكري بتحريك قطعات الجيش او الحرس الوطني لإحداث تمرد او انقلاب، أمر غير ممكن.

يقال أن الأخطر من الانقلاب العسكري أو تغيير السلطة بالقوة هو الحرب الأهلية، فهل هذا محتمل؟
نعم هذا هو الاقرب الى الاحتمال. الحرب الاهلية امر وارد تماما ما لم تتغير الامور في البلاد قبل فوات الاوان. في ظل الاوضاع الحالية هي الاقرب. الجهاديون خطرون جدا. واذا لم يستطع هؤلاء مواجهة الاميركان الذين يعتبرونهم كفارا فان الخطورة تكمن في ان الجهاديين سيتوجهون نحو العائلة المالكة. وفي كل الاحوال فان ظاهرة العنف في المملكة مرشحة الى التعاظم لانه لا حل لها. الوقت يمضي والمتبقي امام فرص الاصلاح قصير وقليل. وأنا الآن أعد مقالة عنوانها السعودية بعد العراق. وسأنشرها قريبا. والحقيقة ان عددا من زملائي الباحثين في المعهد يعدون مقالات وابحاثا مماثلة عن دول اخرى في المنطقة في مرحلة ما بعد العراق فهناك من يعد عن سورية وآخر عن إيران وهكذا. ونحن في كل ذلك نستقرئ التطورات المستقبلية المحتملة بعد الذي حصل في العراق.

في ورقة أخرى أعددتها وأسميتها بترولستان (أرض البترول) أشرت الى احتمالات التقسيم أو التجزئة في المملكة.. هل هذا أمر وارد أم مجرد توقع في ظل معطيات داخلية موجودة وأخرى خارجية مشابهة؟
الناس كلهم يتكلمون عن هذا الموضوع وهم خائفون ان اميركا هي في نظرهم ترى الامور على اساس أن الاسلام هو مكة والمدينة والنفط هو الشرق. فضلا عن رغبتها في الفصل بين الاسلام والنفط. وقد تحدثت الادارة الاميركية عن ذلك في الحادي عشر من أيلول (سبتمبر).

ما صحة ما يقال من أن واشنطن لم تعد تتخوف من تقسيم المملكة أو العراق طالما أن النفط سيصبح بيد الشيعة والشيعة في البلدين مثقفون ومؤهلون وأكثر قدرة على الانفتاح على الغرب ولا خطط لهم لمشاريع انتحارية ضد أميركا او الغرب، واذا ما اصبحت مملكة النفط في السعودية بيد الشيعة فان بالامكان التفاهم معهم، هل هذا صحيح؟
في مقالتي US Invasion وقد نشرت في الهيرالد تريبيون في التاسع من كانون الثاني (يناير) الماضي، قلت ان النفط في مجمله يقع في القسم الذي أكثريته من الشيعة في المملكة. وصحيح ان الشيعة في المملكة يشكلون خمسة عشر في المائة وهم يقولون انهم عشرون في المائة من سكان المملكة لكن وان كانت النسبة صغيرة على مستوى السعودية ككل لكنها كبيرة في المنطقة. ثم من ايران الى البحرين الى الجنوب العراقي. لذلك فاني أقول

Welcome to the new common-wealth of (Petrolstan)

لكن من غير الممكن تناسي الاقرار بان الشيعة تعرضوا للاضطهاد والتفرقة ويقولون عني اني متحيزة والحقيقة غير ذلك على الاطلاق. انا لست متحيزة ولا اؤمن بالخلاف بين الشيعة والسنة. لكن الوهابي يعتبر الشيعة كفاراً والشيعة يعتبرون الوقت الحالي هو الانسب والامثل لاستعادة مكانتهم وحقوقهم كاملة ورد الاعتبار اليهم. ووجدوا مرحلة ما بعد سقوط صدام مناسبة لدفع العرب وغيرهم للاعتراف بهم كمواطنين متساوين في الحقوق والواجبات مع سواهم.

هل التفرقة دافع كاف لقيام دولة نفطية شيعية في السعودية، هل التفرقة ثمن أو باعث للانفصال؟
التفرقة في السعودية موجودة وهذا ما نعترف به لكنها لم تقتصر على الشيعة فقط. لكن الشيعة منظمون جدا لذلك تحركوا بسرعة وكفاءة وذهب مجموعة منهم الى الامير عبد الله وقابلوه وطرحوا امامه مطالبهم بكل عقلانية دون ان يعطوا مبررا لأحد للإمساك بأي مأخذ عليهم. أكدوا انهم على ولائهم للمملكة ولا يفكرون بالانفصال ولا ببديل عن الحكم. وانهم سعوديون. بينما الشيعة السعوديون ظلوا يتمسكون على الدوام بان مرجعهم هو السيستاني. الاميركان الآن لا يترددون في اظهار كل الاحترام للمرجع الشيعي الاعلى. والحاكم المدني في العراق السفير بول بريمر قال ذلك علانية. وايام زمان كان آية الله مثل الشيطان او الوحش بالنسبة إلى الاميركان. لأن آية الله الخميني قال قبل ذلك ان أميركا الشيطان الأكبر. ثم فجأة تحول العدو بالنسبة إلى أميركا في العالم العربي لم يعد الشيعة وانما صار الجهاديين والوهابيين. هؤلاء الذين بدا انهم لم يسمعوا عنهم من قبل. فاجأتهم هجمات الحادي عشر من أيلول (سبتمبر). وقد انهالت علي التلفونات بشكل لا يصدق من كثرتها. كل هذه الاتصالات من وسائل اعلام وباحثين وسياسيين يسألون عن الوهابية واصولها واهدافها. وتحدثنا عنها تلفزيونيا لعدة قنوات. الان يتحدثون عن الجهاد. لذلك فانهم يتحدثون بكل احترام الان عن آية الله. ويتحدثون معه عن الديمقراطية لانه قوة تؤمن ولا ترفض هذا النظام المتحضر. لذلك فان الشيعة سيتزايد نفوذهم ودورهم في كل المنطقة وفي الشأن

العربي طالما انهم يؤمنون بالتطور والتقدم ويتماشون معه. وميزان القوة قد تغير تبعا لذلك.

هذه المتغيرات هل أحدثت رد فعل أو مراجعة سعودية حكومية لملفات تعاملها مع الشيعة؟

لهذا السبب فان الحكومة السعودية ولأول مرة هذه السنة لم تتصد للشيعة وهم يمارسون مناسك عاشوراء التي كانت محرمة عليهم ويعاقبون عليها، ولم تتعرض لهم الحكومة بل وفرت لهم قوى الامن والشرطة لحمايتهم من أي اعتداء من قبل من يرفضون مثل هذه المظاهر. نعم قامت بحمايتهم من الجهاديين الذين لا يشعرون بالرضا على مثل هذا التحول. المنطقة كلها يمكن ان تنقلب رأسا على عقب. ومن هنا فاني اعود الى الاشارة الى القلق والخوف الذي يساور العائلة المالكة من المستقبل في ظل هذه المتغيرات.

فكيف سيتصرفون لتفادي الأزمة وهل سيكون بإمكانهم النجاة منها بأقل قدر ممكن من الخسائر وهم يخوضون الآن حربا من أجل البقاء؟

عليهم ان يتراجعوا وان ينحنوا امام المد الحضاري الزاحف على المنطقة. وعليهم ألا يغفلوا قيمة ومغزى القدر الكبير من الطاعة والاحترام الذي أظهره الشيعة وغيرهم عند تقديمهم عريضة طلب الاصلاح لولي العهد. انا اعتبر انه ليس فقط لأنهم قالوا ملكية دستورية وليس لانهم طالبوا بجمعية أهلية للدفاع عن حقوق الانسان والتمتع بقدر كاف من الحريات في الاعتقاد وانما لانهم قبلوا ان يكونوا جزءا مهما من الحوار الوطني. وهذه هي المرة الاولى التي تظهر فيها مجموعة منظمة من الرجال والنساء الليبراليين والاسلاميين، لاول مرة اجتمعوا وبشكل واضح وفاعل. انها حركة معارضة منظمة.

خلاصة هذا الحوار، هل يمكن أن يؤدي هذا الى التغيير؟

أي تغيير تتحدث عنه!! سجنوهم وقالوا لهم نفرج عنكم فقط ان تعهدتم بانكم لن تعودوا لطلب الاصلاح او ان تنادوا به. وبعدين عندما جاء الى هنا اعضاء مجلس الشورى الاربعة، سألتهم سؤالاً بسيطاً: طالما انكم لستم منتخبين، تعتبرون انفسكم سلطة تشريعية شرعية؟ فردوا علي بانهم من حملة الدكتوراه وان الملك قد اختارهم وهذا يكفي. الامير سلطان (الشخص الثالث في السلطة السعودية) قال ان لا انتخابات لمجلس الشورى لأن الشعب السعودي قد ينتخبون أميين لعضوية المجلس بينما نريد نحن (الكلام على لسان الامير سلطان) نريد حملة دكتوراه فقط. وهذا الكلام لا يتفق وحقيقة عموم الشعب السعودي الذي يستخدم المواقع الالكترونية السعودية في الكتابة والنشر والتعبير وما يتبادله السعوديون من خلال هذه المساحات التي جعلت بمقدورهم ان يطلعوا على الكثير الذي كان محرما عليهم وان يجاهروا بوجهات نظر كانت عواقبها وخيمة من قبل.

في ظل كل ذلك ما هي الخيارات المتاحة أمام دعاة الإصلاح، هل عليهم أن يتخلوا عن دعواتهم وأن يخافوا من السجن أو القمع؟

لا مساحة لحرية الرأي او الداعين للتحرر في المملكة. ولا للتحديثيين. انهم يخيفوننا. لكن معنى ذلك ان الطبقة او الفئة الوحيدة التي يمكن ان يسمع كلامها وان يكون لها دور في المجتمع السعودي والسلطة هم المتطرفون Liners Hard والمحافظون جدا. اما الذين يسعون الى الانفتاح والتطوير والاصلاح فلا وجود لهم ولن يسمح لهم بالعمل ما لم تتغير الامور. ويستفيد الامراء الحكام من الجوانب الايجابية الكثيرة التي يمكن ان تتحقق إذا ما استجابوا لمطالب الاصلاح. وهكذا فليس امام الحكم سوى الاستجابة لمطالب الاصلاح او تحمل عواقب التغيير والزوال والتعرض لتكرار تجربة العراق. عليهم ان يصبحوا جديين في تعاملهم مع قضية الاصلاح.

هل هذا ممكن؟

حتى الآن الاجابة هي لا. فقد جعلوا من البلاد دولة وهابية متطرفة. والمتطرفون يمسكون بخناقهم. ورقاب الحكم بيد المتطرفين وليس العكس. وعندما طالبهم الاميركان بالاعتدال والانفتاح والاصلاح والتصدي للارهاب والعنف والتخلي عن مسببات تعاظم هذه الظاهرة. لم يستطع آل سعود الاستجابة لذلك. هذا هو اساس الازمة السعودية. فقد تعاظم دور وتأثير المتشددين في المجتمع من خلال المؤسسة الدينية. كيف سيمكن الخلاص منهم! والحقيقة ان ادعاء الامراء بتقبل مطالب الاصلاح والانفتاح لا يكفي ما لم يوضع مثل هذا الموقف موضع التنفيذ الفعلي.

بصراحة أيضا، المشكلة في الحكم أم في المتشددين دينيا؟

الحقيقة ان العائلة السعودية المالكة لا تريد ولا تقبل باصلاحات حقيقية. واذا كان هناك من يقبل بمطالب الاصلاح فان عليه ان يجلس ويخالط المثقفين والمفكرين الواعين لأهمية التغير قبل فوات الاوان. لكنهم لا يظهرون ما يفيد بانهم اختاروا مثل هذا التوجه. والحقيقة الاخرى هي ان الدولة لا تحمي وتدعم المتطرفين وانما المتطرفون باتوا هم الدولة وهم موجودون في كل مكان في السلطة. يتحكمون بشرايين الحياة. وهيئة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر تتحكم بالشعب. والحديث عن ازاحة بعض الأئمة وخطباء المساجد عن وظائفهم يحمل غايات واهدافاً مغايرة ومجانبة للحقيقة. فهم في حقيقة الامر ينقلونهم ولا يبعدونهم عن وظائفهم وانما يداورونهم مع آخرين مثلهم. يرسلونهم حتى يبشروا في عسير وهو امر يخيف ويرعب السياح الاجانب وهو أمر يتناقض مع خطط ومشاريع فتح بعض مناطق المملكة الاثرية امام الاجانب للسياحة. ثم يأتي النظام التعليمي الذي قالوا انهم بصدد تطويره. وهذه خطوة مهمة للغاية ولابد منها. لكن المشكلة ان رجال الدين الناشطين يعارضون ويرفضون ذلك خاصة موضوع الولاء والبراء. اي ان لا تغيير حقيقيا في النظام التعليمي يمكن ان يحدث. وقد استخدموا الاميركان عذرا على اساس ان أي شيء تطلبه أميركا يعتبر تدخلاً في الشأن الداخلي ولا يجب ان يتجاوبوا معه. وقالوا تبعا لذلك: لن نغير المناهج لأن الاميركان قالوا انهم لن يسمعوا الكلام. ومعنى ذلك ان الانسان السعودي سيظل ضحية عدم الانفتاح على العالم والاستفادة من التقدم والتغير في ادوات السوق والاقتصاد الدولي.

كيف نلخص الوضع في المملكة وماذا يمكن أن يحدث بشأن دعوات الإصلاح وتغيير المناهج؟

هنا اود ان اقول انه وعلى الرغم من مظاهر التقدم والتطور والرفاهية في الحياة السعودية إلا ان الوهابيين وهم أقلية استطاعوا اضطهاد الشيعة في المنطقة الشرقية وتهميشهم. وقللوا من شأن وحقوق الحجازيين في مكة والمدينة والاسماعيليين في عسير. واستغلوا العامل الديني في ادارة امور الدولة والاستحواذ على المناصب الحساسة واحتكارها لانفسهم. ومع ذلك بامكان الحكم اعادة تصحيح الاوضاع وتوفير العدالة المطلوبة عندما يتم ابعاد الوهابيين المتنفذين والقبول بمطالب الاصلاحيين والشروع في تنفيذها. وهذا يعني ان على الاسرة المالكة ان تتقاسم السلطة مع المواطنين. وان تنهي عصر التفرقة في حقلي الوظائف المدنية والقضاء وان توقف وتلغي العمل بالقوانين التي تضطهد المرأة وان تسمح بحرية التعبير. ونحن نقر بان هذه الخطوات كبيرة وخطيرة بالنسبة إلى العائلة المالكة. غير انه في المقابل لم يعد منطق دفن الرأس في الرمال ممكنا.

أخيرا: هل يمكن إصلاح النظام في السعودية؟

آل سعود صمموا النظام السياسي على نحو يجعل منه غير قابل للتغيير. فقد بني على الكبت وعلى إلزام الناس بالطاعة تحت غطاء الدين، بينما الوقت المتبقي قصير لتغيير هذا النمط وتعديل النظام.

(المشاهد السياسي - العدد ٤٢٢ - ١٠ ابريل ٢٠٠٤)

تأجيل الإنتخابات المحلية

تشـيـيـد أسـوار القـمـع

كان اعتقال الإصلاحيين في ١٦ مارس الماضي مجرد حلقة في منهج الإرتداد على (وعود) الإصلاحات.

الإعتقالات كانت تدشيناً لسياسة (إعادة الفئران) الى جحورها، كما كان يتوعد وزير الداخلية الأمير نايف بن عبد العزيز. وقد تبع الإعتقالات مباشرة خطوات متوازية، أصبحت أكثر وضوحاً مع مرور الأيام.

فعلى صعيد هامش حرية الصحافة، والذي كان يقاس به مدى الرغبة الحكومية في الإصلاحات، فقد تقلص ذلك الهامش حتى كاد يلمس حدود ما قبل ثلاثة أعوام. الصحافة المحليّة التي كانت تتحدث بمفردات المشاركة الشعبية والإصلاح السياسي والإنتخابات ومؤسسات المجتمع المدني.. والصحافة التي كانت تنقد السياسات الحكومية في الميادين المختلفة، ووصلت الى نقد الوزراء، وفي بعض الأحيان كانت تغمز بدائرة الأمراء وسرقاتهم وجهلهم.. هذه الصحافة عادت مرّة أخرى الى سابق عهدها، فقد تراجع كتاب كثيرون عن الكتابة، بعد أن أصبحت مقالاتهم (غير مرغوب فيها) أو بعد أن طولبوا بتعديلها حتى يمررها الرقيب (رئيس التحرير، ومديره، إضافة الى موظف الرقابة التابع لوزارة الداخلية).

وزارة الداخلية صارت نشطة هذه الأيام، فقد طلب الأمير نايف من رؤساء التحرير في تعاميم خاصة بأن يقلصوا مساحة الحديث عن الإصلاحات السياسية، وأن يخفضوا من النقد الموجه لمؤسسات الدولة، خاصة المتعلق بالبطالة والفقر، كما طالبهم بعدم استخدام لفظة (الإصلاح) واعتماد كلمة (التطوير) الأمر الذي سبب جدلاً داخل الصحافة خاصة جريدة عكاظ، وثيقة الصلة بوزير الداخلية.

السعوديون الذين كانوا يملؤون شاشات الفضائيات يتحدثون من خلالها عن مشاكلهم الخاصة، ويجرون حوارات معمّقة عن الوضع السعودي المتأزم اقتصادياً وسياسياً وأمنيّاً، لا تجد أحداً اليوم ـ إلا من مُنح إجازة أمنية! ـ يقبل بالخروج على الشاشة، مع ما يترتب على ذلك من استدعاء وتحقيق أمني، وربما اعتقال. والمسألة هنا لا تخص الإصلاحيين الذين اعتقلوا وأخذت عليهم التعهدات بعدم الحديث للصحافة الأجنبية والإعلام الخارجي، بل أن الهواجس والمخاوف وصلت للجميع، فمعظم النخب قد تعلّمت الدرس من الإعتقالات، وما كان لها أن تخنع هكذا بكل سهولة، وتتنازل عن مواقفها السابقة بهكذا سرعة، وكأنها لا تريد أن تدفع أي ثمن لتحقيق الإصلاح!

الديوانيات السعودية هي الأخرى تعرضت لنصيب وافر من الضغط، فقد أغلقت ديوانية نجيب الخنيزي في القطيف، بعيد اعتقاله، وتهديده مرة اخرى بالإعتقال إن قام بمناقشة أية موضوع سياسي في ديوانيته بمنزله. ثم جاء الدور على الأستاذ محمد سعيد الطيب، الذي كانت ثلوثيته الشهيرة ضاربة في قدمها منذ التسعينيات الميلادية! وقد أغلقت مؤخراً بقرار رسمي! وكأن مثل هذه الديوانيات صالات تؤجر! أو مراكز ثقافية تشكل أحد ملامح المجتمع المدني، أو كأنها مراكز حكومية! ويتوقع أن تغلق ديوانيات أخرى تعبر عن نشاطات سياسية.

الجانب الآخر من العملة، هو أن سلطات إضافية منحت للتيار السلفي المولد للعنف والتطرف والإرهاب، والمعادي لكل إصلاح سياسي. فقد احتلّ هذا التيار مساحات واسعة من الإعلام الحكومي (التلفاز خاصة القناة الأولى) كما منح مساحة واسعة من الجرائد المحلية بأمر من السلطات. وشحذت أضراس هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ودعّمت بمدى حادّة جديدة، وتسابق الملك وإخوانه بالتبرع للهيئة بسيارات جديدة، ومقارّ جديدة، وصلاحيات أكبر تجد انعكاساتها على الشارع بشكل واضح هذه الأيام.

أزمة الدولة السعودية تكمن في بطشها الذي تسعى من خلاله الى كسر ارادة المجتمع

أما وعود الإصلاح فلا أحد يتحدث عنها، ولا تقبل العائلة المالكة أية مطالب عبر العرائض، وهي الوسيلة الوحيدة التي كانت متاحة! وحتى نصف الإنتخابات المحليّة المقررة في شهر اكتوبر القادم، فإن الحكومة ـ وحسب مصادر خاصة ـ قد غيّرت رأيها بشأنها، فهي تزمع الإعلان عن تأجيلها، بحجة أن الوقت غير كافٍ! ومن المحتمل أن لا يحدد موعد جديد، بل يكون مفتوحاً، حيث يتم التسويف شهوراً بل سنين طويلة، شأنها في ذلك شأن (مجلس الشورى والدستور ونظام المقاطعات) الذي وعد به المواطنون منذ الستينيات الميلادية من القرن الماضي، ولم يحقق إلا بعد ثلاثين عاماً فقط، وبصورة مشوهة! وهناك اعتقاد بأن وزير الداخلية يميل الى الإلغاء الكلي لوعد الإنتخابات البلدية دفعة واحدة.

بعد شهرين، من تاريخ اعتقال الإصلاحيين، تغيّرت الأوضاع في المملكة الى النقيض. وارتفعت السدود دفعة واحدة، بعد أن كانت تتدرج في الإنحدار والإندحار، الامر الذي أغرى الكثير من الناشطين السياسيين بزيادة التفاؤل.

(الدولة قوية) إذن! وقد أثبتت قوتها في (كسر المجتمع)!

هذه هي الرسالة الأصلية غير المنقّحة من العائلة المالكة الى شعبها!

لكن أزمة الدولة في المملكة، وفي البلدان العربية عموماً، تكمن في كونها قوية طاغية غاشمة مفترسة. ولهذا السبب هي مولدة بالضرورة للعنف، ومولدة لعدم الإستقرار والتخلف في شتى الميادين. فالقوة الظاهرة للدولة الباطشة، تحمل معها نقاط ضعفها ومقتلها. وليس هناك ما يقلق الدولة غير طغيانها الذي ينعكس على شكل ضعف في الشرعية، وفشل متعدد المسارب في تحقيق الحدود الدنيا من الخدمات الإجتماعية والعيش الكريم لمواطنيها.

من السهل أن تكسر المجتمع وإرادته وأن تقف على التلّة رافعاً راية النصر ولو لبعض حين!

ولكن أي نصر هذا؟!

العنف يجتاح المملكة ولا يتوقف عند منطقة أو مؤسسة حكومية اقتصادية أو أمنية أو سياسية. والسخط (المكتوم) يعمّ كل الأرجاء، وكل الشرائح الشعبية.. والنخب المتعلّمة تتربّص بالنظام وبالعائلة المالكة الدوائر لتنتقم منه، والنزعات الإنفصالية في تصاعد مستمر.

هذا هو ثمن النصر السعودي!

انه نصر مؤقت، بل هو نصرٌ مزيّف في حقيقته وواقعه.. لأنه لا يحقق للمنتصر راحة بال، ولا يعينه على مجابهة مشكلة داخلية كانت أم خارجية، ولا يلغي بأية حال التطلعات الطبيعية للمواطنين لتحقيق حقوقهم والمساهمة في بناء مجتمعهم.

النصر المزيّف ينجح أحياناً في قمع المشكلة ظاهرياً ويمنع تجلياتها والتعبير عنها على السطح، ولكنه لا يلغيها ولا يخفف من مخاطرها، ولا يبعد الأذى عن صانعي الإنتصار المزيف.

لترتفع السدود وأسوار القمع، وستأتي عما قريب فأرة لتهدّ سد مأرب السعودي على رؤوس بناته من الأمراء!

حركة الصراع التاريخي لم تتوقف بعد إنشاء الدولة السعودية

التمايز النجدي ـ الحجازي: هويات متضادة

لقد استخدمت العائلة المالكة سكان نجد ضد بقية السكان، وتبنّت (الدعوة النجديّة) في حربها ضد المذاهب الإسلامية الأخرى في المملكة. ترى ماذا سيكون مصير المملكة ووحدتها السياسية التي قامت على اساس القوة والعنف إذا ما ارتفع غطاء القهر؟

فشلت العائلة المالكة في إيجاد هوية وطنية جامعة لسكانة المملكة رغم مضي نحو ثمانية عقود على إلحاق آخر إقليم لسلطتها. ولاتزال الأقاليم المختلفة متمسكة بهويتها الثقافية والمذهبية، كما لا تزال شديدة الحساسية تجاه تذويب خصائصها الذاتية، وهو أمر تسعى له الحكومة السعودية منذ زمن بعيد وبشتى الوسائل.

لا توجد في السعودية أقليّات عرقية، ولذا فإن انشقاقاً ينطلق من قاعدة قومية أمرٌ غير وارد.. ولكن المملكة ككيان سياسي حديث لم يمض على تشكله سوى سبعة عقود، ترتبط الأقاليم المكونة له بوحدة شبه قسريّة، معرض للكثير من المخاطر، أهمها أن السلطة السياسية القائمة لم تستطع حتى الآن خلق هوية وطنية جامعة لأفراد هذا الكيان، تنافس الولاءات المتعددة للإقليم أو المذهب أو القبيلة.

ومع أن العائلة المالكة استطاعت توحيد القسم الأكبر من سكان الجزيرة العربية في كيان محدد جغرافياً، فإنها لم تستطع إيجاد ولاء وطني راسخ يعضد الوحدة بحيث يصهر جميع الإختلافات في بوتقته، بل يمكن القول ان تلك العائلة أبقت بؤر الإختلافات كسيف مصلت يهدد كيان الدولة بالتمزّق.

فهي قد استخدمت سكان منطقة نجد ضدّ بقية السكان، واستخدمت الدعوة السلفية التي تسمى بـ (الدعوة النجدية) ضد المذاهب الإسلامية الأخرى، مما أوجد رأياً عاماً بين أبناء المملكة، يرى أن النظام السياسي السعودي القائم، ليس ممثلاً لكل البلاد بمجتمعاتها المتعددة، وخياراتها الثقافية المختلفة، وأقاليمها التي تتضمن في أحيان كثيرة تعبيراً عن أنواع من الخصوصية. بكلمة، إن الكثير من المواطنين يعتبرون النظام القائم، ممثلاً لإقليم نجد، ولخياره الثقافي والمذهبي الخاص (الوهابية) الذي لا يعتبر سوى أداة لترسيخ هذه الهوية. وكما امتدت سلطة النظام السياسية على دعاوى دينية، أو على دعاوى قبلية وحق التسلط التاريخي، فإنه يراد توسيع سلطان السلطة المذهبية كضمانة لتسلسل السيطرة السياسية من الدائرة الأضيق (العائلة المالكة) ثم الى (إقليم نجد).

الهوية النجدية

عدّت سيطرة العائلة المالكة على أقاليم الجزيرة العربية التي تشكل كيانها السياسي المعروف بإسم المملكة العربية السعودية، انتصاراً للداخل الصحراوي على الساحل والأطراف ذات الوجه الحضري غالباً، وانتصراً للمذهب الوهابي على المذاهب الأخرى، وانتصاراً إقليمياً مناطقياً لنجد على سائر الأقاليم والمناطق.

ويعتقد عدد من الباحثين ان الهوية النجدية بدأت بظهور (الدعوة الوهابية) فقبل تاريخ قيام الدعوة، يمكن القول بأنه لم تكن هناك هوية إقليمية في نجد.. كل ما كان مجرد مشاعر عداء وربما حسد متبادلة بين سكان الداخل الصحراوي والأطراف الساحلية، لاعتبارات الثروة ونقاء الأصل والنسب وغير ذلك، حيث ينظر سكان الداخل الى أنفسهم في العادة على أنهم أكثر نقاءاً بعكس السكان الحضر ملوثي الأصل، رخوي الأخلاق ـ بنظرهم. في حين يتهم الأخيرون ساكني الداخل الصحراوي بالتخلف، ويعيّرونهم بالفقر، وأنهم يعيشون على هامش الحياة، وأن العصبيات القبلية تحكمهم، فهم مجرد بدو يقتاتون على النهب والنقل، الى آخر الإتهامات والإتهامات المضادة.

تمكنت الدعوة الوهابية من توحيد إقليم نجد، والذي كان من أكثر الأقاليم تصدّعاً، حيث الحروب المتعاظمة، والكيانات السياسية الصغيرة الهزيلة متناثرة هنا وهناك. جاءت الدعوة الوهابية فأعطت للنجديين رسالة يحملونها الى العالم من حولهم، في وقت كان فيه البدوي لا ينظر الى أبعد من أرنبة أنفه.

لم تؤكد الدعوة سيادة الأسرة السعودية الحاكمة على إقليم نجد ثم على الأقاليم الأخرى فحسب، بل أكدت سيادة العنصر النجدي على ما عداه، وأهم ما حققته الدعوة هو توحيد إقليم نجد الذي كان من أصعب الأقاليم خضوعاً للسلطة المركزية نظراً لتراثه القبلي والعصبي، ونظراً لضعف احتكاكه بالعالم الخارجي. ومع ان خضوع النجديين للدعوة لم يمرّ دون سيل الدماء غزيرة، وهروب مئات الألوف الى خارج الجزيرة العربية، إلا أن الدعوة أصبحت فيما بعد جزءً من هويتهم وتراثهم، وأداة للتفوق ومبرراً للسيادة، ورسالة الى دول وأقاليم الجوار.

من المعروف ان الدعوة الوهابية انطلقت من نجد، ويمكن القول بقليل من المجازفة انها كانت تعبيراً عن شأن محلي وأنها جاءت لحلّ مشكل نجدي بالدرجة الأساس، لدرجة ان الكثير من أتباعها يسمونها بـ (الدعوة النجدية) تعبيراً عن تأثير المكان والبيئة، وتعبيراً عن خصوصية النشأة للفكرة المذهبية. ومع أن السلطة

السياسية التي قامت عليها الدعوة قد أخضعت الأقاليم الأخرى لسلطانها، إلا أن الآخرين نظروا اليها كدعوة خاصة للنجديين دون غيرهم، وأنها جاءت لحلّ مشاكل لا توجد لديهم، من قبيل التفكك السياسي، وانتشار الكم الهائل من الخزعبلات، كعبادة الأشجار والأحجار التي تحدث عنها المؤرخون الوهابيون ووقفوا عندها طويلاً، والتي لا يوجد لها ما يماثلها في مناطق الساحل، وإن كان الوهابيون يرون في ممارسات سكان الساحل الكثير من (الشركيات والبدع).

لقد زرعت ممارسات النظام السياسي السعودي مشاعر شك وعداء وحسد بين أبناء المملكة، وقد كان لاستخدام ذلك النظام للنجديين في تعزيز سلطانه او في تجاوز خصوصيات الآخرين، أثر كبير في إشعال المراة في النفوس على النظام وكل متعلقاته. والمدهش أن المنتصر في كل المعارك الطائفية والمناطقية هم أمراء العائلة المالكة، الذين تزداد يوماً بعد يوم سيطرتهم على الحكم واستفرادهم بامتيازاته.

ومن هذا المنطلق، كان ولايزال يُنظر الى السلطة السياسية في المملكة والناشئة على أساس قاعدة مذهبية، بأنها تحمل هوية نجدية، وإن كانت تلك السلطة لا تمثل النجديين بمعنى التمثيل الإختياري المتعارف عليه، إذ أن المعارضين لها كثيرون.. كما أن تشبّث العائلة المالكة بالدعوة الوهابية في الحاضر كما في الماضي، يعني أمرين هامين: أولهما: نقل السلطة السياسية من الساحل الحضري الى نجد. وثانياً: إبقاء نجد مركزاً للسلطة الدينية، باعتبارها لا تبشر بمجرد نظام حكم، هو بكل المقاييس أكثر تخلفاً من غيره، بل هي تبشر بنظام فكري ومذهبي يمدّ النظام السياسية بالشرعية التي يتطلبها. ومن أغرب الأمور أن السلطة الدينية للعالم الإسلامي والتي كانت تتخذ من الحجاز كمقر طبيعي لها، تحوّلت بمجرد ان احتل الملك عبد العزيز للحجاز ١٩٢٤-١٩٢٦ الى نجد ايضاً، ولاتزال نجد تمثل السلطتين السياسية والدينية لعموم المملكة.

إن احد اهم مسببات الحساسية بين مناطق المملكة وأقاليمها، هو شعور ابناء الأقاليم الأخرى بأن النظام الحاكم لم يسلب منهم سلطاتهم السياسية لصالح إقليم منافس، بل سلب ـ كما في الحجاز ـ السلطة الدينية ايضاً والتي كان معترفاً بها في كل العالم الإسلامية، أو هو يسعى لبسط خياره المذهبي على الأقاليم الأخرى، تعزيزاً لهيمنة الأسرة المالكة سياسياً.

بين الداخل والساحل

لا توصف العلاقة بين الداخل الصحراواي الذي تمثله نجد، وبين أقاليم الساحل، وعلى مر التاريخ، بأنها علاقة حسنة. فقد كان الإقليم الصحراوي أكثر إغراقاً في العصبيات القبلية، وأقلّ ميلاً للخضوع الى السلطة المركزية، خاصة إذا كانت تلك السلطة تتخذ من الساحل مقراً لها. وحتى في عصر الإسلام الأول، رأينا أن الحواضر المدنية او الريفية في اليمن والبحرين (هجر والخط وأوال) والتي تسمى في الوقت الحالي الأحساء والقطيف والبحرين، كانت أسرع إنقياداً للدعوة الإسلامية.

وإقليم نجد وإن كان قد خضع ردحاً من الزمن ـ وبشكل صوري وإسمي في الغالب ـ الى السلطة المركزية التي مثلتها المدينة المنورة او الكوفة او دمشق او بغداد.. فإن سكان الإقليم قادوا



مفتي الحجاز السيد محمد علوي المالكي

العديد من التمردات التي يمكن وصفها بأنها تمردات ضد الحواضر، وأخذت في بعض الأحيان صفة دينية. كما لعبت القبائل النجدية دوراً سياسياً وعسكرياً هاماً في المناطق المجاورة، وبالخصوص في مناطق الشرق (ما يعرف بإقليم البحرين تاريخياً) واتخذت صفة الهجرة والإقامة في تلك المناطق الحضرية لدعم الحكم القائم هناك.

كانت رئة نجد التي تطلّ منها على العلم هي الحواضر الساحلية في الحجاز وموانئ الشرق، ولذا كانت محكومة في الغالب بسلطانها، وإن كانت نجد نفسها لا تفتح شهيّة حكام الحواضر للسيطرة عليها، لأن تكاليف السيطرة غالية جداً قبال مردود محدود من الناحية الإقتصادية. حتى السلطات البريطانية كانت والى مطلع القرن العشرين تنتهج سياسة عدم التورط في شؤون الداخل الصحراوي، وركزت اهتمامها بالساحل إلا إذا ارتبطت أمور الساحل بتمدد من قبل سلطات الداخل، مثلما حدث في الدولة السعودية الأولى التي توسعت حتى وصلت الى عمان والساحل المتصالح، وقامت رأس الخيمة بمضايقة الإنجليز وحلفائهم عن طريق ما أسماه الغربيون بـ (القرصنة). وحتى حملة محمد علي باشا التي قام بها لتدمير دولة السعوديين الأولى بالنيابة عن العثمانيين، كان من أهم اسباب عدم تحقيق نجاحها النهائي، أن إقليم نجد لم يكن مربحاً، بل لم يغطّي الجزء الضئيل جداً من تكلفة بقاء الحاميات والعسكر فيه.

لقد كانت أقاليم الساحل مكتفية اقتصاديا، وكان تدخلها في موضوع نجد محدوداً. وبعبارة أصح، إنه لم يكن يستهدف السيطرة عليها، ويمكن الإستشهاد بحكم الخوالد والأشراف الذين لم يتدخلوا في الشأن النجدي إلا في نطاق محدود، وضمن خارطة التحالفات المحلية النجدية، لكن أحداً لم يفكر في إلحاق نجد بسلطة الساحل، بل يمكن القول ان خشية الحواضر من نجد كانت غير قليلة، رغم عدم وجود سلطة مركزية فيها، أو ربما بسبب غياب تلك السلطة. فجموح القبائل وتعدياتها كان من الأمور الإعتيادية، ولذا كانت سلطات الساحل مهتمة بمعالجة المخاطر التي قد تمتد من إقليم الوسط إليها، ولا شيء أكثر من ذلك.

في الطرف الآخر، كان الإقليم النجدي الذي تعصف به المجاعة والحروب الداخلية، وما يتبعها من هجرات كبيرة ومتواصلة الى أقاليم الساحل الحضري، يبحث عن حل يتغلب به على قسوة

الطبيعة من جهة، وعلى الفوضى والتناحر الداخليين.. حل يعطي للإقليم الصدارة في صنع الأحداث والتحكم بمسارات الإقتصاد.

كان إقليم نجد بحاجة الى رسالة تجديد وإحياء، فكانت الوهابية.

وبانبعاث سلطة الوهابيين في نجد وتوسيعها الى مناطق الساحل، بدأ التركيز على الهوية.. فالنجدي هو المجاهد دفاعاً عن التوحيد وأهله، وهو الجدير بالحكم دون غيره، وهو المسلم الموحد، ودياره هي أرض الإسلام وما عداها فأرض كفر وحرب، يجب اداخلها في الدين بسلطان القوة، وإذا لم يتمكن الموحدون من إدخال البلدة في حظيرة الإسلام فإن من الواجب مغادرتها باعتبارها ديار شرك يجب الهجرة منها. وأصبحت الإمتيازات السياسية والإقتصادية ـ وفق هذه النظرة ـ خاصة به. وفي وقت كان الحكام السعوديون يغالون في استخدام أسلوب الغرامات الجماعية والمصادرات في المناطق المفتوحة والذي أشعل النقمة في النفوس، كانت نجد ترفل بالثراء بعد ان امتد سلطان الدعوة الى المناطق الغنية، وكتب المؤرخين الوهابيين ـ كابن بشر في كتابه عنوان المجد في تاريخ نجد ـ تحفل بالكثير من الإشارت التي تدل على الثراء المفرط.

كان غنى الداخل الصحراوي ووجاهته مرتبطين بمقدار ما للنظام السياسي الذي يمثله ـ آل سعود ـ من اتساع نفوذ وسيطرة على الإمارات والدويلات المجاورة، بحيث اصبح إقليم نجد العاصمة، أو مركز السلطات الدينية والسياسية والإقتصادية والعسكرية للدولة. ربما لهذا السبب بالتحديد أقبل النجديون على الوهابية وأقبلوا على آل سعود ومنحوهما الولاء.

وفي الحقيقة فإن الدعوة الوهابية، استطاعت أن تخلق في نجد طبقة أثرياء، وطبقة حكام وسياسيين وطبقة من القادة العسكريين، كما خلقت تطلعاً لدى سكان الإقليم ـ مغالى فيه ـ نحو الزعامة، وقد مارسها الكثير منهم في مناطقهم وفي مناطق أخرى تم ضمها لسلطان الدولة الجديدة. ومن مزايا الدعوة الوهابية انها خلقت قاعدة فكرية توحيدية في إقليم نجد، وإن فشل أتباعها في استتباع الأقاليم الأخرى على ذات القاعدة، بسبب التركيز الطائفي في الطرح، وتقديم الإجبار على الإقتناع.

انتهت الدولة السعودية الأولى، وكان من أهم إنجازاتها ان خلقت شعوراً وحدوياً نجدياً وتطلعاً نحو الزعامة، ورجال حكم وسياسة وفقه وحرب أيضاً. وطالما أن الفكر والرجال قد بقوا فإن إمكانية إعادة بناء الدولة ثانية ليس بأكثر صعوبة من بنائها أول مرة. ولكن يمكن إدراك ملمح الفشل في تجربة تلك الدولة في أن أقاليم الساحل، اعتبرت خضوعها للنظام السياسي والفكر الذي جاء به خضوعاً مؤقتاً واضطرارياً وصورياً أيضاً، خاصة وأن حكم تلك الدولة لم يكن طويلاً ـ مجرد ٢٢ سنة مليئة بالقلاقل بالنسبة للأحساء والقطيف، ونحو خمس عشرة سنة بالنسبة للحجاز.

ويلاحظ أن المناطق التي خضعت للحكم السعودي في أطواره المختلفة، لم تصبح (وهابية) في غير نجد، وإن جرى اختراق بعضها مذهبياً، ولايزال التبشير جارياً في المناطق الأخرى، تأكيداً لحقيقة ما يقوله المؤرخون، بأن خضوع المناطق والأقاليم لمبادئ الدعوة السلفية، يحظى بأهمية خاصة من قبل العائلة المالكة، بدرجة مقاربة للخضوع السياسي، باعتباره ضمانة لعدم الإنقلاب والتمرد.

الحجازية والنجدية

قبل ان يسيطر الملك المؤسس عبد العزيز على الحجاز، قال لجون فيلبي في صيف ١٩١٨: (إذا قدمت أنت الإنجليزي إبنتك لي كزوجة، فسأتزوجها، ولكنني لا أتزوج إبنة الشريف، ولا بنات أهل مكة، ولا غيرهم من المسلمين الذين نعتبرهم مشركين. وآكل اللحم الذي ذبحه المسيحيون دون تردد، ولكن المشرك الذي يعبد مع الله إلهاً آخر، فهذا هو ما نبغضه). وقال ذات مرة في كلام منشور ومطبوع عن أهالي الحجاز: إن الحجازيين دجاج مناقيرهم من حديد. أي أنهم جبناء وإن كانت ألسنتهم جارحة حادّة.

وفي بداية العشرينات الميلادية من القرن الماضي، أي قبل بضع سنوات من سقوط الحجاز، ينقل لنا أمين الريحاني مشاعر ورؤى الحجازيين تجاه نجد وحاكمها ومذهبها فيقول أنه سمع في الحجاز من يقول: (إبن سعود بدوي جاهل، ابن سعود جلف لا قلب له ولا دين. هو من الخوارج، بل من الذين يخدعون وينافقون باسم الدين. والإخوان رجاله ذئاب تعصب ضارية، يذبحون ويحمدون الله، يسلبون وينهبون ويكفرون من لا يقتدي بهم، ويشنعون بالقتلى في الحرب، ويرتكبون من الفظائع ما تقشعر منه الأبدان. إن دعوة ابن سعود مذهبية، لذلك لا تنجح خارج نجد).

وتعليقاً على قيام الملك فهد بإنهاء خدمات القوات المصرية وإعادتها الى ديارها بعيد انتهاء تحرير الكويت.. قال صحافي نجدي لامع مقرب من العائلة المالكة: حسناً فعل الملك، إنها ضربة معلم. نحن لا نعلم ماذا ستفعل هذه القوات في المستقبل، فقد تنقلب علينا، وندري نحن بأن ميول الحجازيين مصرية منذ القدم، وربما قاموا بأمر ما بمساعدة القوات المصرية!

واشتكى سفير غربي سابق في المملكة، وهو جيمس كريغ السفير السابق لبريطانيا في جدة حتى عام ١٩٨٥، بأن احد المسؤولين الكبار وهو عبد العزيز التويجري، نائب رئيس الحرس الوطني المساعد، وبّخه وبمعيته عدد من الدبلوماسيين الغربيين بالقول: (إنكم لا تفهمون البلاد ولا شعبها ولا حكومتها أيضاً. كل معلوماتكم تستقونها من الحجازيين. إذا اردتم أن تعرفوا ماذا يجري في المملكة، تعالوا الى مكتبي هنا واسألوني أنا!). وعلق السفير بالقول: إن أخطر ما يتهدد المملكة هو (الإقليمية = المناطقية) وأن الحكم الحالي فشل رغم مرور السنين في إيجاد حلّ لها أو التخفيف منها.

في المقابل علق أحد المسؤولين الحجازيين الكبار على إمكانية سيطرة التيار السلفي على الحكم بأن ذلك مستحيل، وأضاف: (سيبقى الحجاز كما هو الآن، غصّة في حلوق الوهابيين)! وأضاف: (إذا كان الشيعة في المملكة يعاملون كمواطنين من الدرجة الثالثة، فإن الحجازيين يعاملون كمواطنين من الدرجة الثانية)!

وصور كاريكاتير وزع محلياً في بداية الثمانينات الميلادية، الحساسيات المناطقية بأن أبرز ناقة ضخمة تمتد على خارطة المملكة من شرقها الى غربها، وكانت تلك الناقة تأكل من الشرق، في حين يقوم رجل ذو ملامح تجارية بحلبها في الغرب، ليقدم الحليب الى رجل متراخ بكسل يجلس حيث تقع الرياض على الخريطة.

وقبل هذا ظهر كاريكاتير وزع في أنحاء المملكة، يصور بقرة تأكل من مناطق الشرق حيث آبار النفط، وتلقي بروثها في الغرب، أما الحليب فهو من حصة الوسط فحسب. وقد استند احد الكتاب

الأجانب على هذا الكاريكاتير ليثبت أن هناك نزعة إقليمية لم تستطع مليارات النفط إخفاءها. وقالت كاتبة غربية (روبن رايت) في بداية الثمانينات بأن عدم العدالة في توزيع الثروة والذي هو داء الحكام الشرقيين هو السبب المهم الذي تكمن خلفه الإضطرابات في المنطقة الشرقية. وهو ذات السبب الذي ألمح له باحث يهودي (مردخاي عبير) في أحد كتبه عن السعودية ـ الذي أشعل النقمة في نفوس الحجازيين منذ الثمانينيات الميلادية.

لقد أردنا مجرد تقديم صورة عن الحساسيات النجدية والحجازية، وبالقطع هناك حساسيات اخرى لا يطغى عليها عنوان الإقليم ـ وإن كان داخلاً في الحساب ـ وصورتها البارزة تتجسد في الصراع المذهبي. وقد وصف الملك عبد العزيز ذات مرة الزيود في جنوب المملكة وغربها بأنهم يهود، أما الشيعة في الشرقية فقال للريحاني عنهم باستخفاف واستهجان حين سأله الأخير: هل ترون أن من الواجب الديني محاربة المشركين حتى يدخلوا في دين التوحيد ـ الوهابية؟ أجاب: (لا.. وضرب الأرض ضربتين بعصاه ثم قال: هذا الحسا، عندنا أكثر من ثلاثين ألفاً من أهل الشيعة وهم يعيشون آمنين. كن مطمئن البال يا أستاذ، لسنا كما يرانا بعض الناس)! في حين قال الملك نفسه للمعتمد السياسي في البحرين أولاً ثم الكويت (الكولونيل ديكسون) حين زاره الأخير في الأحساء في يناير ١٩٢٠ ليرصد تنامي حركة الإخوان (الوهابية).. قال الملك له: (إن شعبه النجدي يعتنق أصفى وأنقى أشكال الدين في عالم اليوم).

إن أقوال الملك عبد العزيز هذه وغيرها تكتسب أهمية خاصة من حيث انها صادرة من الشخصية التي قام على أكتافها بناء كيان المملكة الحالي، وهي الشخصية التي يُنسب لها الفضل في (توحيد) الأقاليم المهمة في الجزيرة العربية. لقد بعث الملك عبد العزيز في مطلع القرن العشرين سلطة عائلته في وسط نجد من منظور أنه يريد اعادة ملك آبائه وأجداده. وتشير المصادر السعودية الى أن الملك لم يكن يحمل رسالة سياسية او دينية حتى لأهل نجد، حيث شعرت البيوتات الحاكمة بأنها ـ وبالإعتماد على نفس المنطق ـ أولى بالحكم من الغريب، وقد خاض ابن سعود صراعاً شاقاً حتى تمكن من السيطرة على القصيم بعد نحو أربع سنوات من احتلال الرياض، ولكنه لم يستطع مقاومة العصبية القبلية في حائل التي كانت المركز السياسي لنجد والتي كان يحكمها الشمريون إلا بعد مرور نحو عشرين عاماً حيث أخضعت بدعاوى دينية. ذلك ان الملك عبد العزيز لم يرفع شعار الدين إلا بعد مرور ١٢ عاماً من سيطرته على الرياض وتبنّي أو أسس ـ على اختلاف الروايات ـ حركة الإخوان، فأصبحت رسالة الحكم مذهبية استطاع على أساسها إخضاع الحجاز وحائل ومناطق الجنوب، والتي لولا ـ الوهابية والإخوان ـ ما قام كيان المملكة بشكله المعروف حالياً.

كان من السهل على الملك هضم حائل في شمال نجد، أو عروس الشمال، باعتبارها متقاربة من حيث الفكر والخصوصيات القبلية وإن كانت الأشدّ في العداء لآل سعود. اما الحجاز فقد كان كياناً مستقلاً من الناحية الفكرية والسياسية والمذهبية. إنه دولة تعتبر بمقاييس ذلك الزمان حديثة عصرية وذات رسالة قومية حملها الشريف حسين ثم أبناؤه، وقد كان هضم الحجاز أمراً في غاية الصعوبة، لهذا سلك الملك طرقاً غير وعرة للإبقاء على الحجاز خاضعاً لسيطرته.



فهد.. في عهده تشرذم المجتمع الى أقصى حد

كان الملك يدرك حجم الحساسيات المناطقية والمذهبية بين النجديين والحجازيين، ووجد من الصعب إن لم يكن من المستحيل ضم الحجاز بما يمثله من ثقل ديني واقتصادي وسكاني الى نجد دفعة واحدة، فكان أن قرر جعل البلاد مملكتين لا يربطهما مع بعضهما سوى شخص الملك.. المملكة الأولى تمثلها نجد وملحقاتها (اصبحت الأحساء والقطيف تابعة لنجد ضمن ما عرف يومئذ بسلطنة نجد وملحقاتها). والثانية: المملكة الحجازية، حيث أن ابن سعود كان ملكاً للحجاز، وهو في نفس الوقت (سلطانا) لنجد وملحقاتها. وقد اصبحت نجد مملكة هي الأخرى بقرار من الملك في ابريل ١٩٢٧م، ولكنه لم يضع لها تعليمات أساسية أو نظاماً أو ما يشبه الدستور الذي يحفظ لها خصائصها كما فعل في الحجاز.

فبعد اسبوعين من سقوط جدة أصبح ابن سعود ملكاً للحجاز، بعد أن كان يعيِّر الملك حسين بأنه نصب نفسه ملكاً خلافاً لمقتضيات الدين! وبعد ان مضت بضعة اشهر وضع بنفسه (نظاماً) للمملكة الحجازية كانت نصوصه من إملائه في اغسطس ١٩٢٦، تضمن المواد التالية: إن المملكة الحجازية بحدودها المعلومة (لم تكن الحدود معلومة، حيث ان الملك بقي يطالب بالعقبة ومعان باعتبارهما جزءً من الحجاز) مرتبطة بعضها ببعض لا تقبل التجزئة ولا الإنفصال بوجه من الوجوه ـ وأن الدولة العربية الحجازية دولة ملكية شورية إسلامية مستقلة في داخليتها وخارجيتها ـ وأن مكة المكرمة هي عاصمة الدولة الحجازية ـ وأن اللغة العربية هي اللغة الرسمية ـ وتكون جميع ادارة المملكة الحجازية بيد صاحب الجلالة الملك عبد العزيز الأول بن عبد الرحمن آل فيصل آل سعود ـ وأن الأحكام تكون منطبقة على كتاب الله وسنة الرسول وما كان عليه الصحابة والسلف الصالح ـ وأن

يعين من قبل الملك نائباً عاماً ويقدر اللزوم مديرون ورؤساء لإدارة أمور المملكة الحجازية ـ وتكون النيابة العامة مرجعاً عاماً لجميع دوائر الحكومة وأقسامها، وتكون النيابة مسؤولة أمام الملك.

لم تكن التعليمات الأساسية للحجاز هذه، تعني استقلالاً.. فملك نجد هو ملك الحجاز، الذي أوكلت إدراته وحكمه الى الأمير فيصل ـ الملك فيما بعد ـ أما الإستقلال في الشؤون الخارجية فأمرٌ لم يكن مطبقاً، حيث لم يكن هناك اعتراف من أحد باستقلال الحجاز كدولة بل ان الإعتراف من قبل بريطانيا ومن الإتحاد السوفياتي كانا قائمين على اعتبار الحجاز جزءً من المملكة النجدية، مثلما فعلت اتفاقية دارين ـ القطيف ـ في عام ١٩١٥ والتي وقعها الملك المؤسس مع المقيم البريطاني في بوشهر السير بيرسي كوكس، والتي كانت تستهدف إعطاء الشرعية على عملية ضم أو إلحاق (القطيف والأحساء والجبيل) الى نجد.

لكن التعليمات أعطت في نفس الوقت شعوراً للحجازيين بأنهم بعيدون ـ رغم خضوعهم للسلطة السياسية لآل سعود ـ عن الهيمنة النجدية المطلقة، وأن الجهاز الإداري الداخلي سيكون بيدهم من قبيل البلدية والجمارك والتعليم والصحة، رغم ان السلطات الدينية السلفية فجرت بممارساتها الطائفية في الحجاز نقمة عارمة أدت الى تشكيل حزب معارض حمل اسم (الحزب الوطني الحجازي) انضم اليه وجهاء الحجاز، الذين أخذوا على عاتقهم مهمة تحريره من السيطرة السياسية والدينية النجدية ـ الوهابية.

وقد اوجدت تحركات الحزب، ونشاطاته في الخارج (مصر واليمن والهند والأردن) رأياً عاماً ناقماً على تسلط السعوديين على الأماكن المقدسة، وفاقمها الخلاف المصري السعودي حول مصير الحجاز، ثم أزمة المحمل المصري التي أدت الى مقتل الكثير من الحجاج المصريين، فقطعت العلاقات بين البلدين في عهد الملك فؤاد، مما أوجد بلبلة ادارية في الإقليم الحجازي وإثارة للعصبيات المذهبية، خاصة وأن علماء المذهب الرسمي سعوا بشكل حاد الى إجبار سكان الحجاز على التقيد بتعاليم الوهابية، وأثاروا حنق الأهالي ـ بشكل خاص ـ لتدميرهم معظم الأماكن الأثرية المقدسة والتي لاتزال تمثل جرحاً لم يندمل رغم تقادم السنين.

وكان العديد من شخصيات الحجاز الدينية قد ذهبوا ضحية مجازر ما قبل الإحتلال في الطائف وتربة. ويصور لنا الريحاني مجزرة الطائف بقوله: (طفقوا يطلقون بنادقهم في الأسواق وهم يطوفون المدينة، وراح العربان والإخوان يطرقون الأبواب ويكسرونها فيدخلون البيوت ثم يعملون فيها أيدي السلب، وكانوا يقتلون في سبيل السلب... وقتل مفتي الشافعية الشيخ الزواوي وأبناء الشيبي... أما الشيخ عبد القادر الشيبي، سادن الكعبة، فقد نجا من الإخوان بحيلة ظريفة. بكى عندما وقع في أيديهم، فسأله أحدهم وقد استلّ السيف فوق رأسه: وليش تبتسي (تبكي) يا تسافر (يا كافر)؟ فأجاب الشيخ: أبكي والله من شدة الفرح! أبكي يا إخوان لأنني قضيت حياتي كلها في الشرك والكفر! ولم يشأ الله أن أموت إلا مؤمناً موحداً.. الله أكبر! الله أكبر! لا إله الا الله!).

وحين غالى الإخوان في تصرفاتهم في الحجاز، أصدر الملك أوامره بتأسيس هيئات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، لتنظيم عملية الأمر والنهي، وحتى لا يأخذ كل إخواني القانون بيده، مما يستتبعه فوضى وتأجيج لحدة الصراع النجدي الحجازي، الذي شهد بعد بضع سنوات ثورة قبائل بلي في شمال الحجاز بقيادة



حامد بن رفادة، وبمساعدة الحكومتين المصرية والأردنية.



الشريف حسين: الوحدوي الذي مزّقت مملكته

احتكار الحجاز للمناصب الإدارية

أنهى الملك الإزدواجية في الحكم لمملكتين متنافستين في نجد والحجاز، وأعلن بناء على استشارة جون فيلبي تسمية المملكتين وملحقاتهما بـ (المملكة العربية السعودية) في الثامن عشر من سبتمبر ١٩٣٢. وكان القرار قد صور بأنه اتخذ بناء على طلب من الحجازيين الذين مثلهم سبعة عشر شخصاً كانوا ضمن مجلس الوكلاء الذي أنيط به يومئذ إدارة شؤون الحجاز الداخلية. من بينهم إثنان يمثلان نجد، هما مستشارا الملك ابن سعود: الدرزي فؤاد حمزة، والليبي خالد القرقني.

وكان هؤلاء السبعة عشر شخصاً قد اجتمعوا في الطائف ـ بإيعاز من الملك السعودي نفسه ـ وحرروا (صكاً) استرحموا فيه الملك بأن يوحد المملكتين، ومما جاء في تبريرات توحيد الإقليمين ـ المملكتين قولهم إن اسم (المملكة الحجازية والنجدية وملحقاتها لا يعبر عن الوحدة العنصرية والحكومية والشعبية.. ولا يرمز الى الأماني التي تختلج في صدور أبناء هذه الأمة للإتحاد والإئتلاف، ولا يدل على الإرتباط الحقيقي بين شقي المملكة المهيبين تحت ظل جلالة الجالس على العرش)!

وحين وافق الملك عبد العزيز على ذلك فترحم على الموقعين بتوحيد المملكة! طلب من مجلس الوكلاء المختص بشؤون الحجاز أن يشرع في (وضع نظام أساسي للمملكة ونظام توارث العرش ونظام لتشكيلات الحكومة، وعرضها علينا لاستصدار اوامرنا فيها) ولكن النظام الأساسي ونظام توارث العرش لم يريا النور.

كان توحيد المملكة يعني سيطرة العنصر الحجازي على الإدارة، فالحجاز هو الإقليم الوحيد المنظم في إدارته على اسس عصرية، والحجازيون هم أكثر تأهيلاً وتعليماً وخبرة في الإدارة، وقد انيط بهم فيما بعد وضع أغلب القوانين والأنظمة التي هي معتمدة الآن في المملكة. وهذا ما سبب بعض الحساسيات لدى النجديين، وخاصة رجال المذهب الوهابي الذين رأوا في الكثير من تلك الأنظمة والقوانين مخالفة للشريعة. ومما ساعد الحجازيين على تبوء المكانة في الجهاز الإداري للدولة، اعتبار جدة مقراً للبعثات الدبلوماسية طيلة ستة عقود، حيث لم تصبح الرياض مقراً للسفارات إلا في منتصف الثمانينيات الميلادية من القرن الماضي. وكان سبب ابقاء جدة عاصمة للدبلوماسية السعودية، وبها مقر وزارة الخارجية الأساس، هو الخوف من تعرض الدبلوماسيين للقتل او المضايقة، وقد هاجم الإخوان ـ بعيد السيطرة على الحجاز ـ العديد من القنصليات وتعرض أكثر من قنصل الى الأذى ومحاولة القتل (قتل أحد أبناء الملك وهو مشاري بن عبد العزيز وهو في حالة سكر القنصل البريطاني في جدة

سيريل اوسمان).

كان الحجاز قبل توحيد المملكة يدار من خلال أجهزة وأنظمة سبقت مجيء الحكم السعودي، فقد كان هناك دستور ومجالس بلدية وجيش نظامي وصحافة وتعليم وإعلام، وهي أمور يجهلها سكان مناطق المملكة الأخرى في الشرق والشمال والوسط والجنوب. وكان اقليم الحجاز يقيم علاقات عريقة مع الخارج بفعل التجارة بعيدة المدى إضافة الى الحج، وهي روابط لم تعرفها سلطة الملك عبد العزيز. لهذا - يقول غسان سلامه في كتابه: السياسة الخارجية السعودية - أن عملية دمج الحجاز كانت شاقة (حيث كان ينبغي تجنب اثارة سكان الحجاز المدنيين الذين يغلب عليهم طابع التجارة والتحضر والذين لا يتوانون عن إظهار تفوقهم على المقاتلين النجديين البدو). اما نجد وملحقاتها فقد كانت تدار بصورة بدائية للغاية، يوضحها فؤاد حمزة في كتابه (البلاد السعودية) فيشير الى ان المملكة السعودية كانت تدار في عام ١٩٣٦ عبر: (الشعبة السياسية وكانت تتولى ادارة الشؤون الخارجية للبلاد، وكانت وزارة الخارجية في جدة ملحقة لها في الواقع - شعبة البرقيات - شعبة البادية وداخلية نجد - المحاسبات والأعطيات - الوفود والضيافة - الديوان الملكي ويختص بالشؤون الداخلية - الخاصة الملكية - أهل الجهاد - الخزينة الخاصة - المخازن الخاصة - رئاسة الحاشية - رئاسة الخيل - رئاسة الجيش (الإبل) - السيارات - المقرئ والمؤذن).

عبر هذا النوع الهلامي من التنظيم كانت أمور نجد تدار، رغم وجود تنظيم أفضل في الحجاز للإدارة حيث كانت النيابة العامة بمثابة حكومة محلية، وكان سكان الحجاز قد عرفوا مضمون الإنتخابات ومارسوها بشكل مبتسر وهو أمر لم يتح في أي من أقاليم المملكة الأخرى. وتحسباً وخشية من الحساسيات، وبعد ان سقطت مكة طلب الملك عبد العزيز من أعيان الحجاز أن يحضروا اجتماعاً أعده وألقى فيه خطاباً اعترف فيه بخصوصيتهم الجغرافية وربما الثقافية، وأتاح لهم فرصة الإشراف وتولي مسؤولي ادارة بلدهم. قال الملك (إن دياراً كدياركم تحتاج الى اهتمام زائد فأنتم أعلم ببلدكم من البعيدين عنكم، وما أرى لكم أحسن من أن تلقى مسؤوليات الأعمال على عواتقكم، وأريد منكم ان تعينوا وقتاً يجتمع فيه نخبة العلماء ونخبة الأعيان ونخبة التجار... ثم هؤلاء الأشخاص يستلمون زمام الأمور فيعينون لأنفسهم اوقاتاً معينة يجتمعون فيها ويقررون ما فيه المصلحة للبلد - الحجاز). وبهذا ولد ما عرف باسم (المجلس الأهلي) لإدارة أوضاع الحجاز الداخلية وذلك عام ١٩٢٤م.

وفي العام التالي شكل مجلس برئاسة محمد المرزوقي حدد الملك مهماته في قضايا البلدية والقضاء والأمن والتعليم وترقية شؤون التجارة والبرق والبريد. ويبدو أن هذين المجلسين لم يؤديا مهمة حقيقية وذات قيمة. وفي عام ١٩٢٦ تشكل مجلس باسم (مجلس الشورى) خاص بالمملكة الحجازية وحدها برئاسة الأمير فيصل، نائب الملك على الحجاز، وبعضوية ١٢ شخصاً، بينهم اربعة معاونين لفيصل وثمانية اختارهم الملك بنفسه، وكان عمر هذا المجلس قصيراً كالمجالس السابقة، حيث اصدر الملك عبد العزيز في محرم ١٣٤٦هـ، الموافق ١٩٢٧م مرسوماً يتضمن ١٥ مادة تتعلق بنظام مجلس الشورى في الحجاز، جاء فيها ان المجلس يتألف من ثمانية اعضاء تختار الحكومة اربعة منهم بعد استشارة اهل الخبرة، وتختار الحكومة اربعة آخرين دون استشارة بل بمعرفتها، على ان يكون اثنان منهم من اهل نجد!!

وحددت المواد مدة العضوية في سنتين وأن يكون فيصل رئيساً للمجلس، أما مهام المجلس فهي البلدية والرخص ونزع الملكيات واستخدام الموظفين الأجانب اضافة الى سن القوانين والأنظمة التي تتطلبها الدولة الحجازية. وقد قام المجلس بالمهمة الأخيرة خير قيام واصبحت تلك القوانين ملزمة لكل اقاليم المملكة بعد توحيدها في سبتمبر ١٩٣٢.

استمرت المجالس قائمة وتشكل كل سنتين ويحدد الملك اعضاءها، كما يحدد انظمتها التي كانت عرضة للتغير الدائم. ويهمنا هنا هو الفات النظر الى ان تلك المجالس كانت خاصة بالحجاز دون غيره. لأن الإقليم سبق غيره من ناحية التعليم والتطور، ولأنه يعتبر دولة كاملة متقدمة على نجد وملحقاتها في كل الأمور تقريباً.

انتهت مهمة المجالس الشوروية في الحجاز حين حولت المهام التي كانت تقوم بها الى مجلس الوكلاء الذي كان يتشكل من اربعة اشخاص فقط، ثم الى مجلس الوزراء الذي تأسس في الشهور الأخيرة من حياة الملك عبد العزيز في عام ١٩٥٣م، وكانت آخر مهمة لمجلس الشورى الحجازي قد ظهرت في عام ١٩٦٤م حين اصدر رئيس المجلس بياناً يؤيد فيه فيصل ضد سعود ويبايعه بالملك. في حين ان أعضاء المجلس قد ماتوا بعد أن الحق اكثرهم بالعمل في وزارات اخرى. لقد كان المجلس ميتاً قبل موت الملك عبد العزيز عام ١٩٥٣ بزمن طويل، رغم ان اعلان وفاة مجلس الشورى الحجازي لم تعلن رسمياً حتى الآن!

بالطبع لم تقابل ريادة الحجازيين بارتياح، مع أنهم كانوا أكثر مطواعية وقدرة في التعامل مع أمور الدولة، في حين ان النجديين كانوا يمثلون حتى ذلك الحين صلابة وخشونة الصحراء والمذهب الوهابي الذي بعث بين جنباتها، وقد يجوز لنا القول بأن نجد كانت تمثل (الثورة) وهو مصطلح أطلقه جلال كشك في كتابه: السعوديون والحل الإسلامي على حركة الإخوان النجدية، ولم يكن لدى النجديين بشكل عام القابلية في ذلك الوقت لتقمص دور الدولة القطرية بعد أن استكملت المملكة حدودها المتعارف عليها. كانت خبرتهم منحصرة في الحرب والقتال، وكان مفهوم الدولة القطرية أبعد ما يكون عن أذهان طليعة النجديين من رجال الدين وقيادات العسكر. ولذا كان من البديهي أن يغلب آل سعود (بناء الدولة) على الإستمرار في (الثورة) وأن يميلوا الى رجال الحجاز باعتبارهم الأقدر على الإيفاء بمتطلبات الدولة، فقد كانوا أكثر إدراكاً للمعطيات السياسية والإقليمية والدولية، ولأن تربيتهم حضرية، فضلاً عن حصولهم على تأهيل علمي، بحيث ساعدهم كل ذلك على تبوء مقعد الإدارة لفترة وجيزة. اما المجتمع النجدي فلم يبدأ التخلي عن مفهوم الثورة وتصدير المذهب الوهابي بالقوة الى المناطق والدول المجاورة - والى حين فقط - إلا بعد نكسة الإخوان عام ١٩٣٠، فقد كانوا يشكلون العمود الفقري للجيش النجدي، واصطدموا مع الملك السعودي لأسباب عديدة من أهمها انهم ارادوا مواصلة الجهاد (الثورة) والسيطرة على العراق والكويت والإمارات الساحلية اضافة الى الأردن، وهو امر كان مستحيلاً لأن تلك الدول والإمارات كانت خاضعة للإشراف البريطاني المباشر.

وحتى نهاية الخمسينيات الميلادية، كانت مشاركة الحجازيين في جهاز الإدارة الحكومي أمراً لا غنى عنه، ولم يكن في نجد سوى القليل من الكفاءات العلمية. ومع زيادة المداخيل النفطية،

واستئثار إقليم الوسط بالخدمات.. تسارع نمو الطبقة الوسطى فيه، فظهرت بعض الكفاءات العلمية التي كانت بالبلاد بحاجة مساسة اليها، وبدأ النجديون يشغلون مقاعد الحجازيين بتشجيع النظام السياسي.. ولم يحن اول الستينيات بالطلوع إلا وتنظيم (نجد الفتاة) يشق صفوفه في التنظيم الإداري الحكومي، ويعقد تحالفاته في الوسط السياسي للعائلة المالكة مطالباً بالإصلاح ومستغلا لظروف الخلاف بين الملك سعود وفيصل. واستطاع احد اهم اقطاب التنظيم، وهو عبد الله الطريقي وزير النفط، اقناع الأمير طلال بتبني موضوع الإصلاح السياسي.

وينبغي الإشارة هنا الى ان الحجازيين مالوا الى الملك فيصل في صراعه مع أخيه الملك سعود الذي اعتبر ممثلاً لتقاليد قبلية رغم ان علماء الدعوة السلفية اتهموه بالفسق لخروجه عليها وعلى قيمها، في حين ان الملك فيصل وبسبب طول بقائه حاكماً للحجاز منذ احتلاله، افاد واستفاد من اقليم الحجاز، وخلق بين اهله قاعدة ولاء شخصي له، وقد كانت تجربة فيصل في إدارة الإقليم الحجازي غنية مثيرة، ولازال أبناء فيصل يتمتعون باحترام بين الحجازيين الذين هم أقل ميلاً الى فهد وعصبة السديريين السبعة.

مظاهر التباين والإختلاف

كما قلنا، أنه وحتى أواخر الخمسينات الميلادية كانت سيطرة الحجازيين على الجهاز الإداري للمملكة شبه مطلقة لاعتبارات أشرنا اليها.

في مجال التعليم: كان الحجاز موئل طلاب الدراسة والعلم الشرعي والأهلي الحديث، حتى من بين امراء العائلة المالكة (درس الملك فهد في المعهد العلمي بمكة). فيوم لم تكن في البلاد مدارس ومعاهد، كانت مدارس الفلاح تخرج طلاب العلم، وكان الحجازيون يبتعثون الى مصر وغيرها لإكمال دراساتهم العليا.. لهذا كانت لهم السلطة على التعليم وإن كانت تلك السلطة محددة بسلطات المذهب الرسمي، خاصة فيما يتعلق بالمناهج، وهو ما سبب مشاكل للحجازيين فيما بعد لأن سلطات المذهب الرسمي رفضت تدريس الجغرافيا والرسم وغير ذلك.

ومن جهة ثانية كان التعليم الأهلي غير الرسمي شائعاً في الحجاز، سواء كان التعليم دينياً أم نظامياً، وكانت المدارس الحنفية والشافعية والمالكية وغيرها كثيرة وتسيرها أموال الأوقاف، وكانت هناك مكتبات شهيرة لم يبق إلا القليل منها بعد أن تمّ العبث بمحتوياتها وحرق بعض كتبها وبيعت الكتب الأخرى أو صودرت. وكان في الحجاز من الشعراء والأدباء ورجال الدين كثيرون، وهناك عشرات من الكتب المطبوعة في المملكة عن شخصيات الحجاز ورجاله.

لكن المدارس الدينية في الحجاز جرى اغلاقها الواحدة تلو الأخرى لأسباب مذهبية، وأشرف رجال المذهب الرسمي على ما تبقى من مدارس، وفرضوا مناهج تتواءم مع الفكر الذي يريدون نشره. وكانت تلك المدارس والمعاهد النواة التي تأسس على أنقاضها ما يعرف اليوم باسم (الجامعة الإسلامية) في المدينة المنورة، والتي كان اول رئيس لها الشيخ عبد العزيز بن باز مفتي المملكة السابق.

لم تشكل اول جامعة في الحجاز وإنما في الرياض، وذلك في عام ١٩٥٨، في حين تأخر فتح جامعة في الحجاز، حتى قام الأهالي أنفسهم ـ وخلافاً لرغبة الحكومة ـ بتأسيس جامعة اهلية في جدة سنة ١٩٦٧، مما أدى الى توقيف بعض النخب الحجازية وبينهم أمين مدني والد وزير الحج الحالي. وفي عام ١٩٧١ ضمت الحكومة الجامعة الأهلية جامعة الملك عبد العزيز اليها وصارت جامعة حكومية. وفي المنطقة الشرقية اسست كلية البترول والمعادن ثم تحولت في عام ١٩٧٤ الى جامعة البترول والمعادن، ثم تغير الاسم الى جامعة الملك فهد، فكانت اول جامعة في المنطقة الشرقية.


الوهابية سكين تقسيمية حادة

الإعلام والصحافة: منذ مطلع القرن العشرين عرف الحجازيون الصحافة، فكانت تصدر في الحجاز العديد من الصحف وبلغات مختلفة. في حين أن نجد وملحقاتها الشرقية ـ الأحساء والقطيف ـ لم تكن تعرف هذا اللون من العمل إلا بعد نصف قرن وبالتحديد في عام ١٩٥٣ حين تأسس في الرياض مجلة اليمامة وهي مجلة شهرية اصبحت أسبوعية، أسسها علامة الجزيرة المرحوم الشيخ حمد الجاسر.

قبل سقوط مكة، كانت حكومة الحجاز تشرف على مطابع القبلة وتصدر منها صحيفة اسبوعية تسمى (القبلة) ولما احتلت مكة صادر الملك عبد العزيز المطابع وأسس صحيفة أسبوعية على انقاض القبلة سماها (أم القرى) عهد بالإشراف عليها الى مستشاره السوري يوسف ياسين، ولا تزال (أم القرى) الصحيفة الرسمية للدولة. اما جدة التي حوصر فيها الملك الشريف علي بن الحسين قرابة عام ونصف، فقد كانت تصدر صحيفة تحت الحصار تسمى (بريد الحجاز).

لقد كان الحجاز رائداً في الصحافة والإعلام، فمن مكة صدرت اول صحيفة يومية سنة ١٩٥٣، وبث منها أول برنامج إذاعي سنة ١٩٤٩م، في حين لم تكن هناك إذاعة في الإقليم الأوسط حتى عام ١٩٦٤، وحين اسست كانت قائمة على إعادة بث ما تذيعه إذاعة مكة ثم إذاعة جدة.

وفي الوقت الحالي يمكن للمتابع بسهولة التفريق بين نمطين من الصحافة والعمل الصحافي، واحد يختص بالحجازيين والثاني يختص بالنجديين ولكل شخصيته ولغته وكتابه وقراؤه، وإن كان نظام المطبوعات الذي فصلته العائلة المالكة على مقاس مصالحها، لا يعطي مجالا ذا قيمة للتنوع والتعدد في الرأي.

صحيفة الحجازيين المفضلة فيما يبدو عكاظ التي يعتبرونها (خديوية) لقربها الكبير من وزارة الداخلية والعائلة المالكة، ثم تأتي صحيفة المدينة التي تعتبر مشاكسة، وتحاول جريدة الوطن الجديدة التي تصدر من الجنوب ان تسحب اليها قراء الجريدتين فيما توقفت صحيفة البلاد لمصاعب مالية، وانطفأ بريق مجلة

الحجازيين الأولى سابقا وهي (إقرأ).. وهناك صحف ومطبوعات حجازية اخرى أغلب الكتاب فيها هم من الحجازيين. أما صحافة نجد المفضلة فهي الرياض أولاً والجزيرة ثانياً والمجلة الإسبوعية التي كانت الى وقت قريب تستقطب خيرة الأقلام فبهتت هي مجلة (اليمامة) ولا يشارك الحجازيون وغيرهم في هذه المطبوعات إلا بشكل محدود جداً، فيما بدأ تمدد النجديين الى الصحافة الحجازية بشكل واسع خلال السنوات الأخيرة.

على الصعيد المذهبي: جرى تجاهل الحجازيين ـ وفي الواقع غير السلفيين في كل أنحاء المملكة ـ وبشكل شبه كلي منذ بداية تأسيس الدولة، فلا يوجد اليوم اسم ديني حجازي على المستوى الرسمي الديني للمملكة، بل ان المؤسستين السياسية والدينية لا تشعران بارتياح لبروز اي شخصية دينية حجازية ـ أو بالأصح غير سلفية رسمية ـ وذلك لتداخل المسألة الطائفية بالموضوع السياسي، ولا أدل على ذلك الإثارات التي صاحبت مفتي الحجاز وزعيم مكة الدكتور السيد محمد علوي المالكي، والصراع شبه المكشوف مع أتباعه. وقد كان الصراع في مظهره طائفياً، بحجة إحياء المولد النبوي الشريف، وهو أمرٌ يعتبره أتباع المدرسة الوهابية كفراً وشركاً، فتمت مضايقة المالكي وأتباعه وجرى توقيف بعضهم. اما الشيخ المالكي نفسه فتعرض لهجوم حاد، ومنع من التدريس في الحرم المكي، وطبعت كتب متعددة داخل المملكة ووزعت تهاجمه لشخصه وتطعن في معتقده (الصوفي!) وتصمه بالمروق عن الدين. منذ ذلك الحين أواخر الثمانينيات الميلادية بدأت كتب الدكتور محمد عبده يماني بالظهور والتي تمحورت حول الولاء للرسول ولآل البيت وصحابته الكرام، واعتبرت تلك الكتابة رداً غير مباشر على الكتب التي صدرت ضد الحجازيين وزعيمهم، وبينها كتاب سفر الحوالي الذي كفر فيه أهل الحجاز بدعاوى الشرك والتصوف!

وللحق، فإن تياراً دينياً مسيساً في الحجاز بالمعنى المتعارف عليه في مناطق المملكة لم يوجد بعد. وبشكل عام فإن التوجهات الدينية والسياسية التي تصدر من الحجاز يغلب عليها طابع الإعتدال، ويميل الحجازيون الى المؤسسة الدينية في مصر والى رموز دينية مصرية وسورية وغيرها، حيث يرون في هذه المؤسسات والشخصيات أنها أقرب الى تمثيلها دينياً من المؤسسة الدينية الرسمية الوهابية. وفي المجال السياسي تجد أن حركات او دعوات الإصلاح القائمة على اسس دينية في الحجاز أكثر اعتدالاً من مثيلتها في نجد، ومثال ذلك العريضة التي غلب عليها الطابع النخبوي الحجازي في عام ١٩٩١، في حين ـ بالمقارنة ـ تجد عرائض النجديين الدينيين حادة عنيفة جذرية إقصائية، ومثال ذلك مذكرة النصيحة.

بيد أن الهدوء الذي شهده الحجازيون طيلة العقود الماضية، والذي يرجع في جزء كبير منه الى القمع المركز على الهوية وعلى العقاب الإقتصادي والقمع الجسدي، بدأ بالتغير منذ التسعينيات حين ظهر ان دعوات الإصلاح السياسي لم تثمر إلا مزيداً من التشدد الوهابي، ومزيداً من الصلاحيات من العائلة المالكة لحليفها الديني الذي حول البلاد الى مزرعة للتطرف والعنف. ولهذا بدأ عدد من شخصيات الحجاز منذ نحو عقد ونصف باتجاه حل راديكالي هو الإنفكاك عن الدولة السعودية والإنسلاخ عنها، في محاولة لاستجماع الذات المنكسرة والمتشظية، وفي محاولة لوقف التمييز المناطقي والديني والذي تعزز في عهد الملك فهد بشكل فاق كل التصورات. يبدو أن النخبة الحجازية تميل اليوم الى البحث عن الدولة (الحجازية) الضائعة انقاذاً للذات وللهوية.. فالتجربة التاريخية مع نظام الحكم ـ كما يقول بعضهم ـ لم تغير من مسلكه، وأن الدولة منذ تأسيسها تسير باتجاه الخطأ الذي لا يمكن إصلاحه، وبالتالي فالحلول الوحيدة المتاحة اليوم هو إنهاء الهيمنة النجدية السياسية والدينية الى الأبد.

في الجيش والقوات المسلحة: أشرنا الى وجود قوات نظامية حجازية قبل سقوط الدولة الحجازية، وكان لدى الجيش الحجازي من الأسلحة ما لم يكن موجوداً لدى القوات النجدية، من قبيل الطائرات التي لم تمنع حكم الأشراف من السقوط. فجيش الحضر ـ غير العقائدي ـ لم يكن ليستطيع الصمود أمام ضغط الجيش العقائدي القبلي الإخواني النجدي.

لقد تأسس الجيش السعودي النظامي على بقايا جيش الحجاز، حيث اصبح بعض ضباط الجيش الحجازي قيادات في الجيش السعودي الذي لم يكتسب أي أهمية إلا بعد فناء الجيش الإخواني في بداية عام ١٩٣٠. غير أن آل سعود لم يكونوا ليضعوا ثقتهم كاملة ي الجيش النظامي، فأسسوا على بقايا تنظيم الإخوان فرقاً قبلية تدين بالولاء للنظام، هي في الواقع قوى موازية للجيش النظامي الذي اسسه الحضر، والذي تولى فوزي القاوقجي تدريبه وأصبح أول رئيس لأركانه قبل ان يطرده السعوديون بسبب تدخلاته الداعمة لانتفاضة فلسطين الكبرى عام ١٩٣٦م.

خلاصة الجيش الإخواني النجدي هو ما يعرف اليوم باسم الحرس الوطني، والذي تشكل القوى القبلية عموده الفقري، وهذا الحرس يمثل أحد الوجوه نجد دون الحجاز، اذ لا ينخرط الحجازيون الحضر في الحرس أساساً، وإن ما يقال من خلاف بين الحرس الوطني والجيش النظامي، (كان) يمثل في أحد وجوهه خلافاً بين نجد والحجاز، اضافة الى كونه خلافاً بين أجنحة الحكم.

بيد أنه جرى خلال العقود الثلاثة الأخيرة (تنجيد) الجيش، ولم يعد الحجازيون اليوم يمثلون فيه أية سلطة تذكر، فبعد أن كانت قيادة الجيش حجازية مع قاعدة حضرية، أصبح اليوم قادته كلهم تقريباً نجديون، فيما أصبحت القاعدة فيه قبلية جنوبية في أكثرها. كان اول رئيس أركان حجازي هو الشريف محسن الحارثي، ثم توالى بعده ستة رؤساء أركان نجديون، ويبدو أن وراء ذلك قراراً سياسياً، خاصة بعد الأحداث المريرة التي فجرها الخلاف النجدي الحجازي في الجيش أواخر الستينات والذي أدى الى اعتقال رئيس القوات الجوية الحجازي هاشم الهاشم.

وفيما مضى كان من المعتاد ان يكون قائد قوات الأمن العام حجازياً، وكان الحجازيون ممثلين في قيادة الأركان وقيادة الفروع. ولكن الإنعطافة الأكثر خطورة جاءت في عام ١٩٨٠، اي بعد أحداث الحرم المكي الشريف واحتلال جهيمان له، حيث أطاح الملك فهد بالقادة العسكريين الحجازيين مثل الفريق اسعد الزهير، قائد القوات الجوية، والذي أقيل وأحيل الى التقاعد، وأنهيت خدمة الفريق علي ماجد القباني، قائد القوات البرية، وأحيل هو الآخر على التقاعد، كما أقيل الفريق فايز العوفي مدير الأمن العام وأحيل أيضاً على التقاعد.

في الوقت الحالي يمسك النجديون بكامل المؤسسة السياسية والدينية والعسكرية والأمنية، ولا يوجد تمثيل يذكر للحجازيين، في حين احتل بعض الجنوبيين مواقع الأدوات كجنود صغار

يأتمرون بإمرة السيد النجدي.

صربيا وكرواتيا والبوسنة والهرسك!

حين روجت الأجهزة الإعلامية السعودية بعيد الغزو العراقي للكويت قصة المؤامرة التي قيل أن صدام حسين يسعى اليها بالإتفاق مع الأردن واليمن لتقسيم المملكة، بحيث تقوم دولة الحجاز في الغرب تضم اليها الأردن، ودولة هجر في الشرق، ودولة ثالثة في الجنوب.. حينها قيل أن ذلك كان مجرد هاجس ينتاب الأمراء السعوديين، لأن موضوع التقسيم هو أهم هاجس يشغل بالهم تاريخيا، ولم يتخلصوا منه حتى اليوم.

وقيل ان ترويج ذلك لم يكن سوى ذريعة لتبرير استدعاء القوات الأميركية للدفاع عن المملكة ونظام الحكم فيها، خاصة بين القاعدة النجدية. علق على ذلك الموضوع السفير الأميركي الأسبق لدى المملكة جيمس ايكنز، وهو بالمناسبة صديق للسعوديين، بأن المسؤولين في المملكة يبالغون في تصوير حجم مؤامرة التقسيم واعتبرها خيالية، وتحدث بصورة مزعجة عن مواضيع أخرى الأمر الذي دفع بمجلة اليمامة الى مهاجمته تحت عنوان: حتى أنت يا إيكنز؟!

وفي الحقيقة فإن موضوع تقسيم المملكة والحديث حوله بات من الأمور التي تطرح بصورة علنية داخل المملكة وخارجها قبل الغزو العراقي للكويت وبالطبع قبل أحداث سبتمبر. هناك من يربط مواضيع الإنفصال بجهات أجنبية. وهناك من يتحدث فعلاً عن سايكس بيكو جديدة هدفها تمزيق الوطن العربي والإسلامي الى دويلات هزيلة أكثر وأكثر. يأتي هذا في وقت يبدو فيه الإنفصال لأسباب عرقية أو دينية كداء للعصر، خاصة بعد سقوط الإتحاد السوفياتي، ولا يبدو أن بلداً من البلدان سيسلم بالكامل منه ومن مخاطره حتى الدول الكبرى المتهمة نفسها بتقسيم غيرها.

بيد أن المملكة لها وضعها الخاص، جرياً على الخصوصية السعودية!، ذلك ان موضوع الإنفصال كان من المواضيع التي برزت منذ اليوم الأول لتشكيل المملكة الحديثة، ولكنه لم يكن يتداول بصورته العلنية في مرحلة عنفوان وقوة النظام السعودي المنتصر، بل جاء الحديث عن الموضوع بصورته العلنية في وقت متأخر، بعد أن ثبت فشل الدولة في صناعة هوية وطنية وفي صهر المواطنين على أساس المواطنة.. وبعد أن تضخمت المشاكل الداخلية الى حد ينذر بتدمير الدولة السعودية الثالثة. يمكن القول بثقة ان الغرب ـ والولايات المتحدة بشكل خاص ـ لا يريان من مصلحتهما في الوقت الحالي تفكيك الدولة السعودية التي لا يزيد عمرها عن عمر الإتحاد السوفياتي كثيراً.

هناك مفارقة تجلب الإهتمام، وهي أن اتفاقية سايكس بيكو بقدر ما مزقت البلدان العربية، فإنها أفسحت المجال لقيام مملكة سعودية تمتد من البحر الى البحر.. ولولا سايكس بيكو لم تلقَ مملكة الأشراف الهاشمية حتفها في الحجاز وهي رائدة الدعوة لقيام وحدة عربية، ولولا استثمار الملك عبد العزيز الصراع العثماني مع القوى الغربية الطامعة وارتباط مشروعه السياسي بالمشروع الغربي، ما تيسر له احتلال الأحساء والقطيف.. ولما سقطت حائل وافنيت زعامتها الرشيدية، بل ولما سمح للملك عبد العزيز بإنهاء دولة الأدارسة في الجنوب.

يجب ان نعترف بأن موضوع الإنفصال والتقسيم يتم التعبير عنه بقوة هذه الأيام، ولذا لا بدّ من تحذير العائلة المالكة والمجتمع السعودي بأسره الى نتائج السياسات الماضية وعقدة الوهابية التي تكاد تأتي على الدولة من قواعدها. هناك من يتحدث بشكل صريح في المجالس بأن لا حل لمعضلة النظام السياسي السعودي إلا بالإستئصال والإنفصال. هناك من يقول بضرورة قيام دولة الحجاز ودولة هجر ودولة نجد ودولة عسير، بعد ان عجز المواطنون على العيش والتعايش معاً واحترام بعضهم البعض، وبعد أن عمدت سلطة آل سعود الى المزيد من تفتيت المجتمع ونسف ما تبقى من جسور ود بين المواطنين.

قد لا يتحقق قيام هذه الدول قريباً، لكن العوامل المغذية والدافعة لها والأفكار التي تقف وراءها لا تموت بسهولة. لقد كان الحديث عن تمزق الإتحاد السوفياتي ضرباً من الجنون، وكان الحديث عن وحدة يوغسلافيا وتيتو على قيد الحياة مسألة خيالية، وكانت تدخل ضمن (اللعبة الإعلامية الإمبريالية)!

وجاء اليوم الذي تهلل فيه الحكومة السعودية لتمزق دول المعسكر الاشتراكي دون أن تلتفت الى العبرة من ذلك. نسي الحكام السعوديون ان دولتهم الحديثة قائمة على كيانات متباينة في كل شيء تقريباً، ولا يوجد بينها رابط سوى العصا الغليظة، التي لم تستطع لحد الآن أن تصهرها بل اجج استخدام العصا بشكل مفرط التمايز بينها وولد حاجات ماسة الى التميّز والتركيز على الخصوصيات المحلية. نسي الأمراء السعوديون أن هناك من يتحدث اليوم فعلاً وبصوت مسموع بأن صربيا السعودية هي نجد، وأن كرواتيا السعودية هي الحجاز، وأن البوسنة والهرسك السعوديتان هما الأحساء والقطيف.

هناك يأس من إصلاح النظام السياسي السعودي القائم، وحقد ضد سياسة التمييز الطائفي والمناطقي والقبلي والتي تشير الى أن المسؤولين وكأنهم يريدون فعلاً تمزيق المجتمع كيما يحتفظوا بوحدة السلطة. اما الشعب السعودي وإن بدا للوهلة الأولى وكأنه شديد الحساسية ضد التقسيم، فإن بذوره قد ترعرعت كثيراً واستطالت، وقد لا يطول المقام فنرى نتاج السياسة الخرقاء. فكل شيء يستثمر اليوم لتأكيد الهوية المحلية، لدرجة أن مثقفاً حجازياً بارزاً اعتبر اقصاء الحجازيين من المراكز العليا في الجيش حسنة ستفيد في تعزيز شعور الحجازيين بالتميز والإلتصاق بهويتهم الخاصة، كما حدث في مناطق أخرى. والحجازيون ـ كنخبة ـ يتحدثون اليوم بكل صراحة، عن النعيم الإقتصادي الذي سيجنونه إذا ما تخلصوا من أعباء الوهابية وآل سعود واستقلوا بالقرار في الحجاز، بل أن بعضهم يتحدث عن وجود النفط فضلاً عن المعادن الأخرى التي ستكون من أهم موارد الدولة القادمة، فضلاً عن الحديث عن حدود الدولة ومساحتها وعلاقتها بدول الجوار، ومدة البناء الداخلي لمؤسساتها.

إن تصاعد ميول المناطق للإنفصال لم يعد سراً، ولا يتداول بخجل، ولا ينقص من يدعو لذلك المبررات فهي ـ أي المناطق ـ محرومة مهمّشة وليست شريكة في مغنم، ولا تلقَ الإحترام القائم على العدل ولم تواجه إلا بطمس الهوية ومنع التعبير عنها. فهل اصبحت الدعوة الى التقسيم مشروعة للرد على ممارسات الوهابية وآل سعود؟ وهل هذا هو الرد على سياسة (تنجيد) المملكة ثقافة وسياسة ومذهباً وعسكراً واقتصاداً؟ وهل الدعوة الإنفصالية تعبير عن فشل الإصلاح السياسي، ام هي صدى لدعوات غربية او اقتناص لفرصها؟

بـالأمس كـان هـنــاك مجرد مشـاعـر يـائسـة محدودة تحلـم بالإنفصال، وعودة كل منطقة الى وضعها السابق قبل الإحتلال السعودي، أما اليوم فهناك مشاعر وعمل لتحقيق ذلك الحلم، نراه ونحسّ به على الأرض. إن بقاء الدولة مرهون بتفاهم الأطراف التي تشكل بنيانها، وبوجود مصلحة استراتيجية جامعة تحميها وتدفع بأطرافها الى الحرص على بقائها. ولذا فإن البعض يطرح اليوم الرأي القائل بأن من العبث العمل على ترقيع وحدة تحكمها أقلية نجدية، وتنتفع بها أقلية، وتفرض فيها أفكار وسياسات أقلية.. وهنا حتى لو تشبثت تلك الأقلية المنتفعة بالوحدة فإن أحداً لا يمكن أن يقبل بها إلا قسراً.

لـقـد دفـع الشعب ثمنـاً بـاهظـاً من دمـاء أبـنـائـه كرهـا وقسراً (المنتصرون والضحايا) ليقوم للسعوديين ملك عظيم، وقد رافق تحقيق ما تصبو اليه العائلة المالكة قيام وحدة تميزت بالقسر والجبر.. فهل يراد للشعب أن يدفع المزيد من الدماء حتى تعود الدول الـقـديمة الى وضـعـهـا السـابـق؟ إن الحكم السعودي الـقـائـم بصورته التسلطية الحالية لا بد أن يؤول الى زوال أو الى إصلاح جذري.. ولـكـن الأمـراء لم يـفـعلوا أكثر من طمس الـهـويـات وعدم السمـاح لـهـا بـالـتعبير عن نفسهـا علنـا، وأبـقـوا كل سيـاسـاتـهـم التقسيمية والطائفية والحادّة قائمة مستمرة الى هذا اليوم. العائلة المالكة تدرك حراجة الوضع، ومشكلتها ان إدراكها لم يرتب عليها في يـوم مـن الأيـام أيـة مسـؤوليـات تجاه الحفـاظ عـلـى الـوحـدة الوطنية.. فلا تغيير في السياسات ولا في الأهداف. انها تعتقد بأن كل شيء ملكها وسيبقى في يدها وفي يد حلفـائـهـا الوهـابيين والنجديين، في حين ان هذا الملك السعودي بدأ بـالهزال والتآكل من الداخل ومن القواعد.

عوامل الوحدة ومصادر الإنشقاق

كانت القوة أهم عـامل للوحدة، ومن الصحيح القول ان الوحدة لم تكن مطلوبة بذاتها، ولم تكن واردة في ذهن الحكام السعودي المؤسس، بل كان همه الأول توسيع رقعة الأرض التي يحكمها، وكـانت الـقـوة ضروريـة لإخضـاع السـكـان لـلحكم الجديد. وحتـى الـتـوسـع في اسـتـخـدامـهـا تجد مـن يبرره، بـأن تـأسيس الـدول والكيانات الكبرى في التاريخ يحتاج الى عمليات جراحية قاسية، كمـا فـعـل بسمـارك حين وحد ألمـانـيـا، وكـمـا فـعـل الـقـيـاصـرة والبلاشفة حين اسسوا الإمبراطورية الروسية، وكما فعل البيض حين أفنوا الجنس الأحمر وخاضوا حروباً مع أنفسهم لتظهر على الخريطة دولة عملاقة هي الولايات المتحدة الأميركية.. الخ.

ورغم أن هذا الكلام غير مقنع كثيراً، لسبب بسيط هو أن القوة لاتزال الى اليوم شرطاً أساسياً لإبقاء الكيان السياسي السعودي حياً. إلا أنه يمكن القول بأن مرحلة التأسيس لها ظروفها الخاصة بها، وسنجد الكثير من عمليات القمع والذبح الجماعي التي لا تبرير لها أبداً، حتى من المنظار التوحيدي، لو افترضنا ان الملك عبد العزيز كان يسعى لتوحيد السكان ليس في جغرافيا واحدة، بل تحت ظل نظام سياسي واحد أيضاً.

لعب المال في مرحلة لاحقة دوراً اساسياً في توحيد المصالح أو تقريبها بين السكان، وحين جاء النفط تطور المستوى المعيشي، ووجد السكان أنفسهم يتحركون من مكان الى آخر للعمل والتجارة وغير ذلك، فازدادت بشكل محدود الرابطة الإجتماعية واصبح من السهل على الكثيرين الفكاك من أسر المدينة التي يقطنونها أو المنطقة التي يعيشون فيها أو القبيلة التي ينتمون اليها. وفي الوقت الحالي يشعر الكثيرون ان نعمة النفط هي التي تجعل مشاعر كثيرين ملتصقة بالوحدة الوطنية، ولكن تلك النعمة تحمل مصدر انشقاق للسبب ذاته، حيث أن النفط أكد الفواصل وزاد من التحاسد بين المناطق وبسبب عملية التنمية غير المتوازنة ظهرت أبشع السياسات التميزية، وصار منتجو الثروة النفطية يرددون بأنهم يعيشون على بحيرات النفط بينما خيراتها تذهب الى وسط المملكة حلفاء النظام وأدواته.

بـانتهاء مرحلة تـأسيس الدولة، كان يفترض ان يتقلص حجم القوة بعد توحيد الأرض، لتنحصر مهمتها في نطاق ضيق. وكان يفترض أن يتم تقريب النفوس وتوحيد المصالح، لكن مهمة القوة عند الحكم السعودي لم تختلف عما مضى، حيث لم يكتف بما حققته القوة في الماضي، بل اراد لها ان تحقق الإندماج الثقافي والمذهبي قسرياً، وجرى تغليب الولاء المذهبي على الولاء الوطني، وانتهج آل سعود سياسة تفضيل في المواطنة وبين أتباع منطقة او قـبـيـلـة او مـذهـب دون الآخـر، كـمـا وضـعـت الحواجـز المـنـاطـقـيـة والمذهبية امام توحد المصالح والنفوس.

لـقـد تصـور الحكم السعودي ان افضل طـريقـة واسرع وسيـلـة لبلـوغ وحدة السكـان هـو تحويـلـهـم جمـيـعـاً الى مذهـب الـوهـابـيـة المنتصر على شلالات الدم، فكان من الطبيعي ان تشيع مشاعر الإنفصال ليس بفعل الإختلاف المذهبي او المناطقي خاصة بل بسبب السياسات الحكومية القائمة عليهما، ذلك ان تفضيل مذهب معين ومنطقة نجد جر السلطات الى هدر حقوق مواطنين كثيرين والى حـرمـانـهـم وتجاهـلـهـم، فـتـولـدت الحسـاسـيـات بين المنـاطـق وتصاعدت في وقت كانت فيه المملكة في عزّ غناها وثرائها.

القوة لا تلغي المشاعر الانفصالية، والوهـابية لم ولن تكون أداة جاذبة للسكان غير السلفيين، وإن قسر الآخر عليها يزيد من حدة الإنتماء المذهبي والمناطقي. وبهذا نمت مشاعر الإنشقاق وتطورت الى أن اصبحت غالبية السكان خارج نجد تشعر وكأنها لا تستطيع العيش تحت الهيمنة الوهـابية النجدية، ولا تستطيع الإستمرار في قبول وحدة تجعلهم مواطنين دونيين أشبه بأدوات في يد السلطة المركزية.

واذا مـا سـقـط خـيـار الـقـوة، وهـو كـمـا نـلـحظ خـلال السنـوات الأخيرة يميل الى ذلك، وإذا ما توفرت الأجواء النفسية وتراجع دور النفط في توفير العيش الكريم رغم وفرة الإيرادات، واذا ما تحققت الظروف الدولية فإن وحدة المملكة ستكون في خبر كان. ومع ان الـوقت مـتـأخـر جداً لحل المشكل الإنـفـصـالي في المـمـلـكـة، فـإن الإصلاح قد يكون المعبر الوحيد اليه، شرط أن يكون سريعاً جذرياً تخفض فيه سلطات المركز النجدي السياسية والدينية والعسكرية، بحيث يعاد توزيع السلطة والثروة، وعلى أن يشاع جو ايجابي يقبل بالتعددية الفكرية ويمنع تغول الوهـابية واستفرادهـا بقرار البلاد الديني.

هذا هو الحل وهو حل صعب، وان كان غير مستحيل.

لـكـن خـيـار الـعـائـلـة المالكـة وحلـفـائـهـا الـوهـابـيين لازال على حاله.. الإستمرار الى النهاية، اي الى نهاية الدولة وتوفير شروط ومبررات تقسيمها.

ومع ان هذا يبدو في عرفهم مستحيلاً، لكنهم لن يصحوا إلا متأخرين، شأنهم شأن كل الديكتاتوريات التي سادت ثم بادت.

وراثة العرش السعودي

الصراعات الخفية

الوثيقة: FCO 8/1209/1/120050
بتاريخ: ٢١ نوفمبر ١٩٦٨
ـ مذكرة إدارة الابحاث:
الموضوع: وراثة العرش السعودي

أ ـ قبل قيام الحكم السعودي كانت وراثة القيادة القبلية تتم عادة على اساس الرابطة الابوية، بالرغم من أن القانون القاضي بكون الابن الأكبر الأكثر إستحقاقاً لا يتم تطبيقه بالضرورة. إن اختيار الوريث للعرش يقع عادة على المرشح المناسب والأكثر تأهيلاً، ويتطلب موافقة شعبية. وهناك سوابق على تعيين خليفة من قبل حاالكم أو شيخ قبلي ولكن في حالات كهذه فإن موافقة الشعب تعتبر تفويضية. ووفق هذا النظام فإن العزل ـ أي عزل الحاكم ـ محتمل.

ب ـ في بواكير الثلاثنيات، قام الملك عبد العزيز وبصورة حذرة بترتيب تدريجي من خلال السمعة الشعبية تعيين إبنه الأكبر الأميرسعود كولي عهد.

ت ـ في ١٩٤٩ أسفر تقييم الوضع عن أن ليس هناك سبب كفوء يمنع ولي العهد من خلافة أبيه بصورة سلمية. وعلى أية حال، فقد تم الافصاح عن الشك حيال قدرته على الحفاظ على موقعه في وراثة العرش وتعزيز ذلك الموقع بعد وصوله الى العرش. وهناك عدة أسباب صالحة لهذا الشك (أنظر الفقرات من ٨ ـ ١٨).

ث ـ وهناك استنتاج مماثل تم التوصل اليه في عام ١٩٥٢ وفي مطلع ١٩٥٣. فالشكوك حيال قدرة ولي العهد للحفاظ وتعزيز موقعه بعد وفاة والده كانت أعظم حينئذ. وقد اعتلى الملك سعود العرش في نوفمبر ١٩٥٣ (الفقرات من ١٩ ـ ٢٤).

ج ـ إن تاريخ العائلة السعودية المالكة خلال الاثني عشر سنة القادمة هو الى حد كبير تاريخ الصراع من أجل السيطرة الكاملة بين قوى الشمولية المنفلتة من عقالها تحت سلطة الملك سعود، والذي كان من الواضح غير مناسب للحكم، وقوى الاعتدال تحت سلطة الملك فيصل، والذي برز بصورة تدريجية باعتباره القائد الوحيد القادر على الحكم بصورة رشيدة ومسؤولة. فهناك أزمات وقعت في ١٩٥٨، ١٩٦٠، ١٩٦٢ و١٩٦٣، وفي مارس ١٩٦٤، تسلم الأمير فيصل كافة السلطات والامتيازات التي كانت في السابق خاصة بالشخصية السيادية في البلاد (أي الملك)، تاركاً الملك سعود محتفظاً بمجرد الاسم. وهذا الاجراء قد تم اتخاذه بدعم كامل من العلماء والعائلة المالكة. وقد تم عزل الملك سعود بصورة رسمية في نوفمبر ١٩٦٤ وتولى الملك فيصل العرش،

حاول ابن سعود شرعنة سيطرته الكاملة على البلاد وشجّع الكثير من القوى الاجتماعية والدينية على رفع عرائض له عام ١٩٣٢ لانجاح خطته

بدعم كامل من العلماء والعائلة المالكة. إن تعيين الأمير خالد في موقع ولي عهد قد بدأ يثير التنبؤات حيال مستقبل الملكية السعودية (الفقرات من ٢٥ ـ ٣٣).

د ـ إن المبادىء التقليدية التي تحكم وراثة العرش كانت متبَعة الى حد ما في السعودية. إن الدعم الشعبي بات أقل أهمية اليوم، ولكن العلماء مازالوا يحتفظون بسلطة ونفوذ معتبرين. إن الاتجاه كان يسير نحو قانون ثابت لوراثة العرش، ويعتبر تنصيب الأمير خالد ولياً للعهد من قبل البعض مدخلاً نحو اقامة ملكية دستورية في العربية السعودية (الفقرة ٣٤).

The National Archives
Ref: FCO 8 | 1209 | 1 | 120050
Please note that this copy is supplied subject to the National Archives' terms and conditions and that your use of it may be subject to copyright restrictions. Further information is given in the enclosed "Terms and Conditions of supply of Public Records" leaflet

(1)

CONFIDENTIAL

(RR 6/2)
(21 November, 1968)

RECEIVED IN ARCHIVES No. 1
19 DEC 1968
NBS 26 | 4

RESEARCH DEPARTMENT MEMORANDUM

THE SUCCESSION TO THE SAUDI THRONE

Summary

A. Before the rise of the House of Saud in Arabia, the succession to tribal leadership was normally patrilineal, although the rule of primogeniture did not necessarily apply. The choice of successor normally fell upon the most suitable eligible candidate, and required popular ratification. There are precedents for the designation of a successor by a ruler or a tribal shaikh, but in such cases the ratification by popular acclaim was considered mandatory. Under this system deposition was possible. (Paragraphs 1-3)

B. In the early 1930s King Abdul Aziz carefully stage-managed the designation by popular acclaim of his eldest son, the Amir Saud, as Crown Prince (Paragraphs 4-7)

C. In 1949 an assessment of the situation concluded that there was no good reason why the Crown Price should not succeed his father peacefully. Doubt was expressed, however, concerning his ability to maintain and consolidate his position after succeeding. There were a number of valid reasons for this doubt. (Paragraphs 8-18)

D. Similar conclusions were drawn in 1952 and early in 1953. The doubts concerning the Crown Prince's ability to retain and consolidate his position after his father's death were now greater. King Saud peacefully ascended the Throne in November 1953. (Paragraphs 19-24)

E. The history of the Saudi Royal Family over the next 12 years was largely the history of the struggle for ultimate control between the forces of unrestrained absolutism under King Saud, who was clearly unfit to rule, and the moderate forces under the Amir Faisal, who gradually emerged as the only leader capable of ruling wisely and responsibly. Crises occurred in 1958, 1960, 1962 and 1963. In March 1964, the Amir Faisal assumed all powers and privileges

١ ـ نظرية وراثة العرش

خلال الفترة ما قبل توحيد جزء كبير من الجزيرة العربية تحت السلالة السعودية الحالية وأسلافها من أمراء نجد الوهابيين، فإن أساس السلطة السياسية والاجتماعية كان القبيلة. فممارسة السلطة من قبل شيوخ القبائل كانت عادة وراثية داخل بعض العوائل، ولكن جرى تحديده ضمن هذا الاطار بالنسبة لأولئك الأفراد الذين يملكون المؤهلات الضرورية للقيادة، والخبرة والثروة الضرورية التي تمكنهم من أن يصبحوا (آباءً لمجتمعهم). فوراثة العرش كانت تتم عادة عن طريق النسب للأب، ولكنها من الناحية الشكلية تتم وفق معادلة محددة. وبالرغم من أن هناك أفضلية طبيعية بالنسبة للسلالة القائمة، فإن الخيار يقع عادة على الإبن المرشح المقبول بصورة عامة، سواء كان أخاً أو إبناً وليس بالضرورة الابن الأكبر. كما يعتبر من غير الصحيح بالنسبة لخليفة الشيخ أن يكون معيّناً قبل وفاته. فالسوابق حول هذه المقاربة لمشكلة الوراثة ربما تكون مؤسسة على ما وجد في كل من تقليد عربي قديم وهكذا في مثال النبي محمد (صلى الله عليه وسلم)، الذي تجاوز مطلب زوج ابنته وعيّن أبا بكر لقيادة المسلمين بعد وفاته، وتم ذلك بموافقة واجتماع المؤمنين. وقد كانت هناك مزاعم

دائـمـة في تـاريـخ الاسـلام حـيث أن تبريـر إغتصاب السلطة، بالنظر الى أنه دائماً ما كان هناك غطاء لاخفاء (انتخاب الشعب) قد تم الحفاظ عليه.

٢ ـ ولذلك، فمن الواضح أن العامل الجوهري في التأسيس لمطلب وراثة العرش كان هو شكل الانتخاب الشعبي من خلال الموافقة عبر البيعة للمتصدي الناجح. يلزم ملاحظة أنه كان هناك شكل من أشكال الاقتراع ولكن هذا النوع من الانتخابات، من الناحية النظرية، هو عمل مجمل أفراد المجتمع، والذي يشكل، من الناحية النظرية أيضاً، مجمل المؤهلين للتصويت. ولذلك، كان ذلك التقليد من اجل استظهار الارادة الشعبية بالرغم من أن استعلانه يعد منّسقاً بصورة دقيقة، حيث يتم عند الاجتماع لصلاة الجمعة. وهناك سابقة تمت من قبل الخلفاء الامويين حيث عيّنوا خليفة لهم خلال حياته من أجل انتخابات شعبية، وقد إتبع آل سعود هذه السابقة منذ النصف الأول من القرن الثامن عشر الميلادي.

٣ ـ بالرغم من ذلك كله، فإن التقليد القائم والذي يشدد على أهلية المرشح، داخل اطار مرن من التحدّر الابوي الساري المفعول في بعض العوائل، قد جرى استعماله في السلالة السعودية الى حد يجعل الملك السعودي مالكاً لكافة السلطات التي يتمتع بها شيخ القبيلة ويحظى بتقدير شعبه، ويتم تقييم منصبه من قبل أتباعه على أساس امتلاكه للخصائص الشخصية الضرورية. إن الفشل في اظهار هذه الخصائص قد يؤدي في نهاية المطاف الى عزله عن منصبه، كما حدث بالنسبة للملك سعود.

٢ ـ الوراثة السعودية في الثلاثينات

٤ـ في سياق محاولات الملك عبد العزيز من اجل منح دفعة أكبر وادامة الوحدة الجغرافية للمملكة في أواخر العشرينيات وبدايات الثلاثينات، فإن ثمة عرائض قدمت الى الملك في عام ١٩٣٢، أولاً من قبل فؤاد حمزة، نائب وزير الخارجية، وخمسة عشر زميلاً له، وبعد ذلك مباشرة من قبل كل مجموعة يمكن تصوّرها في المملكة، بما في ذلك العلماء والقيادات القبلية، ورعاة الماشية، والذين طالبوا الملك من أجل اتخاذ خطوات دستورية محددة بما في ذلك الوحدة الرسمية للحجاز ونجد، والتحضير لدستور أساسي، وتأسيس هيكلية حكومية مناسبة وتشريع قانون لوراثة العرش. وقد اعتبر ذلك بصورة عامة أن هذه الحركة العفوية الواضحة في طول المملكة وعرضها كانت في حقيقة الأمر معدّة سلفاً بصورة دقيقة سواء من قبل الملك عبد العزيز ومستشاريه المقربين، أو من قبل فؤاد حمزة وبعض مستشاري الملك، مع علم وموافقة الملك نفسه. وقد أدرك بصورة عامة بأن القرارات التي نادت بها العرائض قد تم اصدارها قبل تسليم العرائض باستثناء المشكلة الصعبة لوراثة العرش. في رد فعله أصدر الملك في الثامن عشر من سبتمبر ١٩٣٢ مرسوماً ملكياً والذي يعلن بصورة رسمية توحيد الممملك تحت إسم (المملكة العربية السعودية) والذي يدعو مجلس الوزراء لبدء مهامه بصورة فورية من أجل وضع الدستور الاساسي، وصياغة قانون التنظيم الحكومي وتشريع نظام لادارة قضية وراثة العرش، ولابد من أن تحظى على موافقة الملك.

٥ ـ إن قضية هذا المرسوم قد ألحقت في ١٩٣٣ بتنصيب رسمي للإبن الأكبر للملك، أي الامير سعود، ولياً للعهد. ومن الواضح، فإن هذا التحضير كان ضرورياً بين القرار الذي أتخذ من حيث المبدأ في ١٩٣٢ وقضية البيان الرسمي في الثاني عشر من مايو ١٩٣٣ والاهتمام الكبير المتوازي الذي تم إتخاذه من أجل ضمان أن اختيار الأمير سعود يجب أن تتم الموافقة عليه من قبل

كافة القرارات التي طالبت بها عرائض ١٩٣٢ صدرت قبل رفعها بما يكشف دور ابن سعود في مسرحية رفع العرائض

مجلس الوزراء ومن هناك يمكن تلقي اكبر نسبة موافقة ممكنة. إن الاجراء لذلك كان متمركزاً حول البيعة التي تمت صياغتها كوثيقة رسمية من قبل مجلس الوزراء وتم توقيعها من قبل الأمير فيصل، رئيس المجلس، وأعضاء المجلس، وأعضاء المجلس التشريعي، وعدد من الشخصيات الدينية. وبعد اعطاء موافقته على الوثيقة التي تم تسليمها الى الملك في الحادي عشر من مايو ١٩٣٣، صدر بيان رسمي في الجريدة الرسمية (أم القرى) في الثاني عشر من مايو. وفي الخامس عشر من مايو، تلقى الأمير فيصل قسم البيعة من قبل ممثلين محددين في المسجد الحرام بمكة المكرمة، فيما تلقى حكام المناطق والمدن في الحجاز البيعة من قبل كبار الشخصيات الوطنية (في الحجاز) بنفس الطريقة. وفي السابع عشر من مايو


ابن سعود: فشل في وضع نظام لوراثة الحكم

أقيم احتفال مماثل في الرياض، حيث قدّم الأمير فيصل بصورة رسمية فروض الطاعة والاحترام للأمير سعود وقد تبعه على ذلك العديد من الأمراء، وممثلون عن عائلة الرشيد من قبيلة شمر، والشخصيات الدينية الهامة. من الضروري التشديد على أنه بالرغم من تنصيب الأمير سعود كوريث معلن كان نتيجة لقرار الملك عبد العزيز، فإن اهتماماً كبيراً قد جرى اتخاذه من اجل ضمان اضفاء صبغة الانتخاب الشعبي على الموافقة، وأن الملك كان قادراً على التأكيد على أن الخطوة التي قام بها إنما هي رد فعل على المطلب الشعبي.

٦ ـ وبالرغم من الاهتمام الكبير ذاك، فقد كان هناك توقع بأن فرص الأمير سعود من اجل وراثة والده بصورة سلمية صعبة، وخصوصاً بعد أن ظهرت شائعات بأن ذلك لم يكن بالاتفاق بينه وبين أخيه الامير فيصل الذي كان يعتبر بصورة عامة أكثر ذكاء والذي اعتلى منصب والي أبيه في الحجاز، المنطقة الأكثر أهمية في المملكة السعودية، وايضاً منصب الرئيس الدائم لمجلس الوزراء الى جانب كونه نائباً، من الناحية القانونية، عن أبيه في إدارة البلاد حال غيابه. وعلى أية حال، فإن فيصل لم يتخذ أي خطوة تذكر من اجل مخالفة رغبات والده وأن التكهنات قد تلاشت حتى نهاية الاربعينيات حيث أن تطلعات الوراثة قد إنبعثت من جديد، حيث كان واضحاً أن الملك عبد العزيز لم يكن بالامكان بقائه على قيد الحياة لفترة أطول. وعلى أية حال، فإن الملك العجوز قد واصل منذ تعيين الامير سعود وريثه المعلن، التأكيد بصورة علنية على أن الامير سعود كان لا

يزال نائبه المعيّن وخليفته النهائي. بالنسبة للأمير فيصل الذي كان يعتبر المناسب الوحيد المحتمل لولي العهد ـ الامير سعود، فقد توقف حينذاك عن لعب دور كبير في الشؤون العامة، جزئياً لكونه يعاني من المرض، وجزئياً كنتيجة لخموله الظاهر وافتقاره للطموح الشخصي.

٧ ـ يلزم ملاحظة أنه الى جانب احتفالات البيعة عام ١٩٣٣، فإن الملك عبد العزيز قد حصل من العلماء على وعد في سنة ١٩٢٩ بأنهم سيقدّموا الدعم للأمير سعود بوصفه الخليفة الشرعي للعرش. اضافة الى ذلك، فقد أقنع أبناءه خلال موسم الحج سنة ١٩٤٤، بأن يبايعوا إبنه الأمير سعود في حال وفاته.

٣ ـ الوضع في عام ١٩٤٩

٨ـ في سنة ١٩٤٩ جرى تقييم عام لمسألة وراثة العرش، وقد انتهى التقييم الى أنه ليس هناك سبب كافٍ يمنع الامير سعود من وراثة العرش السعودي بصورة سلمية، جزئياً، لأن الملك عبد العزيز قد فعل كل شيء ممكن من اجل ضمان أن دعوى الامير سعود لوراثة العرش تكون واضحة ومحسومة، وجزئياً لأنه ليس هناك منافس آخر لهذا المنصب بالفعل او بالقوة بما يجعل هناك تحد ناجح. على أية حال، كان سهلاً الى حد ما تقييم فرص ولي العهد لتعزيز موقعه كملك والاحتفاظ بالسلطة على المملكة السعودية. وكان من الواضح أنه بالرغم من ان الامير سعود كان مرتبطاً الى حد كبير بمشروع الحكومة منذ تعيينه ولياً للعهد في ١٩٣٣، فإن الملك عبد العزيز كان الى حد كبير أتوقراطياً الى حد إطلاق يده. وقد كان من المستحيل قبل وفاته ان يمنح ولي عهده سلطة حقيقية مستقلة عن الملك، أو أن يبدي كما لو أنه يملك قدرة ضرورية لمزاولة دور جوهري لادارة ماكينة الحكومة، أو يمتلك المؤهلات الضرورية لقيادة الشعب.

٩ ـ كان يُعتقد بأن المشاكل ذات العلاقة بإعادة تنظيم ماكينة الحكومة هي الأكثر عناداً بين مشاكل اخرى تواجه الأمير سعود. فلم يكن وزراء الملك ومستشاروه وحدهم الذين بدأوا يستشعرون الفائدة، ولكن أيضاً المصلحة الكامنة في الحفاظ على الوضع القائم لحكومة رجعية وفاسدة، مع الحاجات المعقدة لحياة حديثة ستقودهم الى معارضة أية محاولات للاصلاح. وعلى أية حال، فإن عجز الملك عن إدارة حكومة كفوءة بأي طريقة تملي عليه إما إجراء تغييرات من قبله أو السماح لأي شخص آخر بالقيام بتغييرات في النظام والذي بالرغم من كونها مكيّفة مع الاوضاع منذ بداية عهده، فإنه ـ أي الملك سعود فشل في الحفاظ على إيقاع ثابت مع زيادة التعقيد لادارة اقتصاد متنام بوتيرة متسارعة.

ولذلك، فقد انتهى الأمر الى أن فترة انتقالية طويلة من الصعوبة البالغة التي تواجه الملك الجديد، وكلما طالت الفترة قبل ان يسيطر على التركة كلما يصبح الصعب والأطول ممكناً.

١٠ ـ وبالرغم من أن عدداً من الاعضاء في العائلة المالكة كان، من الواضح، يتطلع في الماضي الى وراثة العرش، فإن العائلة ككل يظهر أنها ملتزمة بالرغبات المعلنة للملك عبد العزيز. إن إعضاء العائلة المالكة هؤلاء والذين كانوا يشكّلون من وقت لآخر تهديداً لموقف الأمير سعود كانوا هم: عبد الله، فيصل، محمد، خالد، منصور، وهؤلاء جميعاً أخوة للأمير سعود. بالنسبة لأمير عبد الله فإن طموحه السياسي يبدو قد انتهى لصالح مكسبه الجديد في الزراعة ولم يعد منذاك مرشحاً خطيراً. وبالرغم من أن الامير فيصل كان يعتبر غالباً الملك المحتمل للحجاز في حال انقسام مناطقي، فإنه لم يكن هناك أي مؤشر على أن تطلعاً كهذا كان قائماً لديه أو أنه يتطلع الى معارضة وراثة أخيه في العرش الى جانب كون سوء حالته الصحية وخموله كانت عوامل تحول دون بروزه المحتمل كمنافس جاد. ومهما كان الأمر، فإن الدور الذي كان يلعبه في الشؤون العامة قد تقلص الى حد كبير، بالرغم من كونه لا يزال والياً إسمياً على الحجاز ووزيراً للخارجية. بالنسبة للأمير محمد فقد كان لديه في وقت ما طموحات لازالة الامير سعود، ولكن هذه الطموحات كما يبدو قد تراجعت في السنوات الاخيرة، وبالرغم من أنه قد يكون لايزال منافساً خطيراً بسبب شعبيته بين القبائل، ولكن يعتقد الآن بأنه من المحتمل أن يرمي بثقله وليس نفوذه المعتبر خلف ولي العهد ـ الامير سعود. ونفس الشيء يقال عن الأمير خالد، الذي يقع في التسلسل بعد الأمير محمد، والذي كان من المحتمل ان يتبع قيادة الاخير، بينما الامير منصور،

تنصيب الامير سعود وريثاً لأبيه أريد له أن يأخذ صفة رد الفعل على المطلب الشعبي، من أجل اضفاء مشروعية على التعيين



الملك سعود.. الوريث الصغير

ورغم كونه طموحاً الا أنه بصورة عامة لم يكن محبوباً من قبل اخوانه، الذين قد ينظمون معارضة ضده في حال قيامه بإثارة المشاكل.

١١ ـ بالاضافة الى هؤلاء الاعضاء في العائلة المالكة، والذين قد يكون لهم تأثير متصوّر على موقع الأمير سعود، فهناك عدد من المصالح المختلفة وربما المتضاربة داخل المملكة السعودية والتي ربما تفيد من إضعاف السلطة المركزية للحكومة عقب وفاة الملك. وتشمل هذه المصالح المطالب الهاشمية بالحجاز، والشعور الانفصالي في الحجاز، السياسة القبلية، موقع وطموحات عائلة الرشيد، والعائلة السديرية، وعائلة ابن جلوي، ونفوذ العلماء، وطموحات الوزراء الحاليين. وعلى أية حال، فمن غاير المحتمل أن تكون هناك اي امكانية لنشوء تحالف مؤثر لبعض او كل هذه المصالح والتي قد تشكل تهديداً خطيراً للعائلة السعودية، أو أن يكون بمقدور اي تحالف الاحتفاظ بوحدته لفترة طويلة بحيث يكون خطراً.

١٢ ـ بالرغم من أن ملك شرق الأردن عبد الله لم يحاول قط اخفاء نزعته الى استعادة الحجاز تحت الحكم الهاشمي، فإنه قد اعلن مؤخراً عن تصميمه على الاحجام عن النشاطات المصممة لهذا الغرض على الاقل حتى وفاة الملك عبد العزيز، ومن المحتمل بسبب أنه في نهاية المطاف وافق على أن هناك القليل الذي يمكنه فعله من أجل تغيير الوضع في هذا الوقت بالتحديد. وعلى أية حال، فقد كان واضحاً بأنه سيكون محثوثاً بالتدخل في حال توفى الملك عبد العزيز قبله،

بـالـرغم من حقيقـة أن هـنـاك دعمـاً شعبيـاً ضئيلاً داخل المملكة او في الحجاز بالنسبة لتطلعاته.
بالنسبة للعراق، فبالرغم من ان الحاكم الذي يـأوي السـخـط المتـنـامـي ضد ابـن سـعـود وحكومته لم يكن متوقعاً منه دعم نظام بصورة فـاعـلـة طـالما ظل لـفترة طـويلـة يعارضهم، فليس هناك مؤشر على أن عبد الله لم يتطلع قط لحكم الحجاز، بينما من المحتمل أن يتورط اعضاء حكومته في قضية ليس فيها فائدة ايجابية مرجوّة أو ظاهرة بالنسبة لسياساتهم.
١٣ ـ إن الحجازيين الذين لا يتوقع منهم الميل بصورة وديّة الى فرض السلالة النجدية، قد يحـاولـون اسقاط الحكم السعودي في حـال مـوت الملك ـ عبد العزيز، وهنـاك بـالتـأكيد سجّل مـن الانـتـقـادات المعتبرة في الحجاز حيال عدم أهلية النظام الحاكم، وضد رفض الملك عبد العزيز منحهم أي دور في الشأن الداخلي. وعلى أية حال، فإن هناك مؤشراً قليلاً لاستمرار ولائهم للحكام الهاشميين السابقين، وأنهم يميلون الى التطلع نحو الامير فيصل بوصفه القائد المنظور في حال منحوا درجة من الحكم الذاتي.
وبـالـرغـم مـن المظـلـومـيـة المشروعـة لدى الحجازيين كون المملكة بكاملها تموّل عن طريق المداخيل التي يتم تحصيلها من الحج، فإن معظم الحجازيين تنبّه الى أن إزدهاره المتـنـامـي كـان نـاشـئـاً في نـهـايـة الأمر من حقول النفط في الاحساء، وهذا يوفر حافزاً مادياً جوهرياً بالنسبة لهم للبقاء كجزء من المملكة السعودية. وحيث أن تنامي ازدهارهم واتصـالـهـم بـالـعـالم الخارجـي قـد شجّـع تطلعاتهم السياسية، فقد كان هناك احساس بأن بعض التنازلات حيال مطلبهم بالحصول علـى يد في تسيير شؤونهم كان ضرورياً، بالرغم من أن عملية ارضائهم تبعد كثيراً عن الحصول على سلطة مستقلة بصورة كاملة.
١٤ ـ إن القبائل في السعودية مازلت تشكل تهديداً خطيراً لأي حاكم سيما وأن عملاً قليلاً قد تم من اجل توطين هذه القبائل بصورة دائـمـة في الارض. وعـلـى أيـة حـال، فـإن سلطتهم والتي كانت واحدة من مصادر قوة الملك عـبـد الـعـزيـز خـلال تـوحـيـد وتـعـزيـز امبراطوريته، قد انتكست بصورة ملحوظة بعد جيل واحد تقريباً من الحكم السعودي والدعم السعـودي، وبـالـتـالي فـقـد كـانوا الى حد ما ملتزمين بالهدوء لسنوات عديدة. إن استمرار هذا الهدوء سيكون من المحتمل معتمداً على الدفـع المستـمـر لـلمساعدات السخية التي أمضـاهـا الملك عـبـد الـعـزيـز بـالرغم من أن العادة السعودية من أجل توشيج الزواجات السياسية وشعبية الأمير محمد وسط رجال القـبـائـل، الى جـانب عـادة الامير سعود في رؤية عدد أكبر ممكن من رجال القبائل خلال فترة الزيارة السنوية للرياض والتي من دون ريب سـتـعـزز نـزعـة المحافـظـة الفطرية لدى القبائل من أجل منع وقـوع مشـاكـل خـطيرة، في حـال أبـدى الأمير سـعـود بـأنـه يمتـلك الشروط الضرورية لأن يكون قائداً.
١٥ ـ ونفس الشيء يقال عن سلطة العلماء التي تضاءلت الى حد كبير منذ تـأسيس الـدولـة السـعـوديـة، وبالرغم من أنهم لا يزالوا قادرين على مزاولة سلطة ونفوذ محددين، ولـكـن يـعـتبر ذلك بصورة عـامـة مـرهـونـاً الى حد كـبير بـالـعـائلـة السـعـوديـة المالكة بما يـجعل من غير المحتمل انضمـامـهـم لحركة معارضة ما لم يتم اتباع سياسة لبرلة بوتيرة متسارعة تكون على عكس رغبتهم. وفي الاخير، فإنه بالنظر الى العلماء والقبائل، فإنهم يعتبروا ملـتـزمين بـإعلانهم البيعة الى الامير سعود بوصفه الخليفة الشرعي للعرش.
١٦ ـ بـالنظر الى العوائل البارزة في الملكة السعوديـة، فـإن السديريين لـديـهـم سـمـعـة معتبرة في الولاء للعائلة السعودية ، بينما من غير المحتمل أن يشكل الجلويون متاعب طالما

وفّر الملك عبد العزيز كافة الضمانات في حياته من أجل انتقال السلطة لابنه سعود بصورة سلمية وهادئة بعد وفاته

سمح لهم بالاحتفاظ بموقعهم في الاحساء، والـتـي كـانـوا يـحـكـمـوهـا لأكثر مـن خـمـس وثـلاثين عـامـاً بـدرجـة كـبير من السلـطـة المستـقـلة. وتبقى عـائلة ابن الرشيد، التي سيطرت على جبل شمر وحتى الرياض نفسها لبعض الوقت قبل ان يتم كسر سلطتهم في نـهـايـة المطـاف عـلـى يـد الملك عبد العزيز، فـأفراد هذه العـائلة كـانوا صـانـعـي مشاكل محتـمـلين. وعـلـى أيـة حـال، فـإن الحقيقـة أن الاعضـاء الـبـارزيـن في الـعـائـلـة قـد تم إحـتـجـازهـم في مكـان مرموق في الريـاض، جنباً الى جنب حقيقة كون الملك عبد العزيز والامير سعود قد اتخذا احتياطات ضرورية عبر الـزواج مـن هـذه الـعـائلـة وكلـهـا كـانت موانع من أي مشاكل من جانبهم، الى جانب كون سلطانهم ونفوذهم كان قليلاً بما يحول دون أخذهم أي عمل مستقل.
١٧ ـ وأخيراً، فإن وزراء الملك ومستشاريه لديهم مصلحة في الحفاظ على الوضع القائم حتى بعد وفاة الملك ـ عبد العزيز. فالغالبية منهم، وخصوصاً المهاجرين، لن تتردد في التآمر ضد الامير سعود في حال بدا أن ذلك مـن مصلـحـتـهـم، بـالـرغم من غير المحتمل إستبعاد عمل مستقل من جانبهم. وفي كل الاحـوال، فـقـد أشـيـع بـأن الامير تـوصـل الى تفـاهـم معـاهـم، فيمـا كـان يعتقد بـأن عدم شعبيتهم تقف مانعاً أمام أي مؤامرة ناجحة.
١٨ ـ وبالرغم من المشاكل الداخلية العميقة والتي ستواجه دون ريب الأمير سعود حين ورث العرش، وبالرغم من الشكوك حول قدرته على التعامل معها، فإن الاستنتاج النهائي كان بأنه سيرث العرش بصورة سلمية.
إن حقيقة كونه منغمساً الى حد كبير بمزاولة السلطة، رغم أن ذلك كان تحت وصاية والده، فـإن الحقـيـقـة أنـه نـاب عـن والـده في المنـاسـبـات، وأن الحقيقة أنه يمتلك مدعى نظرياً قوياً بتولي العرش، وان الحقيقة أن الملك عـبـد الـعـزيـز قد أعطى نظراته في هذا الموضـوع بصورة واضـحـة وعـلـنـيـة وكلـهـا يُعتقد بأنها تمثل موانع لأي عمل محتمل من قبل المنافسين الآخرين، في وقت يبدو، على أية حال، هناك مؤشر على معارضة خطرة. إن الشكوك كان على اية حال يفصح عنها حيال قدرته على التعامل مع هذه المشاكل والتي يبدو أنها ستواجهه، وحول إمكانية وقوع انقلاب في المستقبل قد يطيح به من العرش الذي سعى والده بصورة مستمرة وجادة من أجل تأمينه له.


فيصل: صراع بين الأبناء منذ عهد المؤسس

نصف مليون في مكة المكرمة، ومائة ألف في جدة، وعشرات الألوف خارج الحدود

سعوديون عنصريون وآخرون محرومون من الجنسية

من يسمّون بـ (فئة البدون) والتي عرفناها أول مرة في الكويت، ثم اكتشفناها في البحرين، عادت لنراها بشكل أكثر تضخماً في السعودية. نصف حل قدمته الكويت، وحل شبه شامل قدّمته حكومة البحرين في العامين الماضيين، أما في السعودية ـ حيث المشكلة أكثر تعقيداً وخطورة ـ فإن المشكلة نائمة بانتظار انفجارها، على شكل عنف، فضلاً عن مأساويتها الإنسانية.

ستمائة ألف شخص، رجالاً ونساءً وأطفالاً، يعيشون على هامش المجتمع، لا يتمتعون بأية حقوق: لا دراسة، ولا تعليماً ولا صحة، ولا وظائف حتى الدنيا، كالتنظيف وغيره. تجدهم في الشوارع والأسواق يبيعون محارم الورق، والسواك، والصناعات اليدوية البسيطة على الحجاج والمعتمرين.

ستمائة ألف إنسان مهمّش، ولد معظمهم في المملكة، يتكلمون لغتنا، ويتحدثون بلهجتنا، وتشبعوا بثقافتنا، ولا يعرفون وطناً آخر غير وطننا. لم يسافروا الى بلد آخر، فهم لا يحملون جوازاً، ولا بطاقة شخصية (هوية).. يعيشون في أحياء خاصة بهم أشبه ما تكون بالغيتو، لا تصلهم خدمة إجتماعية حكومية، ولا يتحاكمون الى محكمة مدنية، ولا تصل اليهم قوات شرطة ولا مؤسسات خدمية أهلية، ولا غير ذلك.

إنه مجتمع خاص يعالج مشاكله بنفسه.. له قضاته وأعرافه وتقاليده ومصادر رزقه الشحيحة. إنه مجتمع يفرز العنف، بسبب الفقر، وبسبب الشعور بالظلم القاسي الشديد.. أجيال وراء أجيال تنشأ وتتربّى دون أن تستطيع أن تدرس أو تعمل أو تتملك منزلاً.

نحو نصف المليون من هؤلاء هم من جذور أفريقية، ونحو مائة ألف من بورما (البريماويين).. والحكومة التي تتقمصها نوبات من العنصرية الكريهة والبغيضة، لا تريد أن تمنح هؤلاء الجنسية، ولا تمنحهم أدنى الحقوق في نفس الوقت والتي يتمتع بها الأجانب عادة، ولا تفسح لهم الطريق للعمل حتى في أدنى المراتب.. وفي نفس الوقت هي غير قادرة على إخراجهم من البلاد، إذ لا توجد دولة تقبلهم، او تعترف بأنهم من مواطنيها، خاصة وأن أغلبتهم الساحقة ولدت على أرض الحرمين، وعاشت في الأماكن المقدسة وما حولها.

الحكومة ـ كما هي عادتها ـ لا تملك الجرأة، وترحّل المشاكل الى قادم السنين كيما تنفجر عنفاً يتحدث عنه الحجازيون الخائفون من تبعات المشكلة، ويعلن بعض هؤلاء (البدون) عن نيتهم القيام به إذا ما أُتيحت الفرصة. وفوق هذا، فإن تصاعد الجريمة والعنف، مؤشر الى خطر قادم لا يريد صناع القرار التعاطي العاقل معه.

لماذا هذا الظلم؟

لماذا لا يتم تجنيس هؤلاء، فهم وفق أية قانون أرضي أو سماوي، أبناء هذه الأرض، عليها ولدوا وتربوا وعاشوا، وبالتالي يستحقون ـ لا منّة ـ أن يحصلوا على الجنسية، وفق مقتضيات مواثيق الأمم المتحدة التي وقعت عليها الحكومة السعودية.

أما تجاهل المشكلة، وهي في تصاعد والأعداد في تزايد، وإعطائها مسحة عنصرية بغيضة، بسبب اللون الأسود، فهذا لن يوصلنا الا الى مزيد من التعقيد والعنف.

حريٌ بمواطني الدرجة الأولى! المقربين من العائلة المالكة التي يجري في عروق أبنائها الدم الأزرق! ان يبادروا لوضع الحلول العملية، وأن لا يتكئوا على الزمن، فهو لن يلعب لصالحهم. حريٌ بهم أن يلتفتوا الى عنوان حكمهم (الإسلامي) المزعوم ليقرّوا بحقوق مواطنين مستضعفين بؤساء، دون تمييز عنصري جاء الإسلام ليقضي عليه. وحريٌ بهم، ان يعلموا أن المواطنة ليست مجرد بطاقة هوية، ولكنها لا تكتمل بدون تلك البطاقة، التي تؤسس للحقوق المدنية، فضلا عما سواها.

إن معاملة سيئة كهذه، كانت واحدة من أسباب نقمة جهيمان وانتفاضته ضد الحكم السعودي في ٢١ نوفمبر ١٩٧٩.

ينبغي التذكير أن أزمة الجنسية في المملكة حادّة وتشمل أطيافاً أخرى، وإن كانوا على شكل أفراد. فإلى ما قبل بضعة أشهر، انفجرت فضيحة كبيرة في مصر تتعلق بأبناء المصريات المتزوجين من سعوديين، والذين رفضت الحكومة السعودية منحهم الجنسية، وهم بالآلاف، الأمر الذي حدا بالرئيس المصري والسلطات المصرية الى دراسة الموضوع والعمل على تغيير القانون لمنح أبناء المصريات الجنسية المصرية.

وكأنّ السعودية استشعرت الخجل الى حدّ ما، بسبب المبادرة المصرية، فأحالت ملف هؤلاء لدراسته على أن يمنح أبناء السعوديين في مصر وغيرها (في سوريا هناك نفس المشكلة وكذلك في بلدان عربية وأجنبية أخرى) الجنسية السعودية، مع وضع شروط صعبة حتى لا يحصل هؤلاء الأطفال على جنسية (شعب الله المختار!). هذا لا يشمل بالطبع أبناء السعوديات المتزوجات من أزواج غير سعوديين، إذ أن محنة هؤلاء أكبر، خاصة بالنسبة للمطلقات وأبنائهن الذين يشعرون بأنهم محظوظون إن سمح لهم بحقّ السفر للسعودية، لزيارة أهليهم!

على أن هناك عائلات عديدة في شمال المملكة بوجه خاص، وكذلك في عدد من المدن السعودية ممن لا يحملون أية هوية (بدون جنسية) مع أن آبائهم كانوا يحملون الجنسية السعودية، وفي بعض الأحيان تنقسم العائلة الى قسمين: قسم يحمل الجنسية، وقسم لا يحملها! وقد مضى على طلب بعض هؤلاء للجنسية مدة تصل الى ثلاثين عاماً، وإن الحرمان من الهوية يجعلهم غير قادرين على توفير أبسط مقومات الحياة، من الحصول على عمل أو التملك لمنزل، او الإستشفاء في مصحّ حكومي!

ومن بين المحرومين من الجنسية، أبناء قبائل غادروا المملكة في فترة سابقة الى بلدان مجاورة ـ العراق مثلاً ـ وحين أرادوا العودة لم يعترف بسعوديتهم (القديمة!) فبقوا على الحدود، يرسلون الإستغاثات والشفاعات للمسؤولين.. وفي حالات قليلة،

منحت الحكومة بعض هؤلاء حق الإقامة في حريم القبيلة، دون حقّ الجنسية!

هذا في الوقت الذي نعرف أن الحكومة أعطت الجنسية لفئات غير مسلمة، أكثرها مسيحية من لبنان، جعلت الشيخ بن باز في عام ١٩٨٣ يقدم احتجاجاً شديد اللهجة الى الملك فهد. ورغم أن الحكومة السعودية تسقط جنسية المواطن الذي يحصل على جنسية أخرى، أي انها لا تقبل بتعدد الجنسية، فإنها لا تطبق ذلك إلا على الضعفاء، فكثير من الدبلوماسيين السعوديين - وهم من نجد - ومن موظفي السفارات السعودية في الخارج - خاصة اوروبا والولايات المتحدة - يحملون الجنسيتين، بل أن بعض الأمراء يحملها، وفي مقدمتهم الوليد بن طلال الذي يحمل الجنسية اللبنانية (من جهة أمه) وكذلك رئيس وزراء لبنان الذي منح الجنسية السعودية رغم أنه أبقى جنسيته اللبنانية، وهناك الكثير من السوريين الذين خدموا الحكم السعودي يحملون الجنسيتين!

وزيادة على ذلك، قامت الحكومة السعودية، وفي سبيل تعزيز دعاواها على أراضي غيرها، أو المختلف حولها، في اليمن الجنوبي - سابقاً - وفي عمان والإمارات، قامت بمنح الآلاف من رجال القبائل هناك الجنسية السعودية، ومنحتهم امتيازات، حتى تستطيع أن تجادل بأنهم سعوديون وأن أراضيهم سعودية. حدث ذلك في حقب متعددة من التاريخ الحديث، في الخمسينيات حين نشأت أزمة البريمي، وفي التسعينيات الميلادية الأخيرة!

هل نحن شعبٌ عنصري؟

في قراءة لدراسة لم تنشر حملت إسم (السعوديون الأفارقة) نشر أحد كتاب منتدى طوى (ماس) مقالاً عن أولئك المتحدرين من العنصر الأفريقي، والذين حصلوا على الجنسية، ولكنهم لازالوا يعاملون بدونيّة وعنصرية منتنة.

يذكر الكاتب بقرار إلغاء الرقّ في المملكة عام ١٩٦٤، وكيف سارع ملاك العبيد خاصة من الأسرة الحاكمة في محاولات مضنية لتعطيل قرار الملك فيصل الذي كان يواجه بضغوطاً شديدة من قبل الرئيس الأميركي. وإزاء إصرار فيصل لجأ الأمراء إلى تقييد العبيد في القصور وإجبارهم على البقاء في ظروف مأساوية فظيعة لم يجرؤ أحد على الكشف عنها حتى اليوم، ولكن قصصاً تسللت من أسوار القصور تتحدث عن انتهاكات مريعة.

وتضيف الدراسة أنه على مدى قرون ظل العنصر الأفريقي جزءً من التركيبة السكانية للجزيرة العربية. وفي فترة ظهور الدولة السعودية الحديثة كان الأفارقة ينقسمون الى قسمين: الأول ويمثله العبيد الذين فقدوا جذورهم ولا يعرفون أصولهم وبعد تحريرهم باتوا يعرفون بلقب (المولد) أو حملوا لقب القبائل والأسر التي كانت تملكهم. والثاني: يمثله الأحرار من الذين جاؤوا الى المدينتين المقدستين مكة المكرمة والمدينة المنورة، وهؤلاء يعرفون في السعودية بـ (التكارنة) وتجد من ألقابهم (هوساوي، فلاتة، برناوي، برقاوي، زبرماوي أو تكروني) وجل هؤلاء ترجع جذورهم للدول الإسلامية في غرب أفريقيا كنيجيريا والسنغال وغينيا ومالي والنيجر وتشاد وساحل العاج وقليل منهم من غانا وبوركينا فاسو.

ظل هؤلاء وطوال تاريخ وجودهم أقلية مضطهدة، تعاني من قهر اجتماعي وتهميش سياسي غير معلن ولكنه محسوس وملموس، يهمس به (التكارنة) خفية وهم ملتحمون بقدر ما بالنسيج الاجتماعي، ويتحدثون عن أنفسهم كأقلية مضطهدة لها إسهاماتها في تشكيل المجتمع السعودي على المستويات كافة، وان ظل إسهامها الاقتصادي محدوداً نظرا لكون غالبيتها تنتمي للطبقة الكادحة، أو لأنها لم تتح لها الفرصة للعمل الاقتصادي، لذلك يندر أن يبرز من هذه الأقلية رجال أعمال بارزين، وغالبا ما يكونون من صغار رجال الأعمال وما دون ذلك، كالشيخ أحمد باقدو الشريك في مستشفى (عرفان وباقدو) أحد أشهر مستشفيات القطاع الخاص في مدينة جدة حاليا؛ وبكر بن سلمان صاحب سلسلة أشهر المطاعم الشعبية في المنطقة الغربية وهي (مطاعم حراء).

ورغم التهميش الصامت من قبل الحكومة لهذه الفئة (عدم وجود أي أسود في مجلس الشورى، وعدم تقلد أي أسود مناصب وزارية)، والاحتقار المستتر من قبل الرأي العام والإعلام للسود السعوديين.. إلا أنهم ظلوا يعملون وينتجون بصمت، فأغنوا الحياة والثقافة والأدب والرياضة، وكان لهم حضورهم القوي الذي غالبا ما يقابل بالتهميش ومحاولات الإقصاء، مما خلق لدى هؤلاء السود نزعات قوية بالانكماش والانزواء على نحو ما حصل مع اللواء متقاعد (محمد إبراهيم فلاتة) الذي وصل في خدماته إلى مرتبة قيادة القاعدة الجوية في المنطقة الغربية ثم أحيل إلى التقاعد في صمت أواخر الثمانينيات الميلادية، ولم يعد يذكر أو يعهد إليه منصب شرفي كما هي العادة مع أبناء القبائل أو غير ذوي الأصول الأفريقية.

وفي إطار العسكرية نفسها يذكر التاريخ السري للسعوديين الأفارقة أسماء كثيرة برعت في مجالها ثم اختفت في هدوء مريب أمثال (محمد جمعة) ضابط الشرطة الشهير الذي كان له صيته في مكافحة المخدرات قبل عقدين من الزمان، وإمام برناوي (توفي قبل بضع سنوات) وهو مؤسس النادي العسكري بالطائف والذي كان مقربا من الملك سعود، ومن أبنائه يظهر اليوم (أحمد إمام) أحد أبرز من أسس رياضة الكاراتيه في السعودية وهو يعمل اليوم في الاستخبارات السعودية، إضافة إلى (صالح إمام) وهو واحد من مؤسسي الحركة الكشفية في الأندية الرياضية حيث أسهم هو وطاهر سعد هوساوي في تأسيس أول فرقة كشفية خارج نطاق المدارس بنادي الوحدة بمكة عام ١٩٧١.

أما في المجال التربوي والتعليمي فقد كان للسعوديين الأفارقة إسهام بارز في هذا المجال، فتاريخ مكة لا ينسى كتّاب الشيخ (عبد الله حمدوه السناري) في ثلاثينيات القرن الماضي، إضافة إلى كوكبة هائلة من المعلمين ورجال التربية والتعليم، يأتي منهم (الشيخ عيسى فهيم) الذي كان من أوائل من رحلوا لتأسيس التعليم في قرى ومناطق عسير في الستينيات الميلادية. ويأتي أيضا اسم الدكتور عبد الله المصري (الهوساوي) أول من تخصص في علم الآثار بالسعودية وأنشأ أول إدارة لها، حتى أُبعد للقطاع الخاص وأسهم في تأسيس قناة الشرق الأوسط (MBC).

وكذلك الدكتور (أحمد محمد علي فلاتة) رئيس البنك الإسلامي للتنمية حاليا، الذي كان أول مدير لجامعة الملك عبد العزيز عندما كانت جامعة أهلية، وكان قاب قوسين أو أدنى من تولى وزارة المعارف (التربية والتعليم) لولا سياسة تهميش العنصر الأسود. وهنا يتذكر السعوديون الأفارقة بمرارة كيف نحته الحكومة السعودية من منصب الأمين العام لرابطة العالم الإسلامي بحجة أنه ليس سعودي الأصل عام ١٩٩٢!

وفي المجال الأدبي والثقافي يتذكر السعوديون جيدا الشاعر الراحل طاهر زمخشري (١٩١٣-١٩٨٧) حين فاز بجائزة الدولة التقديرية للأدب، حيث وقف أمام الملك فهد هاتفا وهو يلقي كلمته فقال (.. أنا كومة فحم سوداء — كما كانوا يطلقون علي — أقول كلمات بيضاء وأغني للحب) فضجت

القاعة بالتصفيق. طاهر هذا هو أول من أصدر مجلة للأطفال في السعودية عام ١٩٥٩ سماها الروضة لم تستمر طويلا لقلة الموارد، وكان من أوائل من أسهم في أدب الطفل حتى اشتهر بلقب (بابا طاهر)، وكان له دوره البارز الذي يغيب اليوم في تأسيس الإذاعة السعودية، وتشكل الأغنية السعودية وتبنيه لأقطابها كطلال مداح ومحمد عبده. والآخر هو عبد القدوس الأنصاري (التمبكتي) (١٩٠٦-١٩٨٣) الذي أنشأ في عام ١٩٣٦ أقدم مجلة ثقافية لازالت تصدر حتى اليوم باسم (المنهل). وهناك أسماء كثيرة من هذه العرقية برزت وتبرز في مجال الأدب والثقافة ولكنها مهمشة، منها الكاتب (عبد الله نور) الذي لم يشفع له ارتماؤه في أحضان الأسرة المالكة وصداقته الشخصية بالأمير خالد الفيصل، وهناك الناقد والمترجم البارع (فائز أبا) الذي حرم من إكمال دراساته العليا في الأدب الإنجليزي بسبب استقلاله الفكري واعتداده بنفسه وقدراته، إضافة إلى أسماء أخرى ناشئة ما زالت تتشكل.

وهنا يلحظ المراقب تغييب السود من المناصب القيادية في المؤسسات الثقافية والصحافية، فعدا طاهر زمخشري لم يتول أي أسود رئاسة التحرير، عدا (أحمد محمود) الذي رأس تحرير جريدة المدينة في السبعينيات الميلادية ثم أقيل ووضع اسمه في القائمة السوداء!، وتمت إقالته مرة أخرى هذا العام من منصب المدير العام لمؤسسة المدينة الصحافية بعد التشكيك في وطنيته من قبل أجهزة الدولة!

وفي ظل كل هذا القهر الاجتماعي لم يتوقف السعوديون الأفارقة عن الإبداع، فهناك من يبرز منهم في قطاع الأطباء والمحامون والمهندسون والفنانون والمعلمون وأساتذة الجامعة والإعلاميون والرياضيون وهؤلاء يمثلون قطاعا عريضا في الحركة الرياضية والشبابية في السعودية، بل كان لهم دور ريادي في التاريخ الرياضي للسعودية. فاشهر اللاعبين في كرة القدم كانوا من الأفارقة السعوديين أمثال (سعيد غراب، وماجد عبد الله) أشهر لاعبين أنجبتهم الملاعب السعودية، إضافة إلى عشرات من نجوم كرة القدم على مر التاريخ أمثال (النور موسى، وسليمان مطر - الكبش - ويوسف خميس، وأحمد نيفاوي، وأحمد جميل). إضافة إلى أسماء أخرى برزت في رياضات مختلفة ومنهم (عبد الرزاق معاذ) في ألعاب القوى وهو وصل إلى عضوية اتحادي اليد والقوى، وحامد إدريس في كرة اليد، وابناء الكنو محمد وأنس وسعد في الكرة الطائرة، أما في كرة السلة فهم العمود الفقري للأندية والمنتخبات السعودية على مر التاريخ، وأشهر اللاعبين في هذا المجال (بلال سعيد، وأسعد تكروني، وعلي بكر هوساوي، ومحمد طاهر، وفيصل ملاوي، وعبد العزيز المولد، ومختار فلاتة، ومحمد السالك ومحسن خلف).

ويلاحظ أن هؤلاء الرياضيين يقابلون باستهجان واحتقار عنيف من قبل الرأي العام والإعلام عند أدنى إخفاق يتعرض له الرياضيون، والسبب هو انتماؤهم العرقي ووضعهم الاجتماعي. تجلى ذلك في الحملة الشعواء التي شنها الإعلام الرياضي على أبرز لاعبي الكرة في الوقت الحاضر (محمد نور هوساوي) الذي شارك المنتخب السعودي في كأس العالم الأخيرة، بل وصل الأمر إلى أن صرح البعض بأن سبب نكسة المنتخب في اليابان هو وجود هؤلاء اللاعبين ووصفوهم بالعبيد، حيث كان ثلثي المنتخب من السود دون أي اعتبار لكونهم مواطنين.

أما في قطاع الأطباء فمن أشهر الأطباء حاليا الدكتور عبد الله فلاتة كبير جراحي المسالك البولية والكلى في جدة بمستشفى الملك فهد، والدكتور ياسين ملاوي استشاري أمراض ونظم القلب بمستشفى الملك فيصل التخصصي، والدكتور خالد هوساوي استشاري أمراض جلدية وتناسلية عوضا عن عدد لا بأس به من الأطباء والفنيين والممرضين في القطاع الصحي، ولكن جل هؤلاء بعيدون عن المناصب القيادية.

وفي مجال الفنون كان للأفارقة السعوديين إسهام لا يمكن إغفاله وأن حاول البعض ذلك لدوافع لا يمكن أن تخلو من العنصرية، فالواقع يشهد بأن معظم الفنون الشعبية ذات جذور أفريقية، ويتجلى ذلك بوضوح من إيقاعاتها، وأكد كثير من الباحثين المستقلين والمنصفين أن فنون المزمار التي تنتشر في منطقة الحجاز هي أفريقية بامتيان، إضافة إلى الرقصات الشعبية كالسامري والهولو والزير وألوان أخرى متعددة. أما على صعيد الموسيقى فالساحة السعودية تعرف جيدا الملحن عمر فلاتة الشهير بعمر كدرس، الذي توفي قبل ثلاثة أعوام، فهو من صنع فنان السعودية الأول حاليا محمد عبده، وأخذ بيده في بداياته، وقدم له أشهر ألحانه، وكان معه شريكا في هذا الدعم الشاعر المشار إليه أعلاه (بابا طاهر).

أما في المجال الديني فالتاريخ لم يعد يذكر (متعمدا) الشيخ ألفا هاشم الذي كان من أشهر علماء المسجد النبوي قبل أكثر من مائة عام، ولا يذكر الشيخ عبد الرحمن الأفريقي الذي استدعاه الملك عبد العزيز للرياض للإفادة من علمه، وغيرهما كثيرون كالشيخ عمر فلاتة العالم الموسوعي الذي توفي قبل خمس سنوات وكان من أبرز وأقدر مدرسي الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، والشيخ محمد ثاني الذي وصل لإمامة المسلمين في المسجد النبوي، ولكنهم قصروا عليه الإمامة في صلاتي العصر والظهر السريتين أي ليستا جهريتين.

في مجال الإعلام هناك المذيع الشهير حسين نجار (الهوساوي) الذي نال شهادة الدكتوراة وهمش حتى تقاعد، وكان أقصى منصب وصل إليه هو مدير البرنامج الثاني بإذاعة جدة، رغم كفاءته، وترشح زملاء له أقل منه كفاءة لمناصب وزارية وقيادية في الإعلام.

وفي السنوات الأخيرة بعد انقضاء ما اصطلح على تسميته في السعودية بسنوات (الطفرة) التي تعني الوفرة المالية التي بدأت منذ منتصف السبعينيات حتى منتصف الثمانينيات، أخذت تعلو على السطح النزعات العنصرية، والطروحات العنصرية في المجتمع، والتي يغض الإعلام المحلي الطرف عنها، ولكنه لا يتحرج في إثارتها إن كانت متعلقة بالسود، مما يؤجج مشاعر الرأي العام ضد هذه الأقلية التي ظلت طيلة تاريخها مسالمة تعمل بصمت وقناعة دون أية طموحات لمزاحمة الآخرين في الرزق والمناصب، فكل تركيزها ينصب على ما يكفل لها حدا معقولا من العيش بسلام، ولكنها رغم ذلك لم تسلم من القهر الاجتماعي الذي يرشحه المراقبون للتفاقم إن ظل الصمت يحكمه. وان ظلت السياسات الحكومية تعامل هذه الفئة من المواطنين بهذا التجاهل والازدراء.

الأفارقة السعوديون على رغم التقدم النسبي الذي تحقق في بعض أوساطهم من حيث التعليم ما زالوا في المرتبة الأخيرة بالمقارنة مع سائر الفئات العرقية التي يتألف منها المجتمع السعودي في مؤشرات الدخل والتعليم والعمالة والوظائف. ويمكن ملاحقة أسباب هذا التأخر إلى رواسب مرحلة الاسترقاق وظروف تاريخية معينة، واستمرار الاستعلاء العنصري عليهم مما يبقي على تهميش الأفارقة السعوديين وعلى اعتبارهم في أحسن الأحوال مواطنين درجة عاشرة، فالمواطن السعودي الأسود يعاني من أشكال التفرقة المبطنة الصامتة غير المعلنة، وهو يحمل عبء لونه أينما حل.

بعد هجمات ينبع

السعودية والاستراتيجية النفطية

بعد أن بدأت الطبول تقرع لشهور حول مخاطر إنهيار أسعار النفط، أحبطت السعودية هذه المخاطر بتمسكها بعقيدة تقول أن من الجوهري قيام منظمة أوبك برفع حصة إنتاجها من النفط. وقد شعرت الرياض بحساسية أسعار النفط وتأثيرها على الاحداث الجيوبوليتيكية في المملكة والعراق وهكذا هشاشة الاوضاع الجارية في المنطقة عموماً. وقد جاء الهجوم على الغربيين في ينبع كنذير خطر أيقظ السلطات السعودية ودفع بها للقلق على المداخيل بعيدة المدى والتي يجب أخذها بنظر الاعتبار.

إن أسعار النفط الخام قد هبطت من مستوى مرتفع لمدة ١٣ عاماً وذلك في العاشر من مايو بعد أن قال وزير النفط السعودي علي النعيمي بأن أوبك يجب عليها رفع مستوى الانتاج للحيلولة دون ارتفاع الاسعار، والذي قد يضر بالاقتصاد العالمي ويؤدي الى إنخفاض الطلب على النفط.

ويمثل هذا التصريح إنقلاباً كبيراً بالنسبة للسعودية، حيث أنه خلال النصف الثاني من عام ٢٠٠٣ وبداية ٢٠٠٤ كان هناك تحذير حول احتمال سقوط سعر النفط في الربيع. وهذا لم يحدث، وأن قلق الرياض حول الدمار الاقتصادي الكامن حتى بالنسبة لمزيد من ارتفاع أسعار النفط عبر ضغوطات تضخمية والتأثير اللاحق لمعدلات الفائدة العالمية يعتبر مشروعاً.

وأكثر من ذلك، فإن القضايا الرئيسية التي تدفع لجهة رفع الاسعار من غير المحتمل تغييرها، وقد تتدهور في المدى القريب. إنها بمعنى آخر ذات طبيعة نفسية وأمنية، أكثر من كونها متصلة حقيقة بمبادىء العرض والطلب، والتي تقوم بدفع حركة الارتفاع في أسعار النفط الخام. إن تدهور الاوضاع الداخلية في العراق والسعودية قد ساهمت في منح مكافأة أمنية جديدة لأسعار النفط، وفي كلتي الحالتين سيكون هناك خطر كبير في هذا الصدد.

في السعودية، حيث الهجمات ضد شركة النفط الغربية المتعاقد معها في السعودية في ينبع في الثاني من مايو، تعتبر هجمات مباشرة كهذه على عمال نفط غربيين في المملكة، وهو أول توسّع جغرافي للنشاط العسكري على ساحل البحر الأحمر، تنبيهاً مفزعاً للاسواق التي اضطرت لتسليط اهتمامها على الاحداث في السعودية. وهناك هجمات أخرى محتملة بصورة كبيرة.. وبالرغم من أن هذه الهجمات لن تؤثر بالضرورة على البنية التحتية في قدرة السعودية على إنتاج وتصدير النفط بحسب الرغبة، فإن هذا الصراع المتصاعد بين الجهاديين والنخبة الحاكمة سيؤدي الى إحداث إهتزاز عنيف في أسواق النفطية العالمية.

وهناك أيضاً سؤال عريض حول حجم الاضرار التي يمكن أن تصيب السعودية بسبب مغادرة العمال الغربيين الوافدين الى المملكة والذين تقتضي الحاجة اليهم بقاءهم من أجل تسيير الصناعة النفطية بصورة سهلة ويسيرة. وهذا القلق طويل المدى لا يجب أن يترك تأثيره على أسعار النفط بصورة كبيرة على المدى القصير، ولكنه يضيف بعداً آخر من القلق بالنسبة للاسواق العالمية وللسعوديين سواء بسواء.

وكما هو الحال بالنسبة للسعودية، فإن الوضع في العراق قد تدهور بدرجة كبيرة من زاوية الصناعة النفطية، فعلى الضد من السعودية، فإن الانقطاع الفعلي المحتمل في العراق يعتبر عالياً. وفي التاسع من مايو فجّر بعض الفدائيين أحد الانبوبين المتوازيين الذين يضخان النفط الخام من جنوب البصرة الى جزيرة الفاو من أجل تصديره عبر ميناء البصرة البحري. وبناء على مصدر رسمي من شركة نفط جنوب العراق، فإن القنبلة انفجرت تحت خط الانابيب، أي على بعد نحو ٣٠ ميلاً من جنوب البصرة، مسببة دماراً هائلاً في جزء منه والذي أدى الى هبوط مؤقت لصادرات جنوب العراق (بنحو ٤٥٠ ألف برميل يومياً) أي الى حوالي ١.٢ مليون برميل يومياً، ويحتاج المهندسون غالباً الى ٤٨ ساعة على الأقل من أجل اصلاح أنابيب النفط.

إن المسلّحين كما يبدو يحدّقون بأنظارهم على خط تصدير جنوب العراق، والذي يزوّد في الوقت الحالي بما يقرب من تسعين بالمئة من صادرات البلاد. وهذا الخط يعتبر حيوياً بالنسبة لصادرات العراق على الاطلاق. ومن حسن الطالع أن هذا الخط يعتبر قصيراً، بما يجعل تعزيز المراقبة سهلاً. إن هذه الانابيب موجودة فوق الارض، بما يجعلها سهلة السيطرة والاصلاح، ولكنها أيضاً تكون عرضة ـ بنفس القدر من السهولة ـ للهجوم.

إن تفجير خط الانابيب جاء فقط بعد إسبوعين حاول خلالها مسلّحون من تعويق مراكز التصدير في كل من البصرة وخور العمايا في الخليج في هجمات إنتحارية بالقوارب. وفي حوادث منفصلة، فجّر مسلحون قوارب محمّلة بالمتفجرات بالقرب من المحطات هذه، وقد أدى الى إغلاقها بصورة مؤقته من أجل إصلاحها.

وحيث أن وضع الشيعة في العراق غير قابل للتنبوء وأن مؤيدي مقتدى الصدر أصبحوا أكثر تأثيراً في البصرة منذ الثامن من أبريل، فإن الوضع الامني الاجمالي في جنوب العراق يبدو أنه متدهور. إن الهجمات الثلاث تشير الى أن المسلّحين بدأوا بتعزيز مواقعهم من أجل تركيز نشاطهم على صادرات جنوب العراق وأنهم قد يخططوا الى هجمات أخرى، معطياً الاسواق العالمية سبباً آخر كيما يكون شديد العصبية.

ومن المحتمل أن تعتني أوبك بدعوة الرياض الى زيادة الحصص في لقائها المقبل في الثالث من يونيو في بيروت الى المقدار الذي تستطيعه. في واقع الأمر، إن أوبك ستتصادق على القرار السعودي من أجل الحفر عميقاً في قدرتها الاحتياطية.

وبحسب آخر المعلومات من وزارة الطاقة الأميركية، فإن هناك ثلاث دول فقط وهي السعودية والامارات العربية المتحدة وقطر التي لديها في الوقت الحالي قدرة إضافية على زيادة الانتاج. فمن ٢.١ الى ٢.٦ مليون برميل يومياً كزيادة، فإن ٤٠٠ ألف منها يعود الى السعودية. ومع ذلك، فإن زيادة الحصة سيساعد على مشروعية زيادة الحصة الانتاجية من قبل بقية أعضاء الكارتل، ومن غير المحتمل أنها ستواجه معارضة والتي ستكون على أية حال بدون جدوى.

وبالاضافة الى مصادر القلق الاقتصادي لدى الرياض فهناك الضغط القوي من قبل الدول المستهلكة، وبالخصوص الولايات المتحدة. فقد أعربت الرياض عن رغبتها في الاستجابة للمطالب الاميركية بطرق أكثر جدية، من خلال شن حملات صارمة ضد المتشددين الدينيين والتي وضعت الحكومة والعائلة المالكة وبصورة مباشرة في مركز إهتمام الجهاديين. وبالمقارنة، فإن زيادة منتج النفط الخام يعتبر قراراً سهلاً.

ان السعوديين يتصرفون وفق مصالحهم القصوى بأكثر من طريقة، وبعيداً عن المخاوف حول الاقتصاد العالمي، فإن السعوديين الذين يولون إهتماماً كبيراً وعاماً حول السياسة النفطية، قد يصابون بالتوتر حول احتمال أن تصل مواردها النفطية الى نقطة حرجة في المدى المتوسط بسبب المخاوف الامنية المحلية. لقد كانت هجمات ينبع تطوراً جديداً بالغ الخطورة بالنسبة للشركات الغربية، ونداءً مدوياً للرياض. وبالرغم من أنه ليس هناك هجرة واسعة للعمال الوافدين من السعودية، فإن الوضع كما يبدو واضحاً أشد خطورة. فإذا قررت الشركات الغربية تخفيض نشاطاتها، سواء بسبب مشاكلها مع طاقم التشغيل، أو المخاوف حول سلامة العمال وما يتعرضوا له، فإن الانتاج السعودي من النفط قد يتجمع. إن الرياض ستتطلع الى تعزيز انتاجها وهكذا الحال بالنسبة لمداخيلها الضرورية، بأقصى سرعة ممكنة طالما أن الفرصة مازالت سانحة.

كيف أكونُ وطنيّاً، والفوقية النجدية تعلو كلّ شيء؟

الحجاز محرابنا وبوصلتنا

هناك الكثير من الموضوعات الهامّة التي تطرح للنقاش في مواقع سعودية على شبكة الإنترنت، حيث يفصح المتحاورون عن بعض من مكنوناتهم الداخلية وضمن هامش معقولٍ من الحرية، بحيث يمكن رصد هذه الحوارات واعتبارها بشكل عام مؤشراً على اتجاهات الرأي العام السعودي، بأكثر مما تعبر عنه الصحافة والإعلام المحليين.هناك على شبكة الإنترنت، يقوم أفراد ممن يمكن اعتبارهم منتمين الى الطبقة الوسطى العريضة في المملكة بالتعبير عن اتجاهاتهم وميولهم وآرائهم. هؤلاء في مجملهم وكما يبدو من الحوارات العديدة مسكونين بأنواع مختلفة من الهموم الجمعية، لم تجد لها متنفساً في الإعلام المحلي، ولا يمكن طرحها إلا بكثير من الحذر حتى لا يحظر الموقع محلياً، مع أن أكثر المواقع الحوارية السعودية أصبحت محظورة.

ما يهمنا هنا، هو استجلاء للآراء المختلفة بين السعوديين في قضايا وطنية مصيرية بالغة الحساسية. وسنقوم في كل عدد بعرض قضية من القضايا، وآراء المختلفين، الذين لم يجدوا إلاّ مواقع الإنترنت لطرحها على بساط النقاش. الموضوع التالي منقول عن منتدى طوى:

http://bb.tuwaa.com/showthread.php?s=&threadid=42795&highlight=%C7%E1%CD%CC%C7%D2
http://bb.tuwaa.com/showthread.php?s=&threadid=41148&highlight=%C7%E1%CD%CC%C7%D2
http://bb.tuwaa.com/showthread.php?s=&threadid=40268&highlight=%C7%E1%CD%CC%C7%D2

يقولون: أهل نجد وبس والحجاز والجنوب والبقية خس! السؤال: ما هو سبب الفوقية التي يرى بها النجدي أو سكان المنطقة الوسطى أنفسهم وأنهم يرون أنفسم اشرف من الحجازي أو سكان جنوب المملكة. فمثلاً في الجامعة نجد أنه من النادر أن نرى صداقه مابين النجدي أو الجيزاني أو الجنوبي عموماً أو مابين النجدي والحجازي، وكذلك فيما بين المدرسات. في المدارس او المدرسين او الموظفين الحكوميين أو الجيره في المنزل.

* * *

الحقيقة أن الأغلب وليس الكل ينطبق عليهم هذا الوضع. فالنجدي وخاصة الشعبي التقليدي غير المثقف يمثل الأخوان؛ أما النجدي المثقف والمتعلم والمطلع فيمثل الشوام من ربع عبدالعزيز. أما الحجازي والجنوني فهم بنظر أهل نجد التقليدين كفار مشركون نجس، وبالنسبة للمتعلمين من النجود فهم يمثلون الخلاص من أهل نجد التقليديين.

* * *

أعتقد أنك بالغت كثيرا.. فكثير من السعوديين ليست لديهم النظرة الفوقية أو الدونية.. اما المماحكات الكلامية فهي هزل أكثر من جد بين ابناء المجتمع، ويوجد هذا حتى في أمريكا أو مصر أو أي بلد.. وقد تجد هذه المماحكات حتى بين أبناء مدينتين متجاورتين مثل بريده وعنيزه.. ولذلك فالمسألة ليست فوقية أو دونية ولكن الذي يلعب على أرضه يكسب، فوضع النجدي بالجنوب مثل وضع الجنوبي في نجد.

* * *

الكل يشتكي من هذه القضية. اقلب المعادلة ستجد النجدي عندما يكون في مجتمع يغلب عليه الحجازي او الجنوبي فسيشعر بنفس الاحساس.. مثلا سبق ان عملت في قطاع يغلب عليه احدى الفئتين فكان النجديون يتهمون هذه الفئة بأنها متعالية تهمش الشخص اذا كان نجديا وتنظر اليه باحتقار.

* * *

كنجدي الأصل، أوضح بعض الأمور. نعم أتفق معك في كل ما قلت ماعدا أنهم يمثلون لنا (نجس). ولكن يوجد من يعتبر الحجازي أنه كذلك. وأكثر من ذلك فهم يتهمون الحجازي بالكفر، وأنتم تعرفون (الإسلام نجدي)!

* * *

لا اعتقد أن النجدي يشعر بالفوقية على الإطلاق، ولكن وجود الرياض كعاصمة في قلب نجد تجعل غير النجديين يشعرون بالدونية من تلقاء أنفسهم، فهم يشعرون بهذا الإحساس، أو لنقل لديهم حكم مسبق عن ذلك، ولكن من يجرب ويتعايش معهم، فسيجد عكس ذلك تماما. إنها نظرة سطحية وحكم مسبق ترسخ في أذهان البعض!

* * *

تتحدث بواقعية قد تغضب البعض من المحسوبين على التيار اليميني.. لأن فتح هذا الحوار يمسهم من باب (اللي على راسه بطحا يحسس عليها). بكل بساطة يا عزيزي أهل نجد ينظرون لغيرهم هذه النظرة لسببين. الأول: هو التشتت الذهني والضياع الاجتماعي نتيجة أن حكام البلاد ينتسبون إلى نجد مما يدفعهم إلى السطحية والنظرة القشرية للغير، فيعتبرون أنهم (التوب) لتعلقهم بأثواب السلاطين. أما السبب الثاني فهو أن علماء البلد الأفاضل (أقصد علماء الدرجة الأولى!) ينتمون الى نجد؛ لذا تجد أهل نجد بالذات يعتقدون في أنفسهم أنهم هم أهل (الدين الصحيح). أضف إلى هذا ترسبات الدعوة الوهابية. لذلك سادت بينهم مفاهيم عدة تشكل قضية فعلاً وتحتاج إلى فتح ملفات.

* * *

ضربك للمثل بين المدن المتجاورة يعتبر تنافساً في الخدمات والحصول على أكبر قدر ممكن منها. جميع هؤلاء المتنافسين من المدن النجدية يلتقون في رابط واحد وهو النظرة الفوقية التي ينظرون بها الى أنفسهم. في أحد المجالس دار حديث حول اللوبي النجدي، أو بالأحرى اللوبي القصيمي، في الحرمين الشريفين فقيل: لماذا لايوجد أئمة من أهل

الحجاز؟. فقال أحدهم: يارجل! هؤلاء يكفيهم مسك المؤذن! وإذا أردت أن تسترسل بالعنصرية فهي كالنظام الهرمي.

* * *

هناك فرق بين الاعتداد بالنفس والتعالي على الآخرين.. فالاعتداد بالنفس موجود في كل شعوب العالم، فكل يرى أن قريته او مدينته او الجهه التي جاء منها أنها الافضل وليس بالضرورة ان يرى الآخرين اقل شأناً. واهل نجد عموما يرون للحجاز فضله ولأهل الجنوب مكانتهم، وكما يقول المثل الشعبي: لا يحقر الرجال الا اخسهم. وموضوع الاقليمية موضوع رد فعل اكثر منه طبع في الانسان، فهو شئ موجود في داخل كل انسان، يختفي ويظهر حسب الظروف التي يعيشها. فمثلا، الشخص الذي هاجر من قرية صغيرة الى جدة او الرياض وعاش فيها يعتبر نفسها منها، وقد لا يتذكر قريته الصغيرة ولا يزورها، ولكن عندما يأتي من يسب قريته او يتفاخر بالقرية التي قدم منها، تجده اتوماتيكيا يستدعي اقليميته. بمعنى اذا كنت تتعامل مع شخص اقليمي، ذكرت اقليميتك.. ولكن اذا كان الذين حولك عقلاء نسيتها. وفي رأيي انه انفع لنا ولبلادنا ان ننبذ مثل هذه الدعوات التي تفرق ولا تجمع فالكل على العين والرأس. اخيرا من حسنات الدراسه في الخارج انها قربت بين السعوديين الذين تزاملوا في الدراسة بغض النظر عن المناطق.

* * *

كانت الشرقية جميلة وهادئة.. كان فيها التسامح وكان أبناؤها يعيشون في وئام وانسجام على اختلافهم المذهبي، حتى عرف اهل نجد طريقهم اليها، فانقلب الحال. لقد حولوا المنطقة مرتعاً لمفاسدهم، حتى البحر سرقه تجارهم، والدليل: انظر الى اسفل جسر الملك فهد، وكورنيش الخبر فقد اصبح مكاناً يمارسون فيه همجيتهم التي تربوا عليها في نجد. حتى المرأة التي عاشت وتعيش في الشرقية محترمة لم تسلم منهم. اقول كل مصائبنا من قرن الشيطان.

* * *

لا تخلط بين النظرة الموضوعية والأحقاد الشخصية المرضية التي تكنها والناتجة عن الفشل الذريع في المنافسة الشريفة معهم تجاريا.

* * *

دعوني أحدثكم عن الجانب الايجابي في أهل نجد.. النجدي شهم وكريم الأخلاق، واذا صادقك كان الأكثر وفاءاً، ومن حظي برعاية عائلية سوّية منهم تجده قمة في الأخلاق والأدب. نحن في مكة قد نشعر بغضب لاستيلائهم على المناصب الدينية، ولكننا نتفق على شئ واحد وهو (أدب) أغلبهم. والنجدي مجتهد وساع للتطور العلمي أو العملي. والنجدي البيروقراطي المتعلم – ديموقراطي، يستمع من الجميع، ولا يتعالى ولا يسئ لأحد. التعميم خاطئ، ولا تخلو منطقة من الجوانب السلبية والايجابية، ومن نماذج نيّرة وأخرى بحاجة الى ضرب بالأحذية، فقط ليتنا ندفع بالايجابي الى الواجهة.

* * *

هذا موضوع سياسي بامتياز.. ان تغليب مصلحة اقليم على بقية الاقاليم هي في يد النظام السياسي. فاقليم نجد يحظى باكبر حصة من ميزانية الامانات والبلديات، واهله يحظون بامتيازات هائلة من قبيل القروض التى لا تسدد والهبات والاعطيات والشرهات.. الخ. قارن الرياض المدينة الحديثة بمدن عريقة في الحجاز والاحساء وجيزان لترى الفرق الصارخ! كما ان التهميش والاقصاء الذي مارسه النظام ضد النخب المثقفة ومن ضمنهم علماء ورجال دين في بقية الاقاليم، ساهم في تكوين هذه النظرة تجاه النجديين، وهي موجهة في الاصل للنظام السياسي ولكنها وجدت تجسيدا اكثر امانا لها في النظرة للنجدي عموما، وقد كنا في الحجاز نمارس عنصرية مقيتة ضد كل ما هو نجدي وكان النجدي يمثل كل ما هو بغيض وهمجي. ان مجتمعنا يعاني من امراض اخرى مشابهة كالقبلية والحل: سياسي!

* * *

المشكلة الحقيقية ليست في نجد وأهلها بل بأهل منطقة معينة ومحددة تمارس العنصرية (المناطقية) على الجميع بما فيهم أهل نجد نفسها سواء شمالها كمناطق أجا وسلمى أو جنوبها كوادي بني حنيفة والخرج.

* * *

المسألة محكومة بوعي الفرد. في نجد نبلاء وأوباش مثلما في الحجاز والجنوب والشرقية والشمال. التعميم نهج الجهلة. دعونا هنا نتسع بوطن واحد جميل كحبة رمل من صحراء نجد صاف؛ وكقطرة زمزم في الحجاز؛ وغال وعادل كدفقة زيت في الشرقية؛ وهفهاف كنسمة ريح شمالية؛ وعبق بالفرح كما حزمة كادي من الجنوب. وطن حر حنون ومتماسك من الماء الى الماء.

* * *

هناك نظرة هي أقرب للشعور بالأولوية والأحقية لأهل نجد، الأمر الذي نتج عنه هذا الاستئثار المقلق لمراكز القوى داخل المجتمع والدولة، وهو استئثار يسير بشكل منظم للأسف، ومدعوم بإرادة سياسية فيما يتضح. أختلف مع بعض الاخوة في تجنب نقاش مثل هذه المواضيع من باب وحدة الوطن وغيرها، فمثل هذه المواضيع مهم طرحها ومناقشتها ووضعها أمام المشروع الاصلاحي لما يعتقد أنه أحد أهم معضلات الوحدة الوطنية.

* * *

أرى بصراحة قد تغضب البعض أن الإنفصال هو الحل الأمثل، ولندع كل واحد يمضي في حال سبيله.. إذ لا يبدو أن أحداً قادر على التعايش السلمي مع الآخر. هذا الكيان، كيان مصطنع، لا يربط أطرافه أي مصلحة حقيقية، أو تاريخ مشترك إلا من ١٠٠ سنة فقط. آسف إذا كان رأيي صريحا زيادة عن اللزوم.

* * *

الدولة السعودية قامت بيد ابناء المجتمع قاطبة، ولم يكن هناك اي تميز بين المناطق. اما حكاية النجدي والحجازي والجنوبي فمعظم اعظاء مجلس الوزراء منذ قيام المملكة هم من ابناء منطقة الحجاز. ومعظم القطاعات العسكرية بمختلف رتبها من ابناء منطقة الجنوب. اما التجارة فهي شطارة وعمل دؤوب؛ والسماء لا تمطر ذهباً. اما من ضيع أوقاتة بالتمرغ بالقبور والنياحة بالمراقد واعطاء خمس دخله للحوزات فهاذا شأنه؟

* * *

الكل يشتكي من العنصرية فعلاً.. ولكن عندما مارسها أهل نجد من قبل، فنحن من أعطيناهم الشرعية بأن يمارسوا ذلك ضدنا.

* * *

ياجماعة كلنا متخلفين: حجازنا ودمّامنا؛ بريدتنا وعنيزتنا؛ حايلنا ورياضنا؛ نجراننا وتبوكنا؛ والجوف وبيشه؛ وعرعر والأرطاوية؛ وخفجينا وخميس مشيطنا؛ والباحة وبقعاء؛ وجده والطايف؛ هل نزل هؤلاء من السماء بقفّة؟!

* * *

الدولة ممثلة في أركانها السياسية لم ولن ترعى بل تحارب التفرقة وتسعى جاهدة بأن تزيلها بين المواطنين. ومن يعارض هذا الشكل من هذه المواضيع لم يعارض الحكومة، لأنها

* * *

ليست راعية لهذه العنصرية بل تحاربها. ولكن هل معارضتي لموضوع لكون بعض المواطنين يرون بعضهم بالفوقية والعنصرية تكون معارضة للدولة؟

* * *

عنصريتك تجاه اهل نجد ومن حل بنجد تنطلق من كون الحكام من هذه المنطقة. فلو كان الحكام من الحجاز لوصفت اهل الحجاز بالفوقية. كونك معارضاً للدولة او طالب سلطة فهذا افضل لدي من ممارسة العنصرية. فأن تطلب سلطة فهو افضل ولكن عليك ان تشهر انيابك ومخالبك.

* * *

كيف أكون وطنيا؟ الوطن هو عبارة عن الأرض التي نستوطن فيها، وهو لا يحده حدود طالما مصلحتي الاقتصادية تتعدى إليه. فأنا الفقير حجازي، وهذا الوطن الحجازي كان له حدود جغرافية وحكومة وتاريخ وثقافة..الخ. والآن أصبح هذا الوطن ضمن وطن أكبر هيمن عليه جزء لا يعد شيئاً في أيام التاريخ، اتخذ له اسم المملكة العربية السعودية.

عندما أصدم بحقيقة تهميش وطني الكبير لوطني الصغير الذي هو منارة المسلمين في العالم وقبلتهم سياسيا وثقافيا وجغرافيا ودينيا..الخ، عندها أسأل نفسي: لماذا؟ ألم يكن لنا تاريخ وحدود وثقافة واقتصاد؟ لماذا يفرض عليّ وطني الكبير المقارنة بينه وبين وطني الصغير؟ لماذا فرّق الوطن الكبير بين مواطنيه الذين لهم وطن صغير: فروقات في التعليم والدين والاقتصاد والتعمير والإنشاء للمدن..الخ؟ لماذا لا أحس أنني وطني وأرغم على أن أحس بوجوب استرداد تاريخي القريب لوطني الصغير؟

هل هذا لأني أرى ما هم عليه أولاد المؤسس الجديد للوطن الكبير من نعيم يفوق كل تصور؟

هل هذا لأني أشاهد التمييز العرقي الإقليمي بين أبناء الوطن الكبير؟ هل لأني أرى الفقر منتشراً في بلدي الصغير، وبلدي الكبير من أغنى بلاد الأرض؟ هل لأني أعيش البطالة في كل بيت وهم (هناك) في رغد من العيش؟ هل لأني أرى العالم يتقدم ونحن مازلنا في كهف الطاعة العمياء باسم الدين والسيف؟

ماذا قدم لي الوطن الكبير؟ هل قدم التعليم بمختلف مراحله؟ هل قدم العلاج والدواء في مستشفيات تليق بحجم الوطن الكبير؟ هل ضمن لي حقوقي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية والثقافية وغيرها؟ هل جعلني الوطن الكبير أحس بقيمتي كمواطن له الحق دون منٍّ ولا ذلة؟ هل جعلني الوطن الكبير أحس بحقيقة ما قام عليه من الدين (الحرية العدالة المساواة)؟ هل جعلني الوطن أطوف الشوارع وأنا أتنشق عبق الأزهار بدلا من البيارات؟ هل الوطن الكبير حررني من التبعية المفروضة على العبيد لأسيادها، وقد كنت حرا؟ هل الوطن الكبير كذبة كبيرة، لسلب الأموال وتوسيع الفجوات؟ هل الوطن الكبير يبني أم هو معول هدم للأوطان الصغيرة المكونة له؟ هل جعلني الوطن الكبير أشعر بعدم استغلاله لسذاجتي التي رباني عليها في المدارس والجامعات والسجون والمعتقلات؟

* * *

كتبتَ في خانة (البلد): الحجاز الهاشمي! هل معنى ذلك انك خارج على الدولة السعودية؟ اريد اجابة محددة نعم ام لا؟

* * *

موضوع مهم.. أين مدعو الوطنية؟

* * *

الرجل يحلم بعودة حكم الأشراف المتخلف! والحمد لله الذي سلط عليهم من يزيلهم من وجه الحكم!

* * *

بدون تعصب.. وحماس مناطقي!: هل تقسم بالله العظيم ان وطنك السعودي لم يقدم للاجيال التي عاشت في الوطن الموحد (المملكة العربية السعودية) ما لم تعشه ولا تحلم به الاجيال السابقه للتوحيد في كل المناطق؟ وهل تقسم ان المواطن السعودي الحجازي لا يعيش ازهى فترات تاريخه منذ الف عام.. في هذا الوطن؟ وهل تقسم ان الحالة العلمية والصحية والاقتصادية للحجاز لم تصل الى معدلات لا يصح مقارنتها بحالها الاول؟ وهل تقسم ان هناك بلدا عربيا شاميا او مصريا او شمال افريقيا أو يمنيا الخ.. يمتلك ربع الحقوق الاساسية التي يمتلكها السعودي الحجازي او غيره؟ وهل تقسم ان كلامك هنا.. لا تشوبه عصبية مناطقية وعنصرية؟

* * *

لو كان الحجاز كما كان لأصبح اليوم أفضل مما نحن عليه بمليون مرة، وقس الحالة السياسية والثقافية وكفى بهما ميزانا للتقدم. والتقدم عندي ليس بالمال كما حال البقرة التي سجن صاحبها. إن كنت لبيبا تعلم ما نرمي إليه. أما عن الحقوق فاذكر لي الربع؟ ثم العصبية لمن وعنصرية لمن؟ أين تعيش أنت؟ نحن أهل الحجاز لا نعرف ما تعيشون أنتم فيه.

* * *

كلامك منطقي، ويمكنك تعميمه على سائر الوطن، وليس الحجاز فقط من يعيش هذه الحالة.

* * *

الحجاز محرابنا وبوصلتنا!

جاء الملك عبدالعزيز رحمه الله ومعه مشروعه العظيم. كانت كثير من مناطق المملكة شبه ميتة فأحياها وطورها. لكن الحجاز محرابنا وبوصلتنا. كان أكثر تقدما ربما من مشروع الملك عبدالعزيز رحمه الله. يجب أن يكون الحجاز كابينة القيادة في الدين وفي غيره كالعمل السياسي. يفترض أن هيئة كبار العلماء من الحجازيين أو على الاقل النسبة الأكبر. فهم أهل الدين.. وهم عائلة محمد.. وهم أحفاد الصحابة. وهم نقطة الوصل مع كل العالم الاسلامي من قديم الزمان بسبب الحج والعمرة. يجب أن تنقل السلطة الدينية للحجازيين وألا تبقى بيد الوهابيين.

كل ما أعرفه وأنا قابع في حائل: أن الحجاز كان طوال التاريخ الاسلامي منارا للفكر.. وخاصة للفكر الديني. وثانيا أنه منار للفكر الديني الحرّ.. بكل مذاهبه وفرقه وأنه يخص جميع المسلمين ولا يخص طائفة دون أخرى. وثالثا أن الحجاز منذ عقود أصبح حكرا على الوهابيين، فأُبعد علماؤه وهُمّش وأصبح تابعا بعد أن كان رائدا. حين كان الحجازيون يصدرون صحفهم ويناقشون أمورا لا نستطيع الآن مناقشتها، كانت كثير من مناطق المملكة تغط في غيبوبة! ولذلك يجب أن يصبح الحجاز كابينة القيادة، وهل هناك من هو أولى من الحجاز بالقيادة؟ وجهة نظر مشحونة بمحبة شديدة للحجازيين لا تقل عن هدير البحر الاحمر.

* * *

المشكلة أن الوهابيين يختصرون المملكة العربية السعودية في مثل: الشيخ حمود الشعيبي، والشيخ ابن عثيمين، والشيخ ابن باز رحمهم الله، وكذلك الشيخ اللحيدان وابن سبيل وآل الشيخ. إذا أراد شخص أجنبي مغرض لهذه البلاد سوء.. فهو يستطيع أن يتقمص شخصية وهّابي ويدافع عن الوهابية بشكل أعمى.. فيحقق غرضه.

* * *

الحجاز.. هي محرابنا الديني بمكة والمدينة شرفهما الله.. ولكن هذا لايعني بالضرورة ان تكون القيادة السياسية هناك. منذ انتهاء عهد الخليفة الراشد عثمان رضي الله عنه لم يصبح الحجاز القبلة السياسية. علي بن ابي طالب رضي الله عنه نقل القيادة السياسية من الحجاز الى العراق. الامويون نقلوها الى الشام. العباسيون اعادوها للعراق. العثمانيون نقلوها

الى اسـتـنـابـول.. وهـكـذا. الـقـيـادة الـسـيـاسـيـة السعودية لم تكن بدعا في ذلك. واذا لم تكن لهم الارادة ان يـحـددوا مـكـان الـقـيـادة الـسـيـاسـيـة.. فماذا بقي لهم من نفوذهم السياسي وحكمهم للبلاد.

* * *

الدين والوطن امور تتعلق بكرامة الانسان.. بغض النظر عن طريقة فهمه للدين أو للوطنية..

ولذلك أنا أعتبر الوهابية أخطر علينا من النازية على اليهود. وأخطر من الصهيونية على الفلسطينيين. بل أخطر من الصهيونية على اليهود الذين يحاربون ويقاومون الصهيونية.

ما يهم الوهابي هو أن يجعل خصمه بقعة من الدماء.. وهاذا تاريخكم الاسود اللعين.. أنتم من قـتـل شيبـانـنـا في حـائل وفي مدن أخرى.. ويقرتم بطون جداتنا.. وفعلتم بنا الافاعيل. هل تـريـد أن أفـتـح مـوضـوعـا بـعـنـوان: مـا فـعـلـه الوهابيون بأجدادنا، وأن نطلب من الاعضاء أن يذكروا ما رواه لهم الشيبان من ذلك؟ ستسمع مصـــائب مـــا يـــفـــعـــلـــه شـــارون المجنـــون بالفلسطينيين وكأنها لا تعدو تسبيحاً بالمقارنة به.

* * *

تقول: الحجاز مصدر الاشعاع الديني لنا ويجب أن يبقى أيضا مصدر التفسير لديننا. كل ما في الامر أنكم حاولتم أن تقتلوا الحجاز.. أنتم الـوهـابـيـون.. ومـا عـلـيـنـا إلا أن نسمـع شـهـادة الحجازيين. أنـا واثـق أن شيـوخـنـا خـاصـة في الحجـاز.. وعترة محمـد سـيـعـيـدون الامـور الى نصـابـهـا. أحب أن أسـأل: لماذا جـعـل الشيطان نفسه على هيئة رجل من نجد، كما في الرواية الـتـاريـخـيـة المعروفة؟ هل كان ذلك صدفة ام ماذا؟

* * *

قـولك أن الحجـاز يـجب ان يـبـقـى مصـدر التفسير لديننا. فهذا ليس حتمياً. التفسير للدين قد يأتي من اي مكان بالعالم وليس حكرا بمكان واحد. اتى من العراق ومن الشام ومن مصر ومن بخارى ومن سمرقند ومن اليمن.. كما اتى من الحجاز. اما (عترة محمد) فكلمة حق اريد بها بـاطل، وهـي مصطلـح شيـعـي شـهـير.. رفـعـوه كقميص عثمان ليبرروا به شقهم لصف الامة الاسلامية وخروجهم عنها.

ليتك تحدد من تعني بمصطلح (الحجازيين).. اريد تعريفاً دقيقاً للكلمة.. اقصد من هو الشخص الذي يمكن ان نقول عنه هذا (حجازي) بحسب قاموسك؟

* * *

هـل تـريـد أن تـنـقـل الـسـلـطـة الـديـنـيـة من النجديين إلى الحجازيين؟ هل تظن أن المشكلة في أصحاب السلطة أم في السلطة نفسها. متى ما امـتـلك تـيـار مـا الـسـلـطـة والقوة ولم يوجد من يـحـاسـبـه سـتـتـحـول السلطة إلى تسلط، ولك في التاريخ عبرة. المشكلة ليست في السلفية أو في أرض نجد فـهـؤلاء لم يـخـلـقـوا مـن طين كـمـا لم يخلق سكان الحجاز من نار. لا تقل لي أن طبيعة أهل الحجاز تميل إلى التسامح وأن طبيعة أهل نجد تميـل إلى الانـغـلاق بـحـكـم طـبـيـعـتـهـا الصحراوية، لأني سأسلك عن طبيعة اسطانبول العثمانية وأثرها على تسامح الأتراك مع العرب والأرمن. المشكلة يا سيدي هي في إعطاء جهة ما وكالة عامة لشؤون الله على هذه الأرض (سواءًا كانوا نجديين، حجازيين، حساويين أو حتى من المريخ). ما نبحث عنه هو حقنا في محاسبة السلطة لا نقلها من مكان لآخر.

أمـا مـن رفـع قـمـيص عـثـمـان فـهـو مـعـاويـة وليس الشيعة.

* * *

هل تعتقد ان النموذج الاسلامي الحجازي سوف يكون طرحه وتعامله مع الاخرين افضل حالا من النموذج النجدي؟ إذا كان الحال كذلك، كيف تم تهميش علماء منطقة باكملها مع مالها من تاريخ عظيم على مستوى العالم الاسلامي؟ وهـل تـعـرض عـلـمـاء الحجـاز لـلإضـطـهـاد كـمـا تعرض علماء الشيعة؟

* * *

يكفي عنصرية. الحجازيون لهم السبق من عشرات السنين في العلم والتعلم بسبب وجود مكة والمدينه وعلماء العالم هناك. لكن اليوم، وبوجود الجامعات والاعلام والكتب والانترنت، لا استغرب ان تلد لنا جيزان او سكاكا او عقلة الصقور او شرورة عالما فذا المعيا. كلهم ابناء الـوطن ونـفـتـخـر بـهـم. من الشـمـال كـانـوا ام من الجنوب. من نفس القبيلة او من نفس الفخذ. من عائلة معروفة، امن من (البدون). كلهم ابناء هذا الـوطـن.. شـيـعـة كـانـوا ام سـنـة، سـودا كـانـوا ام بـيـضـاً، بـسـحـنـات اسـيـويـة ام سـحـنـات غـربـيـة، ماداموا يحملون ذلك الجواز الاخضر.

* * *

اعـتـقـد بـان رجـال الحجـاز لايـزالـون في مصاف العلماء ورجال الدين. ويكفي الشناقطة الذين استوطنوا الحجاز واحبهم الناس وسمعوا منهم واستفاد منهم خلق كثير.

* * *

المشكلة ان معظم من يتحدث بإسم الدين لا يعترف بالأوطان ولا يملك الشعور بالوطنية.

* * *

هناك قاعدة إقتصادية تقول العملة الرديئة تطرد العملة الجيدة. لقد انتشرت الوهابية في الحجـاز كـمـا انـتـشـرت في الجنـوب والشـمـال والشرق إلا من أقليات تناقصت مع الأيام وتحت زخم الموجة الهائلة المدعومة بالمال والإعلام والتعليم والسيطرة على كل شيء! لقد أصبحت المنابر والتعليم والمناصب كلها بيد الوهابية، وعُزل علماء المنطقة بالتقادم والإقصاء وأتهموا بـالـصـوفـيـة! وعـلـى أرض الـواقـع لم يـعـد هـنـاك إلاهـم، وإن كـانـت الحكومـة أحيت في بقـايـاهـم المندثرة شيء من الأمل لأغراض سياسية بحتة ولـكـنـي لا أظن ان هـذا سيصل إلى حد أعـادة الـقـيـادة الـديـنـيـة لـلـحـجـاز وأهـلـه، اللـهـم إلا إذا حصلت مـواجـهـة كـبيرة دمـويـة بين الحكـومـة والـوهـابـيـة في حـال قـررت الحكـومـة الـبـدء بإصلاحات فعلية قد تقلل كثيرة من مكانتهم وتضر بمصالحهم.

* * *

المشكلة أيضاً ان الكثير من الناس وفي عهد الملك خالد وفهد قد أصبحوا مطأطئي الرؤوس، أقصد أهل الحجاز وغيرهم داخل الوطن. ولم يواجه أهل القصيم اي صعوبات في السيطرة على الحرم والفكر بينما حاول الوهابيون اقصد اهل القصيم التأثير على أهل مصر ولم يفلحوا، وحاولوا التأثير على الإماراتيين والبحرينيين ولم يفلحوا، حتى في شمال أفريقيا لم يفلحوا إلا مع عدد قليل من الجزائريين. أقول ان اللوم يقع على اهل الحجاز لأنهم لم يعترضوا على تشريع (نجدي) ولم يقفوا ضد تحريم (قصيمي). وطالما هـم هـكـذا فـلـهـم مـا أتـاهـم. الفرق الوحيد بين الحجاز ونجد اليوم هو ان الهيئة لم تعد ذات نفوذ قوي في الحجاز وخصوصاً في الأماكن العامة وهذا يحسب للمواطنين.

* * *

موضوعي هاذا أبعد مايكون عن العنصرية أو الـتـعـصـب.. فـقـط أردت أن أذكـر بـأن الحـجـاز محرابنـا.. محراب الـوطن. وأنـه بـوصـلـتـنـا. ليس لأنه متعلم فقط أو لأنه بوابتنا على العالم.. بل لأن أهله يملكون خصائص وخصال نموذجية لا يملـكـهـا الانسان بـالـتعلم وإنما بـالـتـجـربـة من خـلال المخالـطـة الـطـويـلـة والمعـاشرة الدائمة للمختلفين. البيئة الحجازية جعلت الشخص الحجازي منفتحاً دائما ومتفهما للاخر.

* * *

حول مسائل التشريعات القصيمية والنجدية

فهي في الغالب تشريعات تتصل مباشرة بالسلوك والحركة والجلوس والوقوف وخصوصاً للنساء مثل غطاء الوجه حتى اثناء الطواف والسعي وخلط الأمور مثل الخلوة وتفسير الأختلاط بنفس تفسير الخلوة. وبشكل عام التشكيك بشرف المرأة حتى ولو لم يبدر منها أي شيء. وهذا من باب سد الذرائع ودرء الفتن!

القصد ان أهل نجد والقصيم بالذات لديهم الكثير من المحاذير فيما يتعلق بالحياة الأجتماعية، لكنهم وجدوا لها روافد في أحاديث ملتوية وربما غير صحيحة أو تفسيرات لآيات أخروجها عن نطاقها. ثم فرضوا كل هذا على كل المواطنين بمن فيهم الحجازيين. وهناك منع إحياء ذكرى مولد الرسول (ص) وإلغاء الأحتفالات الأسرية بذكرى ميلاد اطفالها والكثير الكثير.

أما مقولة: وهابي حجازي؟ فهذا الحجازي الذي اصبح وهابياً ستجده سفيهاً أو مختلاً عقلياً. ويوجد البعض لكنهم أقلية خلافاً لأهل الجنوب الذين توهبوا بطريقة اقل ما يقال عنها انها (مابها ملح) أي (على دباشة وثواره). حسنتهم الوحيدة أقصد اهل الجنوب انهم متمسكين بالعقال حتى وهم مطاوعة!

* * *

ارني كيف ستستطيع ان تحكم نجد واعطيك جائزة نوبل فورا! نجد هذه اعيت الجميع. الرسول نفسه قال يخرج منها قرن الشيطان، وانت تريد حكمها من الحجاز؟!

الفيدرالية هي الطريق الصحيح يا صديقي! دعهم يلتهون فى حكم انفسهم ويفكونا من مشاكلهم المعقدة، بحيث يحكم كل قسم من المملكة نفسه في فيدرالية مثل فيدرالية امريكا او كندا، واقسم اننا سنتخلص من تصدير الارهاب للابد. اذ ان الفيدراليه ستقسمهم الى ٧٣ فرقة وسيتقاتلون الى ماشاء الله الى يوم البعث لمعرفة من هى الفرقه الناجيه التي يحق لها ان تحكم نجدا!

* * *

ما ذكره أخي قبلي يقول به استاذنا الدكتور تركي الحمد، حسب نقولات سمعية عمن أثق بهم! والفكرة سببها ان هناك عجزاً عن تحويل المذهب السلفي الى مذهب معتدل يتماشى مع حاجات الدولة والمواطنين، اي عجز السلفية عن التجديد. لذا قال البعض ان الحل هو في ان يعيش المواطنون في مناطقهم حسب تقاليدهم ورؤاهم، بعيداً عن عصا السلفية.

والدولة تدرك هذا، فقد كانت فيما مضى لا ترسل المشايخ الى الخارج وإنما ترسل أولئك الذين جاؤوا الى السعودية من مصر وسوريا ليقوموا باعمال التوعية والإرشاد والولاء السياسي للنظام ومحاربة الشيوعية!

وإذكر ان الدولة ارسلت مشايخ سلفيين الى جمهوريات اسيا الوسطى المستقلة حديثا عن الإتحاد السوفيتي للدعوة السلفية، فانخرط بعضهم في اعمال عنف وتحالف مع حركات محلية دينية معارضة، فسارعت الدولة الى استبدالهم بشخصيات حجازية عليهم مسحة دينية، ولكن لاتزال صورة الاسلام السلفي السعودي سيئة في تلك البقاع، على الأقل رسميا.

الحكومة السعودية نقلت الثقل الديني من الحجاز الى نجد كما هو الثقل السياسي، والسبب هو التضييق على رجال الدين الحجازيين، وهي لا تريد اليوم ان تعطيهم فرصة للنهوض، ولا يقبل السلفيون بذلك، واعادة انعاش الدور الديني للحجاز اللصيق باماكنه المقدسة يحتاج الى زمن، وله تبعات مهمة على وجهة الدولة والمؤسسة الدينية السلفية.

هذا الإقتراح عملي ولكن تطبيقه يحتاج الى ثلاثة عقود!

* * *

ملاحظات الأخ الشمري حول السلطة الدينية في الحجاز واعطاء الحجازيين دوراً سياسياً أكبر، صحيحة ومؤلمة. هناك مشكلة نريد ان نناقشها بانفتاح ولكنها تتطلب قسطاً كبيراً من ضبط الأعصاب وتركيز الأفكار. نحن مشحونون للأسف بالطائفية والمناطقية والنقاش في موضوع جذري كهذا يصعب على الكثيرين تحمله خاصة اذا وضع اصبعه وسمى الأمور باسمائها.

وحول انتقال الثقل السياسي من الحجاز الى العراق في عهد الإمام علي صحيح. لكن لا يفوتنا امرٌ مهم يصعب تطبيقه في الحالة السعودية. فالإمام علي نقل السلطة وبرر ذلك بأن هناك في العراق المال والرجال. في حين تم نقل السلطة السياسية الى نجد حيث لا يوجد المال ولا الرجال من حيث الكثافة ولا الأهمية. ويكفي ان نعرف اليوم ان السفارات لم تنقل الى الرياض لأسباب تعلمونها إلا في منتصف الثمانينات خوفاً من السلفيين. لو بقي الحكم في الحجاز، أقصد مركزه، لاستطاعت الدولة ان تبني جسوراً مع مختلف المناطق باتزان اكثر، ولتحررت من سيطرة المذهب الرسمي، ولما وصلت الى هذا القاع اليوم.

* * *

الحل الوحيد في علمانية السياسة والثقافة ومعها بالطبع ديمقراطية وتداول سلطة والتي تبدو مجرد امتداد لأحلام بعيدة المنال. هذا الحل يحقق انتفاء الحاجة إلى (رجال دين) سوى لوظيفة محدودة وضمن بيئة محدودة. طبعا أول خطوة عملية الآن هي إزالة الاحتكار المذهبي ضمن تعددية مذهبية، وتحقيق نوع من الاستقلالية، أي تحرر مناطقي في الثقافة والإعلام (إذاعة وتلفاز وصحافة في كل مدينة تناقش مشاكلها الحقيقية بدلا من التصفيق لإنجازات لفظية في مكان ما بعيد). ونحتاج قبل ذلك كله الى إنسان تطور وعيه ليفهم ما يريد أصلا.

* * *

يظهر أن الفكرة النبيلة في البداية خرجت عن مسارها إلى التعصب والمناطقية، وفي ظني أن المسالة اكبر من ذلك، فيجب أن نسلم من البداية بانه لا افضلية او امتياز لمنطقه او جماعه لذاتهم، كل ما في الأمر هو أن الحجاز له تجربة عريقة في التعددية الاثنية والمذهبية والطائفية، ففي الحرم المكي الشريف كان إلى عهد الملك سعود مقامات للمذاهب الاربعه الحنفي والشافعي والمالكي والحنبلي، وكان هناك مفتي للحنابلة من نجد هو ابن حميد صاحب كتاب السحب الوابلة في طبقات الحنابلة (ولا علاقة له برئيس مجلس الشورى الحالي) وقابله الملك عبدالعزيز بعد دخوله الحجاز، وعاب عليه اللبس الحجازي وهو نجدي. وفي الحجاز تعايش الشيعي والصوفي والبهرة وغيرهم، وكانت لهم حلقات في الحرمين الشريفين، ومن يرتاد المكتبات حول الحرمين الشريفين إلى عهد قريب وقبل الهجمة الاصوليه الاخيره يجد كتب العقيدة والفقه وغيرها لجميع المذاهب.

* * *

الأنسان السعودي نشأ على الأتكالية في كل شيء حتى التعليم أصبحنا ندفع مقابل إلتحاقنا به راتباً شهرياً. منتهى الخطأ في الأستحواذ الديني من قبل مذهب وفرضه رؤية مذهب على مذاهب أخرى، والذي هو مجرد نتيجة للشعور الضعيف بالمسؤولية. من يتبع مذهب إبن حنبل - وجلهم من المنطقة الوسطى، وبالتحديد خريجي جامعة الأمام، ومن سبقوهم من أتباع محمد بن عبدالوهاب - يستشعرون نوعاً من التسلط والقوة وينطلقون من مباديء إمتلاك الحقيقة دون غيرهم بل وتخطئة هؤلاء الغير. قد يكون السابقون أصحاب نوايا محدودة ونابعة من الحرص والأخلاص، لكننا الآن نعاني من مجموعة من الناس ربطت أهدافها السياسية في تشريعاتها الدينية بغية الوصول إلى السلطة كهدف إستراتيجي يسعون إليه.

أتفق مع أحد الزملاء الذي أشار إلى لجوء هؤلاء أحياناً إلى إبتعاث رجال دعوة من مناطق الحجاز بغية الوصول إلى إقناع الطوائف والأمم الخارجية، وهذا دليل قاطع على وجود المرونة عندما لا يختلط الأمر بالسياسة والعكس صحيح هنا.

في لقاء مع د. مضاوي الرشيد

السعودية دولة لخمس ممالك والحكم فيها لم يعد يتلاءم مع العصر

د. مضاوي الرشيد الكاتبة والناشطة السعودية المقيمة في لندن، تعمل أستاذة محاضرة في التاريخ وعلم الاجتماع في كنغز كوليج. والى جانب نشاطها الأكاديمي والسياسي والبحثي تتحدث د. الرشيد من خلال مجموعة قيمة من الكتب والدراسات والمقالات. لها مؤلفات قيمة وهي على التوالي: السياسة في واحة عربية (١٩٩١)، الجالية الآشورية العراقية في لندن (١٩٩٨)، تاريخ السعودية بين القديم والحديث (٢٠٠٢) ومقولات مضادة: السياسة، التاريخ والمجتمع في السعودية واليمن (٢٠٠٤). وهي تعكف حاليا على وضع اللمسات النهائية على أحدث مؤلفاتها: العولمة والخليج العربي.



د. مضاوي الرشيد

بعد عام من النقاش والحوار بين المثقفين السعوديين في الداخل والخارج، ما هي النتائج المتوقعة؟

عام ٢٠٠٣ عام البيانات والعرائض الموقعة من الشعب والموجهة لرموز الحكم. وقد اثبتت هذه العرائض وجود حراك شعبي يمثل تململ النخب الشعبية في المجتمع السعودي من اسلوب التهميش السياسي الذي تمارسه العائلة الحاكمة ومن استمرار استفرادها بالسلطة. وقد تبلورت حول هذه العرائض تيارات مختلفة منها الليبرالي والاسلامي الوسطي المعتدل وكلاهما لا يرفض الدولة الحالية ولا يعتقد بقدرتها على اصلاح نفسها قبل فوات الاوان. هذه التيارات على انها تيارات معارضة لكنها في الوقت نفسه تحاور السلطة وتحاول الدخول في شراكة معها من مبدأ توسيع المشاركة الشعبية.

النتائج التي أسفرت عنها هذه التحركات تتمثل في جملة معطيات. اولا: قد تم سجن دعاة الاصلاح. وعلى الرغم من الافراج عن بعضهم إلا ان الدولة أبقت عبد الله الحامد ومتروك الفالح وعلي الدميني خلف القضبان. وقد انضم الى هذه النخب السجينة الشيخ سعيد بن زعير المعروف بتوجهه الاسلامي. هذا بالاضافة الى سجناء الامس من العلماء الذين اعلنوا توبتهم على شاشات التلفزيون لكنهم ما زالوا يقبعون خلف القضبان!

ثانيا: يسعى الحكم من سجن بعض رموز الاصلاح الى تطبيق سياسة معروفة هدفها إبعاد أي شخصية قد تتمكن في المستقبل من لعب دور قيادي ينافسها على السلطة. وليس المهم هذا التيار او ذاك او هذه الشخصية او تلك وانما العمل على ان لا تفرز الساحة السعودية أي قطب يستقطب الشعب ويفرض نفسه كبديل لما هو قائم اليوم.

ثالثا: من اخطر النتائج التي اسفر عنها تجاهل الحكم لشرعية مطالب الاصلاح هو انتشار ظاهرة العنف السياسي الذي لا يمكن القول انه جديد. ولكن تبلوره بالشكل الذي يبدو عليه الآن انما يعكس فقدان الأمل بالتغيير وعدم تقبل مبدأ ترميم البيت. واعتقد ان العنف الحالي يعكس ظاهرة القناعة بأن الترميم ليس الخيار المتوقع وانه لن يحل المشكلة.

من هو هذا التيار العنفي وماذا يريد؟

تيار العنف هو التيار الذي يؤمن بأن الحل الوحيد هو هدم البيت واعادة صياغته. لذلك فان مواقف الحكم من الاصلاحيين وسجنه لهم انما تصب في خانة التيار الجهادي وتزيد من مصداقيته. يجب على كل النخب ان تنتقل الى مرحلة مخاطبة الشعب مباشرة حتى يصبح مشروع الاصلاح مشروعا شعبيا وليس نخبويا. أعني تحويل مشروع الاصلاح الى مشروع شعبي يستقطب الحضري والبدوي والقبلي وغير القبلي المتعلم ومن كان علمه محدوداً. النخب تلعب دورا مهماً ولكن لا تستطيع الحراك دون تعبئة شعبية وقاعدة عريضة تحميها من الاعتقال.

لكن، من أين يمكن أن يبدأ مشروع الإصلاح؟

مشروع الاصلاح لا يبدأ من فوق. لأن الحريات الموهوبة من أعلى الهرم تتلاشى بنفس السرعة التي تعطى بها وتسلب من الشعب عندما تتغير الظروف. الاصلاح يبدأ من ذوي القدرة القيادية كالناشطين السياسيين والمثقفين واصحاب الفكر الذين يستطيعون ان يترجموا فكرهم وان يوصلوه الى شرائح عريضة من الشعب. لا يمكن الاصلاح دون تغيير جذري لهذه الدولة التي لم تعد تتلاءم مع العصر ومع تطلعات الشعب. فالدولة ليست حقيقة دينية مقدسة كما انها من صنع الرجال فهي ايضا يمكن ان تنهار تحت اقدام رجال من نوع آخر. لذلك عندي قناعة بأن هذه الدولة او بالاصح الدويلات الخمس التي تحكم السعودية اليوم قد اهترأت لدرجة انه يصعب اصلاحها فهذا الطاقم الحاكم يحكم اليوم معتمدا على آلية عسكرية وليس على سلطة تجتمع حولها جميع فئات الشعب.

الأمير نايف وزير الداخلية رفض الملكية الدستورية وأشار إلى إمكانية تزوير أي انتخابات يمكن ان تفرض على المملكة، ما تعليقك على ذلك؟

وزير الداخلية اراد بتصريحه هذا أن يؤكد

مقابلة

تضامن هذه الدويلات الخمس واتحادها في مواجهة أي مشروع يقلص سلطتها ويفتح الباب للمشاركة الشعبية ولو كانت ضيقة الحيز كمشروع الملكية الدستورية. الرفض أوضح دون أي شك عدم رغبة الحكم في أي اصلاح حقيقي ورفضها ايضا لانتخابات مجلس الشورى على الرغم من الاعلان عن ان الانتخابات المحلية ستجري في شهر تشرين الاول (اكتوبر) المقبل. سمحت الدولة بالمطالبة بهذا النوع من الاصلاح والتقت رموزه اول الامر من اجل ان تظهر بمظهر المصلح لكنها اي الدولة استغلت هذا التيار لضرب التيارات الاخرى وخاصة الاسلامية الرافضة لمبدأ الملكية الدستورية. لكن المهمة انتهت الان وبقي بعض دعاة الاصلاح في السجن. تتفق الدويلات الخمس الحاكمة على مبدأ التمسك بالسلطة المطلقة ريثما تحل أزمة الخلافة بينها. ولكن طالما ان الحكم قد دخل عصر الدويلات والتي تطمح الى الاستيلاء على والتفرد بالحكم فلن نرى أي تغيير في المنهج القائم على الإثم والعدوان.

هل انتهى دور المؤسسة الدينية في الحكم؟

المؤسسة الدينية فقدت هيمنتها بشكل رسمي بموت الشيخ عبد العزيز بن باز عام ١٩٩٩ رغم ان سلطتها كانت قد تآكلت منذ حرب الخليج الثانية والتي فضحت بشكل علني موقف هذه المؤسسة كمؤسسة تابعة للحكم معدومة الاستقلالية. واليوم المؤسسة الدينية الرسمية هي مجرد آلية مرتبطة بالسلطة لا تحتكر العلم الديني ولا الافتاء ولا تتمتع بالاحترام. واليوم ونحن في عصر العولمة لا اعتقد ان بمقدور اي مؤسسة دينية ان تعتبر نفسها المؤسسة الوحيدة ذات المصداقية الخاصة. لا يوجد في الإسلام مؤسسة دينية ولا مفتي عام وانما توجد تعددية قضت عليها الدولة الحديثة. وانا اعتقد ان العولمة وتزايد مجالات المعلوماتية وانتشار الثقافة والتعليم قد ادت الى الرجوع الى هذه الحقيقة التاريخية المرتبطة بتطور الاسلام الحضاري والذي قضت عليه الدولة الحديثة.

للمرأة في السعودية مكانة غير موجودة، لماذا الإصرار على حرمان المرأة من حقوقها بل ومصادرة وجودها، هل يمكن القبول بتستر الحكم بالدين؟

وضع المرأة موضوع حساس جدا في بلد مثل السعودية. الدولة تستعمل المرأة كسلاح لكسب الشرعية. فهي تقلص المجالات المفتوحة أمام المرأة لتظهر نفسها بمظهر التقوى والعفة علّها تكسب رضا فئات معينة من الشعب. ولكن عندما تريد ان تكسب رضا الولايات المتحدة فانها تبرز حرصها على موضوع المرأة وتعليمها وعملها حتى تظهر بمظهر التطور والتقدم. ولكنها في نهاية المطاف تستغل المرأة وتحاول دوما ان تضعها تحت الوصاية. المرأة ومشكلتها في السعودية سلاح تستعمله الدولة ضد خصومها من كافة التيارات.

هل للتحالف والحوار الوطني قيمة حقيقية مجدية في دولة مثل المملكة؟

أي حوار تحت وصاية هذا الأمير او ذاك هو حوار عقيم. الشعب لا يتوقف عن الحوار فيما بينه عن طريق الفكر والثقافة والادبيات والاعلام وعبر الانترنت وعلى المستوى الشخصي ايضا. هم ليسوا بحاجة الى مبنى او الى قاعة للحوار تحت الوصاية. وهم ليسوا بحاجة الى هيئة للحوار الوطني. الشعب يحتاج الى حريات أساسية منها حرية التعبير وحق عقد الاجتماعات. وهي امور لم تتحقق ولم ينلها الشعب طالما ان الوصاية قائمة. فأي حوار حر عندما تختار الدولة من يحاور وعندما يقوم الحكم بتحديد الموضوعات المطروحة على بساط البحث او عندما تقوم بالايعاز لبعض الشخصيات بطرح أمور معينة؟!

الحكم هو الطرف الاول المسؤول عن هذا المأزق والنخب اليوم مقيدة لكنها اثبتت جرأة فائقة وقدرة على المواجهة وعلى تحمل العواقب مثل السجن والفصل من العمل والمنع من السفر وغير ذلك من الاساليب المتبعة. وهي مستعدة لتحمل المسؤولية وتقديم المزيد من التضحيات الشخصية في سبيل الخروج من الازمة. هذا هو الانجاز الحقيقي للشعب السعودي. الانجاز الحقيقي هو كسر حاجز الصمت والبدء بمشروع التغيير الشامل من قبل مجموعات معروفة في الداخل والخارج.

الشكاوى من قضية التفرقة والتمييز، هل هي مسألة ملموسة وظاهرة على السطح حقيقة؟

فشلت الدولة في توحيد الجزيرة العربية والمقصود هنا هو فشلها في خلق هوية وطنية شاملة. والملاحظ ان الدولة ساهمت في التفرقة بين المناطق والقبائل نتيجة سياسة فرق تسد. لقد طبق الحكم السعودي مبدأ الاستقطاب وعمل على تقسيم المناطق وحتى العوائل والقبائل عن طريق الهبات المتفاوتة وعبر مشاريع التنمية المبتورة والتي انتفع منها البعض وفي الوقت نفسه حرم منها البعض الآخر. هذه التفرقة الاقتصادية نتج عنها شعور بالغبن تسبب بانعدام الولاء للوطن لأن الدولة أصرت على ان يكون الولاء الاول للاسرة الحاكمة وليس للوطن.

هناك محاولات لإعادة صياغة شرعية الحكم، هل يمكن أن يكتب لمثل هذه المحاولات النجاح؟

الحكم في المملكة بني على شرعية دينية مستمدة من الدعوة الوهابية. اليوم أشد المعارضة للحكم السعودي تأتي من أطياف هذه الدعوة ومن علمائها ومن الناشطين السياسيين من التيار الاسلامي. الدولة استعملت الدين لبناء شرعيتها بينما كلنا نعلم ان الدين سلاح ذو حدين. اليوم تكثر الانتقادات التي تعتبر الدولة خارجة عن مبادئ الاسلام وغير مطبقة لتعاليم الاسلام. وهكذا فان الحقيقة التي لا بد من المجاهرة بها هي ان الدولة في مأزق.

أشرتِ الى الخطط والاستراتيجيات التي يمارسها الحكم في حربه على الإصلاح، فهل الإصلاح بضاعة مستوردة منافية للدين؟

الحرب على الاصلاح قائمة والدولة جادة في تطبيق هذه السياسة. ويجب التأكيد على ان المشروع الاصلاحي في السعودية هو مشروع محلي وطني وديني ولا علاقة له بدعوات الولايات المتحدة وغيرها. ولن تستطيع الدولة ربطه أبدا بموضوع الاصلاح من الخارج لان رموز التيار الاصلاحي وخطابهم وسيرهم الذاتية تثبت عدم مصداقية هذه الاساطير.

يمتلك أمير الرياض إمبراطورية إعلامية في الداخل والخارج، هل سعى إلى إظهار أي قدر من التعاطف أو الفهم مع دعواتك ودعوات بقية المطالبين بالإصلاح؟

أنا شخصيا لا أوجه دعواتي لرموز السلطة. كتاباتي ومحاضراتي وتفسيراتي لا تروق لأمير الرياض او غيره من الامراء. وقد حاولت بعض أجهزة الدولة ان توصل تهديداتها باتخاذ اجراءات تأديبية ضدي إذا قمت بنشر كتابي الاخير عن تاريخ السعودية وعنوانه (تاريخ السعودية بين القديم والحديث) والذي وصفه أمير الرياض سلمان على انه (دلو ماء ودلو طين) والحمد لله الكتاب نشر ولقي رواجا كبيرا واستقبالا جيدا من قبل ذوي العلم والثقافة. الامبراطورية الاعلامية للدولة قادرة على تشويه مشاريع الاصلاح حتى تتمكن من دفنها ولكنها اليوم تفتقد المصداقية وهي أشبه ما تكون بالصحافة المأجورة المروّجة لخطط الدولة.

هل الأمير سلمان قوي الى الحد الأعلى من هذا المفهوم؟

الرياض بحكم مساحتها وتعداد سكانها ومركزية السلطة القائمة هي الحيز المهم في المعادلة القائمة منذ البداية. وهي ككل المدن الكبيرة تتصارع فيها الافكار وطريقة العيش والثقافات والتي ربما لم تنصهر في اطار واحد. والتغيير سيأتي من هذه المدينة وغيرها من

المدن الكبرى والتي لا تزال بعض احيائها منغمسة في تركيبة المجتمع الريفي بسبب حداثة قدوم أهلها من الريف الى المدينة. والحكم في السعودية هو حكم مركزي يتمركز في المدن ويغيب نوعا ما في المناطق النائية وخاصة الحدودية والتي تعتبرها الدولة حيزا خطرا لاتصال ابنائها بالدول المجاورة كالمناطق الجنوبية وعلاقتها باليمن والمناطق الشمالية وعلاقتها ببلاد الشام وبلاد الرافدين تاريخيا. والحكم في المملكة لا يستريح لولاء هذه المناطق وان اهتم بها فان ذلك يتم من منطلق أمني بحت وليس من منطلق الرغبة في تحسين اوضاع ابنائها. وما كتب الدكتور متروك الفالح عن منطقته الشمالية دليل واضح على ما اقول وكتاباتي عن منطقة حائل تثبت ذلك أيضاً.

ماذا تتوقعين أن يحصل؟ هل التقسيم وارد أم أن التغيير يمكن ان يغني عن ذلك؟

مع الاسف مشاريع التقسيم مطروحة من الداخل والخارج وليس لدينا اثبات حقيقي لمثل هذه المشاريع. لنبدأ من الداخل: هناك أصوات قليلة جدا وتكاد ان تكون هامشية تطالب بتفكيك المملكة وانفصال بعض المناطق كالحجاز والمنطقة الشرقية. باعتقادي ان هذه الاصوات هامشية ولن تلقى أي نوع من التعاطف من قبل ابناء هذه المناطق. ثانيا: مشاريع الخارج فيكثر الحديث عن مشاريع اميركية للسيطرة على المنطقة الشرقية ونفطها. لا أظن ان الولايات المتحدة تستطيع ان تفتح هذا الباب خاصة بعدما حصل في العراق والمقاومة الجريئة فيه. فهي اليوم ضعيفة معنويا ومجروحة بعد أزمة العراق حيث تلقنها المقاومة درسا داميا كل يوم. بالاضافة الى ان الولايات المتحدة ليست بحاجة لمثل هذا المشروع الجريء والمكلف. إذ ان الدولة السعودية ورغم اسطورة الجفاء بينها وبين الادارة الاميركية إلا انها لا تزال تدور في فلك المصالح الاميركية على الصعيد السياسي والاقتصادي. والولايات المتحدة لا تزال تضع ثقلها خلف الدولة السعودية ورموزها ولن تنفض يدها عنها إلا في مرحلة قادمة ومتأخرة عندما يتضح لها، أي لواشنطن، صورة التغيرات التي ستحصل في السعودية. لكن خطر التقسيم يصبح خطرا فعليا اذا حصلت حالة اتصال بين التيار الانفصالي الضيق على الصعيد المحلي وقوة خارجية.

فماذا تعني التفجيرات الأخيرة التي شهدتها بعض المواقع السعودية الحساسة؟

الدولة اغلقت باب الاجتهاد في موضوع الاصلاح وفتحت بعض الفئات المتطرفة باب الجهاد على مصراعيه. انتقلت استراتيجية المعركة اليوم من (قتال الاميركان) الى قتال من (استعان بالاميركان) و(حمى الاميركان) حسب أدبيات التيار الجهادي. فتعرض هذا التيار الأخير لجهاز الأمن ولو كان شرطة مرور هو تعرض رمزي يعكس هذا التغيير والذي يجعل شبح مواجهة دامية شاملة يقترب. وانا اعتقد ان على جميع القوى المعارضة في الداخل والخارج أن تشجب هذا العمل لأن عواقبه ستكون سيئة جدا. وهذا لا يعني بالطبع ان على المعارضة السعودية ان تلتف حول القيادة الحالية لأن القيادة هذه هي جزء لا يتجزأ من الازمة وسبب في قيامها وتطورها لهذا الحد.

فيما يتعلق بمخاوف التقسيم هل تعنين أن المواطن السعودي ضد دعوات التقسيم التي يقال أنها قديمة وأن تسريب إشارات عنها الآن يوحي بأن مستحقاتها اقتربت؟

الاجابة الصحيحة على هذا السؤال تتطلب القيام باستفتاء لكن وطالما ان ذلك يعتبر من الامور المستحيلة فان الطريقة الممكنة للاجابة تتمثل بقراءة أدبيات بعض هذه التيارات التي هي صغيرة جدا وليست لها مصداقية. صحيح ان هناك هويات مناطقية في المملكة وهويات طائفية ربما مثل الشيعة، وهويات اقليمية مثل الحجاز وهويات قبليه مترسخة. ولكن وحتى اليوم لا استطيع ان اجزم وان اقول ان لكل هذه الهويات قدرة على ان تنفصل وان تبني كيانات مستقلة. هناك بالمقابل هويات اجتماعية وجميع ابناء الشعب ينتمون او يشعرون بهوية مختلفة وربما تكون متناقضة مع مبدأ الوحدة الوطنية. انا اعتقد ان هناك وحدة وأرى ان هذه الوحدة يجب ان تشجع من جميع اطياف الشعب ومن جميع الفئات وأي دعوة انفصالية يجب ان تكون مرفوضة وان تقاوم.

هل يمكن أن يقوم الجيش أو الحرس الوطني بإسقاط النظام؟

في الوضع الحالي يوجد لدينا ثلاث مليشيات. لدينا الجيش تحت أمرة سلطان بن عبد العزيز. والحرس الوطني تحت امرة ولي العهد عبد الله. وعندنا وزارة الداخلية بجهاز الامن. هذه الاجهزة الثلاثة ووجدت بهذا الشكل لحفظ التوازن بين افراد العائلة الحاكمة او الدويلات الخمس القائمة. الخطر الحقيقي هو في حال خرج الصراع الداخلي بين العائلة الحاكمة الى صراع مفتوح فما هو يا ترى موقف هذه المليشيات المسلحة وهل ستخوض حربا؟ هل ستصطف مع الاسرة المالكة ام مع الشعب؟

باعتقادك لماذا تأخر نقل السلطة من الملك بسبب المرض الذي أعجزه إلى ولي العهد؟ هل هناك احتمال لإعادة ترتيب أولويات الحكم؟

لا اعتقد ان الامراء الخمسة الذين يحكمون المملكة اليوم لديهم رؤية. الرؤية غير موجودة وإلا لكانت ظهرت واصبحت جزءاً من الحملة الاعلامية لتحسين صورة الدولة. الدولة منذ مرض الملك فهد في منتصف التسعينيات ليس عندها رؤية وهي تحاول جهدها الحفاظ على التوازن بين الافراد الخمسة. هذا همها. التوازن. فمتى ما اختل هذا التوازن عندها ستحصل تطورات خطيرة، فهمها اليوم ولو ظاهريا اعطاء الانطباع بان هناك وحدة. نحن هنا لسنا بصدد تعددية على مستوى السلطة او احزاب لديها برامج. لذلك فأن تكون المملكة محكومة بهذه الدويلات الخمس التي ليس لديها رؤية هذا من اسوأ ما يمكن ان يحصل في البلد.

هل لدى الشعب السعودي القدرة على فرض الإصلاح على الدولة أم أن ما تطرحينه دعوة للتغيير شعبيا؟

بل هي دعوة للنخب المثقفة والمسؤولة على ان تبدأ بتغيير استراتيجيتها وان تخاطب الشعب وان تجد مخرجا للازمة فمنذ التسعينيات وجميع النخب تصدر البيانات وترسل الخطابات والمطالب الى رموز الحكم وتجمع التواقيع على هذه العرائض لكن النتيجة لم يحصل شيء على الاطلاق. ما هي الانجازات؟ ألم تفقد الامل بان هذه الوسيلة ليست الوسيلة الفعالة؟ بالطبع يجب ان نكون واقعيين. هذه النخب تعيش تحت رحمة نظام قمعي ولكن عندما تكون هناك ارادة توجد هناك وسيلة للتغيير.

ما الذي ينفع مع النظام السعودي إذا ما استمرت الأمور على ما هي عليه؟

الدولة بشكلها الحالي لا يرجى منها اي امكانية للتغيير او التوافق مع التغيير المطلوب حتى بحدوده الدنيا. الشكل الحالي القائم الان لا يسمح لا بالتغيير ولا بالاصلاح ولا بالتطوير المقبول شعبيا. وعلى سبيل المثال، جمعية حقوق الانسان. الدولة لا تستوعب ان المجتمع المدني مبني على مشروع شعبي وهو مبني على اساس ان نخبا معينة او افرادا معينين يقومون بهذا العمل بينما هي ما زالت تفكر بأن المجتمع المدني يعني ان تقوم الدولة بتأسيس هيئة وان تعين رئيسها وان تعين الاشخاص المسؤولين او القائمين عليها. وطالما ان الدولة ليست لديها رؤية واضحة ولا خطة فإنها تتبع مبدأ الفعل وردة الفعل. واليوم الشعب هو الذي يفعل وهو الذي يخطط وهو الذي يبادر ويرسل البيانات والخطابات والعرائض ويقوم بجمع التوقيعات ولكن لا توجد ردة فعل لدى الدولة.

(عن المشاهد السياسي ١٠/٠٥/٢٠٠٤م)

صحافة ما بعد الإعتقال

الكُتاب الخائفون

الخوف الذي يعتريني أجزم أنه يعتري طائفة من الكتاب الآخرين، ولعل سبب هذا الخوف كثرة الأجهزة الرقابية وعدم وجود قانون واضح لما ينبغي أن يتجنبه الكاتب وبالتالي فإن كل أنواع الرقابة الذاتية التي يمارسها الكاتب على نفسه أو يمارسها عليه رؤساء التحرير لا تجدي نفعاً في أحايين كثيرة. قد يغيب الكاتب عن الكتابة رغم كل هذه الاحتياطات المسبقة ولا يعرف الكاتب في هذه الحالة ولا رئيس التحرير لماذا يتخذ مثل ذلك القرار. ومرة أخرى لا يعرف الكاتب بأي قانون سيحاسب، هذا إذا اعتبرنا أن كل ألوان المحاسبة لها سند قانوني. الحقيقة البارزة أن المواطن السعودي يترك إعلامه في كثير من الأحيان ويلجأ إلى الإعلام الآخر ليستقي منه معلوماته سواء عن بلده أو عن غيره وهذا وضع ينبغي ألا يستمر. لعله من المناسب أن أشجع كل الإعلاميين أن يكسروا بعض الحاجز، وهم إن فعلوا ذلك فسيخدمون وطنهم ومواطنيهم كما أنهم في الوقت نفسه سيجعلون مهمة الإعلام أكثر يسراً وسهولة... ولكن حتى يتحقق ذلك، ولست أدري متى سيتحقق، على وزارتنا أن تصدر بياناً أو تعميماً بين آونة وأخرى إلى رؤساء التحرير تخبرهم فيه بالمحرمات التي تورد الكاتب المهالك.

محمد علي الهرفي
الوطن ٢٠٠٤/٤/٢٧

* * *

علموا أبناءكم حب الوطن

ينبغي على المفكرين والمثقفين الاضطلاع بالمهمة الكبيرة في بلورة مشروع ثقافي ينهض بالأمة لكيلا تنبت بذرة الإرهاب في تربة الوطن. هذا المشروع الوطني الفكري لابد أن يقوم على ركائز متعددة أرى أن من بينها ثلاث ركائز هي: حب الوطن واستشراف المستقبل وإعمال العقل. حب الوطن ليس شعاراً نرفعه وقت الأزمات فقط كما أنه ليس مادة أو كتاباً يدرس في المدرسة، بل هو موقف وسلوك وعلاقة قائمة على التفاعل الإيجابي بين أفراد الوطن. حب الوطن هو تلك القيمة التي تعمل على صياغة موقف ذهني للمواطن يعبر من خلاله عن انتمائه لهذا الوطن بشكل إيجابي بناء لا بشكل هدم عبثي. ومن خلال هذه الركيزة يرتبط المواطن بمجتمعه في صياغة المستقبل وتشكيله فيستشعر بحق أن الوطن هو الذي يمنحه فضاء التفاعل وتحقيق الذات.. فيستشعر الجميع كم هم متساوون حقاً في الحقوق والواجبات، وكم هم أصحاب حق في هذا الوطن ترتبط مصلحتهم مع مصلحته.

أميرة كشغري
الوطن ٢٠٠٤/٤/٢٧

* * *

تميز إعلامي في حدود المتاح

منذ جريمة الإرهاب الشنيعة التي شهدها الحرم المكي الشريف عام ١٩٧٩م وأداء إعلامنا السعودي لم يتغير ولم يتطور، فهو يأتي دائماً تالياً للحدث ناقلاً لتفاصيل ما حدث، واصفاً مشاعر الناس وحالهم في ضوء المهم الآني وسخطهم وغضبهم المواكب.. لكنه في الغالب الأعم لا يغادر منطقة الوصف ولا يتجاوز مرحلة الانطباعات بلغة خطابية مملة وفي أسلوب إنشائي عقيم. فإذا مر على أي جريمة إرهابية ترتكب بضعة أيام عادت قواتنا إلى قواعدها سالمة، أي هدأ إعلامنا، وكأن شيئاً لم يحدث، حتى إذا وقعت كارثة أخرى استأنف نشاطه الانطباعي الوصفي الذي يمر على الناس مرور الكرام.

قينان الغامدي
الوطن ٢٠٠٤/٤/٢٦

* * *

كتابة عن الكتابة

علي أن أدرب نفسي على الصمود في وجه رياح الرقابة التي تهجم من كل جهة. لماذا يغضب البعض إن مارسنا حق النقد مع أحد وزراء الحكومة أو بعض مشاريع الدولة؟ ثم لماذا تمنح أجهزة الرقابة قدسية للوزراء وغيرهم من المسؤولين وهم لا يمثلون رمزاً سياسياً للوطن؟ كيف يمكن للصحافة إذاً أن تمارس واجبها حينما يحتج كاتب أو صحفي على اقتراح أو مشروع يمس حياة قطاع كبير من أبناء المجتمع فيكون عقابه المنع من الكتابة أو الطرد من الوظيفة؟ هل من الضروري أن نذكر بأن في حرية النقد البناء من خلال الصحافة ضمانة أساسية لوحدة المجتمع وقوته وقوة قيادته؟

يصر أحد الأصدقاء على أهمية أن أكتب عن الإصلاح. أليست كل مبادرات الإصلاح تؤكد على ضمان حرية الرأي وحرية الصحافة؟ كيف أكتب يا صديقي عن "الإصلاح"؟ وعن أي مبادرة إصلاح أكتب؟ نتحدث كثيراً عن الإصلاح في مجالسنا وفي مؤتمراتنا وبياناتنا ولكن تبقى وعود الإصلاح حبيسة الخطب الرنانة والمؤتمرات المتواصلة. ألم نسأم بعد من الحديث عن الحاجة للإصلاح دون أن نبدأ عملياً أولى خطواته؟

ألم نفهم من التجارب المريرة السابقة أن احتكار مناصب الدولة على أقاليم معينة أو صرف ميزانية الدولة على مشاريع في مناطق الوزراء ووكلاء الوزراء ليس إلا دعوة للفتنة وطريقاً للانهيار؟ لماذا لم نقتنع بعد أن حرية الصحافة هي إحدى أهم خطوات الإصلاح إن كان هناك نية جادة في أي إصلاح؟ كيف يكتب الكاتب، كتابة صادقة، وهو يشعر أنه محاصر بكل أشكال الرقابة؟ وفي هذا الحصار، من الخوف من الرقابة ومن الإقصاء ومن التصنيفات التي لا تنتهي، كيف لا يتحول الكاتب نفسه إلى رقيب شرس ضد فكره وسلوكه وكل كلمة يخطها قلمه؟

سليمان الهتلان
الوطن ٢٠٠٤/٤/٢٤

* * *

الوطنية مركز المشكلة

علينا العودة لنحلل أبعادا أخرى ارتبطت بفئات كانت ترى الوطنية شيئاً من المحرمات لنتعامل معها، إنه وبكل صراحة مؤلمة مازال بيننا من يرى الوطنية شكلاً من البدع التي يسعى إلى إزالتها. أصبح كثير من شبابنا لا يقولون عبارة الوطن في استخداماتهم اليومية ويعبرون عنها بكلمة بلاد المسلمين وهي التي كنا نظنها مدلولا بديلا للوطن إلى أن تبين لنا أن الجهاد السياسي واستراتيجياته يخططان بعيدا لنزع هذا المدلول تحت ذريعة أن هذه من البدع التي لم تكن في المسلمين الأوائل. ليست التربية الوطنية وحدها قادرة على التصدي لذلك الضخ الهائل من المواد الفكرية التي ترى في نزعة الوطنية بدعة جديدة. إن حربنا الحقيقية على الإرهاب والضالين من دعاته يجب أن تضع من أولى اهتماماتها ربط النزعة الوطنية بالعقيدة الحقة التي لا ترى في حب الإنسان لأرضه ووطنه الذي يحتمي في ظله سوى أنه من معززات الإيمان ومقوياته.

علي الخشيبان
الوطن ٢٠٠٤/٤/٢٣

* * *

هيئة الصحفيين والتفريط بالحقوق !

ليس لنا أن نعتب على الدولة، بل على اللجنة التأسيسية لهيئة الصحفيين التي فرطت بفرصة ذهبية عندما حكمت على الصحفيين السعوديين بعدم الرشد وبلوغ النضج، الأمر الذي دفع وزارة الثقافة والإعلام إلى التدخل في أمور مؤسسة مجتمع مدني إلى درجة التعديل في الأنظمة وتحويل انتخابات الهيئة إلى انتخابات جزئية.

سليمان العقيلي

الوطن ٢٠٠٤/٤/١٧

* * *

نقد الذات

هل نمتلك القدرة على نقد الذات؟ وهل نستطيع اختراق تضخّم (الأنا) الى مراجعة صادقة وواعية مع النفس؟ في تكويننا النفسي منطقة عصيّة على الاختراق، تجعلنا في أشد حالات العصبية عندما نُضبط مُتلبسين بنقد الذات. وفي تكويننا الفكري منطقة أدمنت على تبرئة الذات ونقد الآخرين، عبر تراث طويل من السفسطة والتلاعب العجيب بالألفاظ.. لنهيل على كل أخطائنا التراب. النقد الذاتي الغائب أو المُغيّب هو البوابة الحقيقية لاستعادة الثقة والتخلص من عقدة النقص. وهو الطريق لرؤية واعية ومجردة لأزماتنا في جذورها ومكوناتها الحقيقية.

فأزماتنا تكمن في محاولة قراءة الأحداث خارج سياقاتها الزمنية والفكرية. وفي خلط الأوراق.. والتعامل مع منتجها النهائي فقط. وثقافة العنف لا تتوالد إلا في أحضان فكر أحادي إقصائي. ولا تترعرع إلا في غياب التعددية الفكرية وغير الفكرية. ولا تنفجر إلا نتيجة حُقن ايديولوجية زائدة.. وعالية الحمولة. هناك جملة من الأخطاء التاريخية لابد من مراجعتها وتشريح تراكماتها. وهناك بعض الملفات لابد من فتحها. وهناك بعض القضايا لابد من تسميتها بأسمائها الحقيقية.

عيسى الحليان

عكاظ ٢٠٠٤/٤/٢٥

* * *

إعادة اكتشاف خصوصيتنا !

مجتمعنا شأنه شأن كل مجتمع خليط تشكله أطياف فكرية وبشرية متنوعة، وهذا الخليط المتنوع لايمكن أن يحشر في قالب ضيق واحد لمجرد أن البعض يرى أننا نملك خصوصية فريدة لايملكها غيرنا فيُبرر تغييب كل أطياف المجتمع الأخرى ليبرز طيفه الأوحد كهوية وطنية تمثل الجميع، ولم يدرك هؤلاء ان تميز المجتمع ينبع من تنوع أطيافه وثراءه الحضاري يكمن في تعدد نكهات ثقافته! هذه الخصوصية لم تكن سوى (حصان طراودة) الذي تسلل من خلاله الجمود والغلو والتطرف ليشكل طلائع غزو الارهاب! لقد كانوا يزرعون الرعب والخشية في نفوسنا من غزو يأتينا من جهة الغرب بينما كانوا يصرفون النظر ويمهدون الطريق أمام غزو آخر يفاجئنا من بين أظهرنا! لقد حان الوقت لإعادة تعريف الخصوصية في مجتمعنا والنظر اليها بعدة أعين بدلا من عين واحدة.. حان الوقت كي نفيق على مانملكه من خصوصية حقيقية تمثل غنى تنوعنا الثقافي وتمايزنا الفكري الذي يثري قيمنا الانسانية والحضارية، ويضفي لمسة الجمال على شخصيتنا الوطنية!

خالد حمد السليمان

عكاظ ٢٠٠٤/٤/٢٥

* * *

البدون

هؤلاء قوم عاشرتهم وعشتُ معهم، يوم كنت قبل أربعين عاماً مشرفاً على شؤون البادية والمراعي بوزارة الزراعة، وهم سكان الربع الخالي. فقد عاشوا ألف عام وعام من العزلة، ولكن قشرة الحضارة أطبقت عليهم من كل أقطارها الشكلية والبيروقراطية فحين يريد الواحد منهم أن يتزوج (وهذا أبسط مثال وأقلّه) لا بد أن تكون لديه بطاقة أحوال شخصية، وحين يذهب إلى أقرب مركز أمن أو مكتب حكومي يُقال له ان عليه أن يذهب إلى إحدى المدن الكبيرة لكي يحصل عليها وهو الذي لا يملك حيلة أو وسيلة أو مالاً أو واسطة يُجابه أو يصدم بسؤال: هل لديك أية أوراق تثبت أنك سعودي؟ لقد عاشوا ألف عام يتزوجون ويتعاشرون بدون بطاقات شخصية أو شهادات صحية، ولكنهم الآن يجابهون بصدمة أو بمشكلة أخطر مما كانوا يتصورون أو يخطر على بال بشر، إذ اضطروا إلى أن يهاجروا إلى المدن بحثاً عن العمل. وهنا تجابههم الصدمة الكبرى: (أنتم لستم سعوديين فليس لكم الحق في العمل) وإذا كان هؤلاء ليسوا سعوديين فمن السعودي إذن؟

عابد خزندار

عكاظ ٢٠٠٤/٤/٢٣

* * *

المصلحون الذين لا يصلحون !

يحتاط بعض الدعاة والوعاظ في تجريم ما يفعله المجرمون الإرهابيون القتلة في شوارعنا وبأبنائنا وفي أحيائنا السكنية، فلا يغلظون القول عند ذكرهم ولا يدعون عليهم، ولا يُسمّون فعلهم باسمه الحقيقي. ومن هذا المنطلق تأملتُ طويلاً أن تأخذ خطب الجمعة مسارها الصريح الصحيح، وأن يُعلن الوعّاظ الفضائيون على الشاشات التلفزيونية تجريم القائمين بهذه الأفعال المنكرة، لكن مازالت لغة الخطاب المُلاطف والمهاود لها بعض الذيوع والشيوع لدى بعض الوعاظ والخطباء. وتحت ظلال هذا الفكر المتردد الغائم تتربى عقول شباب. الخوف أن يستمرئ الناشئون غلبة المهادنة والسكوت عن الحق ونصرة العلاقات الشخصية في الدعوة واتباع (منهج المصالح) وليس الصالح! على الوعاظ الفضائيين وأئمة المساجد والقائمين والقائمات بأمور الدعوة الآن قبل الغد توضيح الحقائق بلا غموض ولا لَبْس ولا تردّد ولا جدال ولا نفاق، إما أن يوضحوا أو أن يتركوا الدعوة لمن يجيد أداء رسالتها!

جهيّر بنت عبدالله المساعد

عكاظ ٢٠٠٤/٤/٢٣

* * *

أمريكا التي لا تريدنا !!

في زمن المدّ القومي الاشتراكي كانت المملكة الخط الواضح في رفض ذلك الفكر والسلوك، وكان مخوّنوها من التيار الليبرالي، وأعطيت لنا مسميات الدولة الرجعية، وصندوق نقد الدول الامبريالية. ثم كانت الحرب في أفغانستان ضد السوفيات حين وقفت المملكة بصف أمريكا ودول الغرب.. لكن أحداث ١١سبتمبر أيقظت آلية البيات الشتوي في السياسة الأمريكية وأن تعلن الحرب على الإرهاب والإرهابيين، وفي هذا السياق، ولأن غالبية منفذي العملية سعوديون ينتمون لسعودي آخر قاد ونظم العملية، جاء العمى السياسي ليضع المملكة وحدها العدو والخصم.

كلمة الرياض

الرياض ٢٠٠٤/٤/٢٨

* * *

نحن .. وأمريكا .. مهمات صعبة

بيننا وبين أمريكا الكثير من المصالح، والكثير من الشكوك، لكننا لم نصل بعد إلى حد القطيعة. في المملكة لسنا على عداء مع أمريكا، لكننا على خلاف مع سياساتها. والحوار، إذا ما تجدد، وفق مضامين حقيقية تقرأ الواقع والمستقبل وفق شراكة صحيحة وصادقة، فإننا قد نتلافى السلبيات، ونعرض قضايانا وفق أسلوب أكثر تدقيقاً، والمملكة جادة في هذا الشأن وعملية نجاح أو رسوب هذا المشروع تتوقف على أمريكا كصديق نحتاجه، ولا نريده أن يعزلنا عن قضايانا وواجباتنا.

كلمة الرياض

الرياض ٢٠٠٤/٤/٢٦

* * *

مواطنة الحريم

يتندر أحد أعضاء مجلس الشورى في لقاء له على من يطالب بحقوق المرأة في مقعد في مجلس الشورى بالقول: (لم يتصلوا بي يوما وقيل لهم إنني لست موجوداً ذهبت للمستشفى لألد!) خخخخخ، هذه الخاءات، هي ردة فعل بعض الناس لأن عضو مجلس الشورى قال للتو نكتة، فمن النكت أن تكون امراة في مجتمع سعودي، وتقول إن لك حقوقاً مثل حق المواطنة، أو تعريفاً مدنياً مثل الرجل، فالمعركة لمنح المرأة حق حمل تعريف خاص بها كالبطاقة المدنية اقتضت حربا ضروسا وانتهت بالتعهدات الرسمية

الطويلة. ظل الوأد، وأداً ثقافيا وليس ماديا، وصارت المرأة (من مناقصها) أنها تحمل وتلد، وأنها تكبر وتشيخ ويقولون لها يا خالة في السوق ويا هيش في البيت. ما لا يمكن فهمه هو كيف تتحول المرأة في التنظيمات المؤسساتية والحكومية إلى مواطن من الدرجة الثانية، أو مواطن بدون درجة، وكيف تنسحب الأعراف العشائرية، على تقرير حق مواطنة المرأة، وفي تنظيمات حكومية وإدارية يضعها علية القوم ومستشاروهم، فالمرأة في العرف القبلي تذهب مع الزوج الغريب وتصبح غريبة، والمرأة الغريبة تدخل في المجتمع مع الابن المواطن وتصبح منه. هذا ما وافق عليه مجلس الشورى بالأمس بالقول إن المرأة الأجنبية زوجة المواطن وحتى أرملته يحق لها حمل الجنسية السعودية، أما المواطنة السعودية فيحق لها أن تتخلى عن جنسيتها متى ما أرادت، هذا اللي لكم عندنا يا مواطنات! معقول أن نرحب بغريبة ونبيع مواطنة؟!

بدرية البشر

الرياض، ٢٠٠٤/٥/١٣

* * *

جمهور الساحات: جمهور الإرهاب

اليوم ومع انفتاح سوق ترويج الأفكار، عبر وسائل الانترنيت، فوجئنا بجمهور يستخدم آراءه ضدك بقوة الآر بي جي، والكلاشنكوف، يود لو يرديك قتيلا طريحا مشوها منذ الكلمة الأولى، يمارس عليك، إرهاباً فكرياً، إن أختلف رأيك عن رأيه شعاره (قل مثلي وإلا فاصمت). وجمهور الإرهاب هذا، لا يواجه أفكارك بالتحليل والمجادلة، بل ينعطف إلى شخصك، ويتعرض لسيرتك الشخصية التي يجمع معلوماتها المزيفة المخبرون السريون. وجمهور الإرهاب يحتكر المعرفة له وحده، وهي معرفة حصرية لنهر واحد مستنسخ يرفض الاعتراف بأن الكون مصبات عديدة، ومشارب مختلفة المذاق، وكل قول عدا قولهم خيانة، إن أنت وافقتهم فأنت عبقري وإن خالفتهم فأنت خائن وزنديق، والطامة الكبرى أن هذه الخيانة ليست خيانة لوعيهم الفردي والشخصي المحدود، بل خيانة لله ورسوله، حيث لا يفهم في الدين سواهم، ووصايتهم عليك أبدية، وردعك، قهر، وغصب، لطريق الصواب وإنقاذك من نفسك الغاوية، واجب بل وفرض!

بدرية البشر

الرياض ٢٠٠٤/٤/٢٩

* * *

مستويات اللغة الإرهابية

كان الإرهاب حاضرا كلغة في خطابنا، ولكنه لم يرتق إلى مستوى لغة الفعل. كل تطرف في المنطوق أو المكتوب سيأخذ – حتماً – طريقة إلى الواقع الفعلي، ولن يتردد في ذلك، إلا تحت هيمنة الشروط الموضوعية التي تفرضها جدلية الفكر والواقع. لقد مارسنا كإسلاميين الإرهاب اللغوي في مستويات عديدة، ابتداء من اقصاء الآخر اللامسلم، مرورا باقصاء الآخر الإسلامي المختلف مذهبيا أو اقليميا إلى اقصاء الآخر الإسلامي المحلي.. بل تطورت لغة النفي والاقصاء حتى اقصى الصحوي التقليدي الصحوي المستنير. كانت لغة الاقصاء "الإرهاب" واضحة في الخطاب الاسلامي المحلي خاصة، سواء كان سلفيا أو صحويا أو ارجائيا... إلخ. وإذا كانت الصحوية أكثر انفعالا بالوقائع المتعينة، فإنها بذلك أكثر موضعة للغة، وأشدها حماسا لذلك، ومن ثم فهي الأكثر فاعلية في تحويل اللغة من مستواها القولي إلى مستواها الفعلي. لهذا وجدنا هذا الغلو والتطرف يتم عبر الوسيط الصحوي، بوصفه حركيا بشكل أو بآخر، ومن ثم فهو الأقدر على أدلجة المفردات السلفية الغالية التي كانت ملقاة في الطريق تنتظر من يؤدلجها. ان هذه المهمة التي اضطلع بها الصحوي بوصفه مفعلاً للفكرة السلفية ومفرداتها الحادة في الواقع، جعلت الغلو والتعصب المتعين في الواقع "الإرهاب" حيثيات اتهام، سيحاول الصحوي تبرئة نفسه منها في كل مناسبة ارهابية. لم يكن من المنطقي ان تتحول اللغة من المستوى اللفظي الموجود لدى السلفي، إلى المستوى الفعلي الواقعي "الارهاب" المتماهي مع الخطاب الصحوي في خطوة واحدة، ولا في زمن قصير. كما لم يكن من المنطقي ان تتحول اللغة من مجرد بغض لـ "الكافر" إلى قتل للمسلم دون أن تمر بقتل ذلك الـ "الكافر" المعاهد، وبغض ذلك المسلم وتكفيره، الرسمي بداية ثم المدني نهاية. بقاء الإرهاب على مستوى اللغة المجردة بقاء للإرهاب، أو على الأقل بقاء للقابلية للإرهاب، وسيبقى الإرهاب ما بقيت لغته، ومن ثم، فالمعركة معركة مع اللغة المجردة للإرهاب التي لا يمكن أن يزول خطر الإرهاب إلا بزوالها.

محمد بن علي المحمود

الرياض ٢٠٠٤/٤/٢٩

* * *

الثقافة.. وإشكالية الهيمنة

وإذا كان هناك من يعتقد أن الهيمنة الفكرية لتيار فكري محدد، في أي مجتمع، يمكن أن يحفظ الاستقرار لهذا المجتمع، فإن هذا – ابتداء – جهل أو تجاهل لأهمية جدلية الفكر في مسيرة الوعي، فضلاً عن الجهل بحقيقة الاستقرار، من حيث كونه تقبلا للمغاير، بوصفه موجودا كحقيقة موضوعية على أرض الواقع، ومن ثم، فإن نفيه – فكرياً – لا يعني انه أصبح معدوما. وهذا ما لا يعيه أحادي الفكر في ممارسته لنشاطه الثقافي. ومن الواضح ان في هذا دلالة على ان الاستقرار الذي ينتج عن هيمنة أحد التيارات الفكرية استقرار موهوم، يغتر به من لا يتبصر بما وراء جدلية الظواهر؛ لأنه – في الواقع الفعلي – ليس إلا تغييباً لموجود، لا يزال يطلب فرصته في الظهور، وإذا ظهر – تبعاً لمتغيرات الواقع الفعلي – فلا شك انه سيكون محملاً بترسبات الإقصاء السابق، مما يعني الوعي بالإقصاء سيكون محركه الأساس فيما يستقبل من نشاط.

محمد بن علي المحمود

الرياض ٢٠٠٤/٤/٢٢

* * *

ثقافة تصنع الغباء

المصيبة التي مني بها البعث الإسلامي الحديث، أنه بدل أن يواجه السلفية التقليدية، ويفند مقولاتها، ويكشف عن لا معقوليتها، وأنها لا تعدو كونها تأويلاً خاصاً للإسلام، محله متاحف الفكر لا الحراك الاجتماعي، نجده يتماهى معها، ويحاول اكتساب شرعيته من خلالها، فيشرعنها، وهو يظن أنها تشرعنه، ويظن أنه محتاج إليها، في الوقت الذي ينطق الواقع بحاجتها إليه.. وهكذا، بدل أن تكون شرعية الحداثي الإسلامي نابعة من تماسك خطابه، واتساقه المنطقي مع شروط الحاضر، نجده يتوسل الشرعية ممن يفتقدها ابتداء، وممن سيغتصب منه روحه (حداثته) التي انبعث بها.

هذا العقد الذي تم بين الإحياء الإسلامي الحديث وبين السلفية التقليدية لا يزال ساري المفعول، وهو المسؤول – بالدرجة الأولى – عما نراه من هذه الثقافة التي تصنع الغباء، وتحاول أن تعممه في كافة أنواع الطيف الاجتماعي، بندواتها المتلفزة التي لا تتجاوز رجع الصدى، ومحاضراتها، سواء العامة المباشرة أو غير المباشرة والمنقولة عبر وسائط الكاسيت والمنشور، وبمجلاتها التي تأخذ طابع الإرشاد والنصيحة، ولكنها تمنح معه السطحية والبله، وبثقافة الموت الوعظية الحمقاء، تلك التي أصبح الوعظ معها ترافقه مشاهد التمثيل الجنائزي، الذي لا تتعدى مهمته زرع الوعي الدائم بالموت ونبذ الحياة، وأين يجري هذا؟، في ثانويات وكليات البنات! ولا رقيب، وتكتمل الدروشة بدروشة الخطابات الانترنتية (المحتسبة) حتى اصبح لها نصيبها في تشكيل الوعي العام المتسطح، الذي ينوء الإسلاموي – للأسف – بالعبء الأكبر منه بدعوى الاحتساب المزعوم.

محمد بن علي المحمود

الرياض ٢٠٠٤/٤/٨

* * *

محاربة الإرهاب.. والمسؤوليات الجديدة

التساهل في إطلاق أحكام الكفر والضلال، وممارسة العنف والإقصاء ضد الآخرين، يؤدي إلى خلق فضاء ومناخ يحبذ العنف ويتعاطى مع أدواته وآلياته، ويفكر بمنطقه ولوازمه، باعتباره جزءاً من عملية الدعوة والتبليغ. والذي يزيد الأمر سوءاً في هذا الصدد، هو غياب المرجعية الدينية العليا، التي تمارس عملية ضبط شرعي واجتماعي ووطني لهذه المسألة. والمشكلة هنا ليست فقط في اطلاق أحكام الكفر والضلال على الآخرين الذين لا ينسجمون معنا في التصور والرؤية، وإنما في اللوازم المترتبة على هذه الأحكام. التي تبدأ بالمفاصلة الشعورية،

وتتواصل بالنبذ والإقصاء، وتنتهي بإسقاط حرمة الإنسان وحقوقه.

محمد محفوظ

الرياض، ٢٠٠٤/٥/٤

* * *

رؤية في ملف الإرهاب

من الصعوبة بمكان على البنيات الثقافية والاجتماعية المغلقة، أن تبتعد عن خيار العنف والقمع والقهر ضد ما هو خارج هذه البنيات المغلقة. وهنا لا نعطي تبريراً أو تسويغاً، وإنما هو تفسير سوسيولوجي، حيث إنه لا يمكن لبنية ثقافية مغلقة، أن تنتج رأياً أو موقفاً إيجابياً من الآخر.. فالطريق إلى الوصول إلى موقف إيجابي من الآخر بكل مستوياته، يقتضي العمل على تفكيك بنية التفكير وآليات إنتاج الرأي والموقف في هذه البنيات المغلقة. هذه البنيات تتعامل مع الاختلافات بكل مستوياتها باعتبارها من مسوغات المفاصلة والمفارقة التي تبدأ شعورياً ونفسياً وتنتهي إلى ممارسة الضغوطات المادية لتأكيد هذه المفاصلة والمفارقة.

محمد محفوظ

الرياض ٢٠٠٤/٤/٢٧

* * *

أفكار العنف والبيئة التي تخلقه

الخلل الاجتماعي الناجم عن سيطرة عدد من القيم الاجتماعية التي تمجد العنف وأخذ الحق بالقوة ومغالبة الخصوم، والخلل السياسي الذي لا يعالج، والخلل الاقتصادي الذي يعتمد التفاوت الصارخ في دخول الافراد دون مبررات عادلة، والعنف الديني الذي يعتمد خطاباً يتسم بكثير من الشدة كلها مجتمعة تحتاج لمعالجة تمتلك الارادة والعزيمة للاصلاح متدرعة بالعزيمة والصدق والمصارحة. الخلل الاجتماعي المتشدد يقابل بتعزيز مؤسسات المجتمع المدني وحقوق الفرد، والخلل السياسي يقابل باصلاح سياسي، والخلل الاقتصادي يعالج باعتماد آليات قادرة على نشر وضبط المساواة بين أفراد المجتمع في الفرص والحقوق، أما العنف الديني فلا يقابل بالغاء الدين بل بفتح الآفاق لبناء خطاب ديني جديد.

عبد الله بجاد العتيبي

الرياض ٢٠٠٤/٥/١٠

* * *

الفتاوى وأزمة المفتين

الإنسان سواء كان مفتياً أم غير مفت هو ابن بيئته بكل تداخلاتها وتفاعلاتها يتشكل فكره ومنهجه من خلالها أو بتأثير كبير منها. ما يثير العجب اليوم هو تقحم بعض المفتين لرحاب الفضائيات ليتحدثوا من بيئة شديدة الخصوصية يقيسون عليها حاجات العالم من شرقه إلى غربه ويقصرون النصوص والمعاني والمصطلحات الشرعية على فهمهم الذي هو بالضرورة وليد بيئتهم، ويسببون بذلك حرجاً كبيراً للمسلمين في أصقاع الأرض. أولئك المفتون لا يترددون في اصدار الفتاوى في أي مسألة تعرض عليهم مهما كانت جديدة أو شائكة أو بعيدة كل البعد عن مجال تخصصهم. وظيفة الإفتاء بدأ يشوبها كثير من الخلل والانحراف عن مسارها، فقد تجددت لها وظائف لم تكن مقدرة لها في معناها الشرعي، وإنما أملتها الخصومات والصراعات التاريخية والواقعية، كما أثرت فيها المصالح والمنافع لمطلقي الفتاوى أو المستفيدين من اطلاقها.

عبدالله بن بجاد العتيبي

الرياض ٢٠٠٤/٤/١٩

* * *

تعليم الموت

اتصل بي ابني من مكتب مدير مدرسته ليخبرني بأن فصله قرَّر أن يزور في صباح ذلك اليوم مغسلة أموات، وقد كانوا في الأسبوع الذي قبله في زيارة لمركز النقاهة. أنا هنا لست بصدد مطالبة المدرسة بتوجيه اهتماماتها بالدرجة الأولى نحو زيارة مراكز التقنية المعلوماتية ومراكز الإنتاج الصناعي ومصادر الثقافة والمعرفة بدلاً من زيارة المقابر ومغاسل الأموات. لكن ماذا يعني الموت بالنسبة لأطفالنا؟!هل يجب أن تعلم المدرسة طلابها شيئاً عن الموت؟ هل نأخذ أطفالنا إلى مراسم العزاء والدفن؟ هل نأخذهم إلى غرف العناية المركزة ليشهدوا فترة ما بين الحياة والموت؟ لكن ألا نخشى أن تمعن المدارس في تقديم ظاهرة الموت لطلابها إلى الحد الذي يجعل الطلاب يزهدون في دنياهم فيدبروا عنها ويحتقرون الإبداع والإنجاز الدنيوي؟

د. عبدالعزيز بن سعود العمر

الجزيرة ٢٠٠٤/٥/٢

* * *

السلطة.. من دون مسؤولية

الإنترنت ظاهرة غير قابلة للسيطرة عليها والتعامل معها وفق أساليب الماضي، وبدأت تفرض على المجتمع أن يغير في داخله أكثر مما يستطيع التغيير في داخل هذا القادم الجديد..! هذه الخدمة شرط التحكم بها هو أن تغير في ذاتك في أكثر من مجال لتبدو هذه الخدمة قريبة من الوجه الذي تريد.. وتستطيع إضعاف تأثير هذه السلطة الجديدة عليك. لم نقم بتغييرات جدية خاصة في مستوى الحرية الإعلامية توازي هذه الطفرة في حرية تنقل المعلومة والخبر وسريان الإشاعة، فتعددت الحقائق لدينا وأصبح لها أكثر من وجه عند كل حدث وخبر، وفي كثير من الحالات استطاع مراسلو المنتديات الإنترنتية المجهولون فرض أخبارهم وتغطياتهم للشؤون المحلية ومزاحمة الأخبار من المصادر الرسمية. فأصبحت كل القوى المعطلة التي يفترض أن يفعلها إعلامنا المحلي فتجعل منه سلطة رابعة حقيقية.. بيد قوى مجهولة في عالم الإنترنت. لا نستطيع تهميش فعالية حقنة الإنترنت في صناعة التطرف الذي نشهده حالياً، ولا يستطيع المراقب تجاهل دورها في تضخم المؤيدين للفكر الجهادي وتنظيم القاعدة وما يحدث من إرهاب داخلي. كثيراً مما ينتج وينشط داخل هذه الوسيلة هو من بضاعتنا وأنماط تفكير نخبنا المحلية، فأبرزت هذه الوسيلة ما كان مخبوءاً من أفكار وثقافة كشف مستوى التسامح الذي نعيشه.

عبدالعزيز الخضر

الوطن، ٢٠٠٤/٤/٢١

* * *

الإسلاميون والعنف: من يغالط من؟

لقد تضخم ملف العنف الإسلامي بصورة أكبر من الحد الذي يسمح بوصفها شاذة أو نادرة وإنما نقلها إلى مستوى الظاهرة. الطرق التقليدية في وصف الظاهرة بدأت تفقد فاعليتها. الإسلاميون المنخرطون في همومهم الوعظية والدعوية والمشايخ تتقوى عندهم مع الأيام مهارة التخلص من الأسئلة والأفكار الحرجة. ظن الكثيرون من داخل تيار الصحوة الإسلامية في السعودية أن أبناء هذه الصحوة محصنون ضد التطرف. حادثة منتصف التسعينات في الرياض اعتبرت حالة شاذة ونسيها المجتمع سريعا.. وسادت حالة هدوء شديدة حتى صحونا على إرهاب بعض أبنائنا المعولم بعد خمس سنوات فقط وما زلنا داخل هذه الدوامة! حتى لو لم توجد أحداث بهذا الإرهاب البشع لدينا فالواقع منذ زمن يحدثنا أن البيئة المحلية أصبحت بيئة غير صحية للحوار والتسامح.

عبدالعزيز الخضر

الوطن ٢٠٠٤/٤/٢٨

* * *

تأسيس الإصلاح

كيف يمكن لنا أن نبدأ مسيرة الإصلاح دون أن نعتني بمسألتين الأولى التعليم؛ بشقيه العام والعالي وما يسيطر عليهما من روح التلقين التقليدي. والثاني تكوين مؤسسات مجتمع مدني تقوم على الشفافية والحرية؛ أي أن نقيم هيئات بواسطة الانتخابات النزيهة وحرية تبادل الآراء بعيداً عن الانتقائية والإقصاء. إن مشروعنا الإصلاحي شائك ومعقد وتتداخل فيه الاعتبارات الثقافية والاجتماعية والسياسية. وإن من اللائق بنا الاعتناء بقاعدة الإصلاحات أولاً، مع توفير معايير الحرية المسؤولة، التي تساند هذه التوجهات. لأن بلورة مشروع حضاري على المستوى الاجتماعي والوطني تحتاج إلى تبادل حر للآراء والأفكار دون تدخل من السلطة، مع أن التعامل مع هذا الأمر بحساسية شديدة يمكن أن يقضي على روحية الحوار، وعلى فلسفة الحرية بكاملها.

سليمان العقيلي

الوطن ٢٠٠٤/٤/١٠

أسطورتان في بلادي: الدفاع والأمن

لم يحصد قطاع في الدولة من الثروة الوطنية والموارد العامة كما حصد قطاعا الدفاع والأمن، ولم يتكبد المواطن من الخسائر الفادحة كما تكبد في الدفاع والأمن.. فقد تولت عليهما شخصيتان بلغت بهما الشراهة حد التقيوء، فلم تكفيهما المخصصات الفلكية من الميزانية العامة للدولة، بل إنداحت شراهتهما الشرسة الى مافي أيدي العباد في هذه الديار، فنصّبا أعيناً وجنّدا رصداً لمراقبة ما في ايدي الناس وصولاً الى مصادرة الاراضي والعقار بل وانتزاع الملكيات من أصحابها..

فقد ضرب الامير سلطان وزير الدفاع مثالاً فريداً في رفع الاعباء عن مواطنيه بمصادرة أملاكهم وتخليصهم مما أفاء عليهم خالقهم ورازقهم، حتى أن عينه كانت تجوب الأفاق بحثاً عن أرض يسوّرها او عقار يضع القفل عليه، أو حقل يضمه، أو زرع يشمه، وقد ملأ صيته السماء وطار في الأفاق، ولم يبق صغير ولا كبير الا تحدث عن مغامراته في البر والبحر لانتزاع ما في ايدي الناس.. وفي المقابل، لم نسمع عن انجازات دفاعية، فهذه الامبراطورية العسكرية التي أنفق عليها مئات المليارات من الدولارات لم تدفع الشرّ عن الارض حين اقتربت دبابات نظام صدام حسين من حدودنا الشمالية، ولم نسمع أن حقق الاطمئنان لمواطنيه إزاء أي تهديد عسكري خارجي، وكأنما المشتريات المليارية من السلاح كانت تتم لأغراض غير عسكرية، أو لأغرض عسكرية ولكن ليست خاصة ببلادنا.. وبإمكان المرء تصوّر حجم المخصصات المالية التي تذهب لوزارة الدفاع سنوياً والتي تربو فوق ٤٠ بالمئة. فقد بلغت مشتريات السعودية من السلاح الاميركي حتى عام ١٩٩١ أكثر من ٣٠٠ مليار دولار. مع أن السعودية لم تدخل في حرب عسكرية مباشرة أو تواجه تهديداً جدياً من قبل أي من دول الجوار بما في ذلك اسرائيل، منذ توقيع اتفاقية الدفاع الاستراتيجي بينها وبين الولايات المتحدة..

ومما لم ينشر حتى الآن عن بنود الاتفاقية الدفاعية بين البلدين أن السعودية مكلفة - بموجب الاتفاقية - بعقد صفقات سلاح مع الشركات الأميركية من أجل تزويد القوات السعودية وهكذا الاميركية المرابطة في القواعد العسكرية داخل المملكة.. ومن الجدير بالذكر أن هذا البند يمثل حجر الزاوية في الاتفاقية الدفاعية، إذ يعتمد عليه تماسك الاتفاقية.

مصادر خبرية ذكرت مؤخراً بأن الولايات المتحدة مازالت في ريب من قدرة السعودية على دفع تكاليف مشروع تسلح مكوّن من طائرات عسكرية. وبالرغم من زيادة المداخيل من النفط في عام ٢٠٠٣ فإن السعودية حسب هذه المصادر قد لا تملك التمويل الكافي أو الارادة السياسية للمضي في صفقة عسكرية بملايين الدولايات لشراء طائرات مقاتلة جديدة. ويقال بأن وزارة الدفاع الاميركية حذرت بأن الرياض قد تلغي أي صفقة طائرات عسكرية وسترفض دفع التكاليف للمزوّدين الاميركيين.

ومن الغريب أن هذه التحذيرات جاءت وسط مشاورات حول تعاون دفاعي مخطط بين الرياض وواشنطن بهدف تمهيد الطريق لصفقة سلاح جديدة ببلايين الدولارت بين البلدين، وكانت السعودية قد طلبت قبل عدة شهور من الولايات المتحدة تحديث جهاز الحرس الوطني وهو مشروع تبلغ كلفته اكثر من ٩٠٠ مليون دولار.

ما لم تذكره هذه المصادر، أن الأمن ممثلاً في وزارة الداخلية يحتل منذ بدء التفجيرات وأحداث العنف في أجزاء متفرقة من المملكة موقع الصدارة في القطاعات الأكثر استهلاكاً لموارد الدولة المالية عموماً.. وقد ذكرنا على صفحات المجلة قبل عددين بأن وزارة الداخلية تستقطب جزءاً كبيراً من أموال الدولة بحجة محاربة الارهاب في الداخل، وقد خصصت لهذه المهمة مبالغ طائلة وضعت تحت تصرّف وزير الداخلية من أجل تصفية جماعات العنف.. وقد ذكرت الزميلة (شؤون سعودية) خبراً في عددها الأخير ما يؤكد ما ذهبنا اليه سابقاً في مجلتنا، مفاده أن ٣٢ مليار ريال من أصل ٤٢ مليار اجمالي الدخل الاضافي من ارتفاع أسعار البترول للعام الماضي كانت من نصيب وزارة الداخلية، تسلم منها الامير نايف ٨ مليارات يصرفها حيث يشاء على جهازه الأمني.

تجدر الاشارة الى أن الامير نايف كان قد تحدث أمام جمع من دعاة الاصلاح الذين اجتمع بهم في منزل سكرتيره بالرياض عقب اعتقال عدد من الشخصيات الاصلاحية، وأكّد على التوجه الجديد لدى الدولة في محاربة الفساد المالي ومراقبة سير المال العام، مع أن بعض من إجتمع بهم يدرك تماما أن لحاشية الأمير وفريقه الخاص بطولات في مصادرة الاراضي ووضع اليد على المال الخاص قبل العام..

وما يقال عن الدفاع يقال عن الأمن في كون الاخير لم ينشأ الا لحماية السلطة أولاً وقبل كل شيء، بل يمكن الذهاب أبعد من ذلك للقول بأن الأمن في بلادنا يمثل الخصم التكعيبي للمجتمع في مسيرته نحو الاصلاح والتغيير.. ومع ذلك فإن الاجهزة الأمنية لم تثبت حتى الآن رغم النفقات الفلكية قدرة متميزة في مواجهة الاخطار الداخلية، وتحديداً العنف والجريمة المنظّمة وحتى الفردية.. فقد خرجت عن سيطرة هذه الاجهزة مناطق بكاملها في الشمال والجنوب الغربي، حتى انتشر السلاح بصورة مخيفة وبات السكان يخشون الخروج من منازلهم ليلاً، فضلاً عن الاداء المتواضع لهذه الاجهزة في القضاء على أفراد الجماعات العنفية، وسقوط ضحايا من أفراد هذه الاجهزة بأعداد كبيرة نسبياً.. وكلما زعم كبار الامراء بأن الحرب على الارهاب شارفت على النهاية، أثبتت الجماعات المسلّحة بأنها مازالت قادرة على تجديد المواجهات.. إنها حقاً أسطورتان في بلادي: الدفاع والأمن.



كيف يحقق إنقسام السكان وحدة السلطة السعودية

في تقريرها الصادر هذا العام (2002) كتبت شركة بي إف سي (Petroleum Financing Company) بأن ليس هناك ما يمكن وصفه بـ (مجتمع سعودي) وانما الصحيح قوله هو مجتمعات متعددة. ويرى التقرير بأن الانقسامات الداخلية على قاعدة مذهبية (سنة وشيعة) او مناطقية (نجد وحجاز وربما بدو وحضر) أو قبلية تحقق ضمانات أكيدة حيال أي ثورة وطنية، وأن أسوأ التحديات التي تواجه السلطة حسب التقرير ستكون في الغالب ذات طابع محلي أي مناطقي.

ينبّه التقرير الى قضية على درجة كبيرة من التعقيد وهي ان انتظام المناطق والجماعات في وحدة سياسية موحدة هي المملكة العربية السعودية لم ينتج عن انصهار جماعي اختياري بل نشأ على أساس استتباع قهري والحاق قسري لهذه المناطق والجماعات.

وحتى قيام الدولة على أساس غلبوي في بدايات تكوينها لا يدحض الحاجة لاحقاً الى اعادة صهر ودمج في بنية الدولة الجديدة، تطوي مرحلة القهر والاستتباع وتوفر قناعات جديدة للملحقين الجدد بجدوى الانتماء لهذه الدولة.

تركي الحمد:

السعودية معتقلة وتواجه أزمة وجود

مقالة الكاتب والمفكر السعودي الدكتور تركي الحمد في الشرق الاوسط في الثالث من ديسمبر الجاري تضمنت جزئياً على الأقل لغة تبريرية لما اعتبر خروجاً غير مألوف عن النسق المعتاد لأحاديث الامير نايف ضد الأخوان بما يعزز ما ذهب اليه الكاتب حين أراد تحميل الاخوان الازمة التي تعيشها المملكة هذه الايام و(أنها مسؤولة عن عنق الزجاجة الذي تجد السعودية نفسها فيه الآن) وهي أزمة (تفوق في شدتها أكثر الأزمات السابقة التي مرت بها البلاد) حسب الدكتور الحمد. فعبارات كهذه تميل الى تعضيد موقف الامير نايف من جماعة الاخوان.

ولكن ما يقف خلف هذا الموقف هو الأهم. فالدكتور الحمد يستعرض صورة الاوضاع الاقتصادية والسياسية للدولة السعودية، فالوضع الاقتصادي يبدو ضعيفاً والاداء السياسي والاداري يعاني من بطء في الحركة والمرونة (ومن بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، أصبحت السعودية محط أنظار العالم في كل تفصيل من تفاصيل حياتها).

معوقات الديمقراطية في المملكة العربية السعودية

الحجاز في أول الكلام

قد يؤكد عنوان المجلة انطباعات متضاربة تبعاً للانشدادات الفكرية والسياسية والانتماءات الايديولوجية المتباينة للقراء الكرام. ولعل من ابرز الانطباعات المتوقعة هو ما يستند فيها على النظر الى المجلة من زاوية التمثيل المناطقي بايحاءاته الانقسامية. وهذه النظرة غالباً ما تتعزز في ظل دول تحتضن جماعات متعددة من حيث انتماءاتها الجغرافية واصولها الاجتماعية وموروثها التاريخي والثقافي، وقد تتسع النظرة الى حد اعتبار المجلة كصوت ناشز في الدائرة الوطنية. هذه الهواجس مهما بلغ حجمها لا يمكن تبديدها غالباً بادعاءات سبقية أو مزاعم نظرية قبل خوض امتحان التجربة.

متشددون يهدمون قبر ومدرسة السيد علي العريضي العلوي

جرافات ومعدات هدم عديدة قامت صباح يوم الأثنين الموافق 2002/8/12م بالتجهيز لهدم مسجد السيد علي العريضي (766-825م). وكانت اتصالات قد جرت بكبار المسئولين في الحكومة السعودية والمؤسسة الدينية لمحاولة إيقاف هدم هذا المعلم الأثري والديني الهام، ولكن بعض المتشددين من رجال الدين قاموا في مساء ذات اليوم بهدم المسجد وتسويته بالأرض. وكان هذا المسجد وملحقاته إلى ما قبل حوالي خمسين سنة مركزا إسلاميا مهما لتدريس الدروس الدينية وكان يحتوي على مكتبة عامة كبيرة تحوي عشرات الآلاف من الكتب والمصادر الرئيسية للدارسين والباحثين في الدراسات الإسلامية.

حلم لازال يراود البعض:

الحجاز على الانترنت http://www.alhijazi.org

للمراسلة: editor@alhijazi.org



(الشرعة) من الأزياء الحجازية، يلبسنه العرائس، ويزين فوق الرأس بزينة من قماش حرير بشكل التاج محشي بالحرير ليعطي شكل مرتفع يركب عليه الذهب والجواهر، وفي وسط الرأس حلية من الذهب طولها ربع متر تسمى (الرعاشة).



ثوب من لبس مكة والمدينة وجدة والطائف، ويسمى (درفة الباب) لتقليد زخرفة الأبواب. حيث يطرز الثوب بخيوط الفضة والذهب والأحجار الكريمة، وكذلك يسمى البدلة (الثقيلة) ترتديه العرائس ليلة زفافهن، أو أخوات العريس إذا كنّ صغيرات السن.